جامعـــــــــــــــة ابن خلدون – تيارت–

كـــــلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

آثار الإصلاح الاقتصادي على تفاوت توزيع الدخل في الجزائر

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر

تخصص: مالية

إعداد الطالبتين:

- ✓ مولاي خيرة
- ✓ طيب فاطمة

الأستاذ المشرف:

– عبد الهادي مختار

السنة الجامعية

2015–2014

الشكر

الحمد لله الذي يسر طريقنا ووفقنا لإنجاز هذا العمل اللهم بك المعونة ومنك الهداية، ربي عليك توكلت وإليك أنبت وإليك المصير.

أتقدم بجزيل الشكر إلى من ساعدنا بإنجاز هذا العمل الأستاذ المشرف عبد الهادي مختار الذي كان له الفضل الكبير في إنجاز هذا العمل وكان لنا عظيم الشرف بالعمل تحت إشرافه.

وإلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، كما أتقدم بالشكر الخاص إلى كل عمال المكتبة، وإلى كل من وزينب وحسنية وأمينة.

وإلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل.

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	البيان	الصفحة
(2–1)	تطور الدخل الصافي للعوامل الخارجية	26
(2–2)	الاستثمارات العمومية في المخططين الخماسيين	33
(3–1)	التخصص القطاعي لاعتمادات برنامج الانعاش الاقتصادي 2004–2001	59
(3–2)	بعض المؤشرات التي ساعدت على إطلاق البرنامج التكميلي 2009–2005	62
(3–3)	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2009–2005	63
(3–4)	التوزيع القطاعي لتحسين ظروف معيشة السكان	65
(3–5)	التوزيع القطاعي لتطوير المنشآت الأساسية	66
(3–6)	البرنامج الخماسي 2014–2010	69
(3–7)	معدلات الفقر في الجزائر 2013–2008	72
(3–8)	تطور التوزيع الجغرافي في الجزائر 2001–1987	74
(3–9)	تطور الدخل الفردي 1988–1962	80
(3–10)	معدلات الأجور في بعض المؤسسات لسنة 1978	81
(3–11)	تطور الدخل الفردي 1999–1989	83
(3–12)	تطور الدخل الفردي 2009–2000	84
(3–13)	تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون	85
(3–14)	تطور متوسط الدخل الفردي في الجزائر 1998–1989	88

(3–15)	تطور الدخل الوطني	90
(3–16)	تطور نسبة البطالة 1992–1997	91
(3–17)	تطور نسبة البطالة 2001–2004	92
(3–18)	تطور نسبة البطالة 2005–2009	93
(3–19)	تطور نسبة التشغيل 2010–2014	94
(3–20)	تطور نسبة معدل البطالة والاستثمار العمومي (2010–2013)	95

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	البيان	الصفحة
(1–1)	البلدان الأعضاء صاحبة أكبر حصص في رأس مال صندوق النقد الدولي	17
(2–1)	التدفق الدائري للإنتاج والدخل	41
(2–2)	منحنى لورانس	45
(2–3)	معامل جيني	46
(3–1)	التخصص القطاعي لإعتمادات برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001–2004	59
(3–2)	التوزيع القطاعي لبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005–2006	64
(3–3)	التوزيع القطاعي لتحسين ظروف معيشة السكان	65
(3–4)	التوزيع القطاعي لتطوير المنشآت الأساسية	66
(3–5)	البرنامج الخماسي 2010–2014	69
(3–6)	معدلات الفقر في الجزائر 2008–2013	73

(3–7)	تطور التوزيع الجغرافي للسكان في الجزائر 1987–2001	75
(3–8)	معدلات الأجور في بعض المؤسسات لسنة 1978	82
(3–9)	تطور الدخل الفردي 1989–1999	84
(3–10)	تطور الدخل الفردي 2000–2009	85
(3–11)	تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون	86
(3–12)	تطور متوسط الدخل الفردي في الجزائر 1989–1998	89
(3–13)	تطور نسبة البطالة 1992–1997	92
(3–14)	تطور نسبة البطالة 2001–2004	93
(3–15)	تطور نسبة البطالة 2005–2009	94

الفهرس

الشكر

قائمة الجداول والأشكال

مقدمة عامة.....أ

الفصل الأول: الإطار النظري للإصلاحات الاقتصادي.....01

المبحث الأول: مفاهيم عامة للإصلاحات الاقتصادية.....03

المطلب الأول: ماهية الإصلاح الاقتصادي.....03

المطلب الثاني: أنواع برامج الإصلاح الاقتصادي 05

المطلب الثالث: أهداف الإصلاح الاقتصادي ومبادئه: 08

المبحث الثاني: متطلبات ونماذج الإصلاح الاقتصادي.....10

المطلب الأول: الحاجة الملحة لتبني سياسة الإصلاح الاقتصادي.....10

المطلب الثاني: متطلبات برامج الإصلاح الاقتصادي.....11

المطلب الثالث: نماذج الإصلاح الاقتصادي:.....12

المبحث الثالث: الثنائية العالمية وسياسة الإصلاح الاقتصادي.....14

المطلب الأول: صندوق النقد الدولي.....14

المطلب الثاني: البنك الدولي.....17

المطلب الثالث: تقيم نماذج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.....19

الفصل الثاني: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر..... 23

المبحث الأول: مرحلة الاقتصاد الموجه (1962- 1989):.....24

المطلب الأول وضعية الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال (1962- 1966): 24

المطلب الثاني: مرحلة الاقتصاد الإداري المخطط (1967- 1979):.....25

المطلب الثالث: وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1980 - 1989):.....30

المبحث الثاني: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والانتقال
نحو اقتصاد السوق (1989_1998).....34
المطلب الأول: الإصلاحات الذاتية: 34
المطلب الثاني: الإصلاحات بمساعدة كل من الصندوق النقد و البنك الدوليين.....35
المطلب الثالث: اتفاق التصحيح الهيكلي ماي 1995 – ماي 1998 38
المبحث الثالث: ماهية التفاوت في توزيع الدخل:.....41
المطلب الأول: تعريف التفاوت في توزيع الدخل ومؤشرات قياسه:.....41
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على توزيع الدخل 47
المطلب الثالث: أدوات إعادة توزيع الدخل.....50
الفصل الثالث: الإصلاحات الاقتصادية وتفاوت توزيع الدخل في الجزائر.....56
المبحث الأول: البرامج التنموية الاقتصادية2001-2014.....57
المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).....57
المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005- 2009.....62
المطلب الثالث: البرنامج الخماسي (2010-2014).....68
المبحث الثاني: توزيع الدخل في الجزائر.....71
المطلب الأول: واقع الفقر في الجزائر.....71
المطلب الثاني: واقع البطالة في الجزائر.....75
المطلب الثالث: ظاهرة توزيع الدخل في الجزائر.....78
المبحث الثالث: آثار برنامج التعديل الهيكلي والبرامج التنموية
الاقتصادية على التفاوت في توزيع الدخل.....87
المطلب الأول: آثار برنامج التعديل الهيكلي على توزيع الدخل.....87

المطلب الثاني: أثر البرامج التنموية الاقتصادية 2001-2014
على التفاوت في توزيع الدخل الجزائري.....89
المطلب الثالث: أثر برنامج التعديل الهيكلي والبرامج التنموية الاقتصادية على البطالة....91
خاتمة عامة.....98
قائمة المصادر والمراجع.....102
ملخص

مقدمة عامة:

إن المشاكل والإختلالات الهيكلية أهم ما ميز الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال, حيث عملت الجزائر مباشرة على بناء صناعات ثقيلة كالاستثمار في صناعة الحديد والصلب والصناعات الطاقوية وسخرت لها إمكانيات كبيرة.

وبالرغم من النظام المتبع في هذه الفترة ومن الأعباء المتعددة الناتجة عن هذه السياسة المتبعة، إلا أن الموارد البترولية سمحت بالقيام بإنجازات مادية معتبرة, حيث إن الاقتصاد الجزائري كان اقتصادا إداريا في غضون هذه الفترة يخضع لنظام يعتمد على التخطيط الموجه وقطاع عام مسيطر ومنحت إستراتجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتبناة من طرف الدولة دورا مركزيا في جميع الميادين.

إلا أن انخفاض أسعار البترول في الثمانينات أزال القناع عن عيوب الاقتصاد وعن الاختلالات التي كانت تخفيها وفرة الموارد، مما دفع بالجزائر إلى اللجوء للمؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أجل تطبيق مختلف الإصلاحات الاقتصادية بغية التصدي لهذه الاختلالات ومسايرة التحولات الاقتصادية الحاصلة في المحيط الخارجي بما يتماشي ومصالحها الإستراتيجية والانتقال من اقتصاد موجه نحو اقتصاد السوق.

إن ظاهرة التفاوت في توزيع الدخل تنتشر بشكل كبير في الدول النامية والجزائر واحدة من بين هذه الدول التي تعرف سوء توزيع الدخل، حيث تتركز المداخيل في يد فئة قليلة من السكان، وهذا نظرا للأوضاع الاقتصادية السائدة بالرغم من أن الدولة بذلت ولاتزال تبذل جهودا كبيرة للنهوض بالاقتصاد من خلال تبني الدولة لمجموعة من البرامج.

1- الإشكالية الرئيسية: بناءا على ما سبق ذكره يمكننا طرح الإشكالية التالية:

- ما هي إنعكاسات الإصلاحات الإقتصادية التي طبقتها الجزائر على التفاوت في توزيع الدخل؟

2- الأسئلة الفرعية: للإجابة عن الإشكالية الرئيسية يمكننا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى نجاعة الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر في التأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي؟
- ما هو الهدف من البرامج التنموية الاقتصادية في الجزائر؟
- كيف أثر برنامج التعديل الهيكلي على التفاوت في توزيع الدخل في الجزائر؟
- ما هي الآليات المتبعة من قبل السلطات الجزائرية لمكافحة البطالة؟

3- فرضيات البحث: كإجابة عن الأسئلة الفرعية يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

- إن الإصلاحات المنتهجة من طرف الجزائر من شأنها إنعاش الاقتصاد إنعاشا حقيقيا وذلك باستعادة التوازنات الكلية لاسيما تقليص التضخم، زيادة احتياطي الصرف، زيادة مداخيل الجزائر خارج المحروقات.
- حققت البرامج التنموية الاقتصادية نتائج ايجابية خاصة من الناحية الاجتماعية على عكس برنامج التعديل الهيكلي الذي زاد من حدة البطالة والفقر في الجزائر.
- ارتفاع معدلات البطالة خلال فترة التسعينات راجع إلى تبني الجزائر برنامج التعديل الهيكلي.
- هناك تفاوت في توزيع الدخل في الجزائر .

4- أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في التعرف على الإصلاحات الاقتصادية ومدى فعاليتها في معالجة المشاكل والإختلالات الاقتصادية في الجزائر وعن مدى فعالية البرامج التنموية للتقليل من الآثار الاجتماعية المترتبة عن هذه الإصلاحات.

5- أهداف البحث:

- تعميق الفهم بموضوع الإصلاحات الاقتصادية الذي أصبح ضرورة ملحة من وجهة نظر العديد من الاقتصاديين والمؤسسات المالية الدولية.
- معرفة مسار الإصلاحات الاقتصادية والبرامج التنموية في الجزائر على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.
- تبيان كيفية تأثير برنامج التعديل الهيكلي على التفاوت في توزيع الدخل في الجزائر.

6- أسباب اختيار الموضوع .

- معرفة التحولات الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الجزائري من مرحلة الاقتصاد الموجه في مرحلة الاقتصاد السوق.

- إن عملية الإصلاحات الاقتصادية هي عملية مستمرة ودائمة تستدعي في كل مرحلة إجراء عملية التقييم الموضوعي للوقوف على نقاط القوة والضعف من أجل إعادة توجيه السياسة الاقتصادية.

- إن التفاوت في توزيع الدخل هو ظاهرة مهمة في أي سياسة تنموية لأنه غالبا ما يصاحب عملية الإصلاحات تشوهات تمس الجانب الاجتماعي.

- عدم التطرق إلى جوانب هذا الموضوع بصفة كافية وشاملة من قبل.

7- حدود الدراسة:

حاولنا معرفة الإصلاحات الاقتصادية والتفاوت في توزيع الدخل في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية التحول نحو اقتصاد السوق.1962_2014.

8- المنهج المستخدم:

لمعالجة هذا الموضوع قمنا بإتباع المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع المعلومات من مختلف المصادر ودراستها وتنظيمها وتحليلها بما يتناسب مع الموضوع.

9- أدوات الدراسة:

للإلمام بالموضوع تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات هي:

- الكتب باللغة العربية.
- المجلات و المقالات.
- مواقع الانترنت.
- بعض المواقع الحكومية.

10- الدراسات السابقة:

حسب المعلومات المتوفرة لدينا فإن هذا الموضوع لم يتم تناوله من قبل، عدا بعض الدراسات التالية:

1- كبداني سيد أحمد والذي تناول موضوع أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر سنة 2013، والذي تمحورت إشكاليته حول أن معدلات النمو المرتفعة تؤدي إلى المزيد من عدالة توزيع الدخل وأن تدهور حالة التوزيع تعرقل مسار النمو.

حيث توصل إلى أن تشتت الدخل بين الأسر الحضرية سجل معدلا مرتفعا سنة 1988 إذ بلغ 17 ضعفا، وإنخفض جزئيا إلى 13.15 ضعفا سنة 2000 مقابل معدل شبه ثابت في حدود 5 أضعاف في نفس الفترة بالنسبة للأسر الريفية ومعدلا متوسطا على المستوى الوطني شبه ثابت انخفض من 10.66 إلى 9 أضعاف، وهو ما يؤكد أن القدرة الشرائية للفئة الغنية ما زالت مرتفعة و لم تتأثر كثيرا بالإصلاح الاقتصادي.

2- عبد الكريم بريشي والذي تناول موضوع دور الضريبية في إعادة توزيع الدخل الوطني، سنة 2014 والذي تمحورت إشكالية بحثه حول "أثر الضريبة على إعادة توزيع المداخيل بين فئات المجتمع في الجزائر، حيث توصل إلى أن السياسة الضريبية لم تكن لها نجاعة في إعادة توزيع الدخل الوطني بين فئات المجتمع، ذلك أن فرض الضرائب أدى إلى زيادة حدة التفاوت في توزيع المداخيل، مما يوحي ذلك إلى أن السياسة الضريبية هي سياسة محابية للأغنياء.

3- مهمائي سعاد والتي كان موضوعها حول تأثير برنامج التعديل الهيكلي على الأسر الجزائرية سنة 2009 والتي تمحورت إشكالية بحثها حول "مدى تأثير برنامج التعديل الهيكلي على الأسر الجزائرية وعن أن هذا البرنامج هو سبب في إنتشار ظاهرة الفقر في الجزائر والتي توصلت من خلال دراستها إلى أن إجراءات برنامج التعديل الهيكلي نتج عنها تكلفة باهظة تحملها الفقراء ومحدودي الدخل.

11- صعوبات البحث:

نظر لصعوبة وتعقيد الموضوع فقد حاولنا الإجتهاد في دراسته إلا أنه واجهتنا عدة صعوبات منها:

- عدم وجود مراجع تتعلق بتوزيع الدخل في الجزائر.
- إختلاف في الاحصائيات من مصدر إلى آخر.
- صعوبة الحصول على المعلومة.

12- هيكل البحث:

لقد قمنا بعلاج هذا الموضوع من خلال تقسيمه إلى ثلاث فصول على النحو التالي الفصل الأول عالجنا من خلاله الإصلاح الاقتصادي مفهومه ودوافع ومتطلبات ونماذج تطبيقه في الدول النامية أما الفصل الثاني فقد عالجنا من خلاله الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية التوجه نحو اقتصاد السوق، في حين تطرقنا في الفصل الأخير إلى توزيع الدخل في الجزائر وإلى الآليات التي اعتمدتها الجزائر للتقليل من الآثار الاجتماعية الناتجة عن برنامج التعديل الهيكلي، من خلال تأثيره على التفاوت في توزيع الدخل.

مقدمة الفصل:

شهدت البيئة الاقتصادية الدولية تغيرات وإختلالات كبيرة أثرت بشكل خاص على الدول النامية، مما أدى بهذه الدول إلى تبني وإتباع جملة من الإصلاحات الاقتصادية لمواجهة الاختلالات التي تعرفها أو لدعم التحولات التي تقوم بها، حيث تكون هذه الإصلاحات ذاتية وأحيانا أخرى موصى بها ومساندة من قبل بعض المؤسسات الدولية خاصة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي حيث تختلف هذه الإصلاحات حسب البرامج التي تحتويها والإجراءات والمبادئ التي تقوم عليها.

لقد حاولنا في هذا الفصل التطرق إلى مفهوم الإصلاح الاقتصادي بمختلف أنواعه، حيث تناولنا ثلاث مباحث كالآتي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة للإصلاح الاقتصادي.

المبحث الثاني: متطلبات ونماذج الإصلاح الاقتصادي.

المبحث الثالث: الثنائية العالمية وسياسة الإصلاح الاقتصادي.

المبحث الأول: مفاهيم عامة للإصلاحات الاقتصادية

للإصلاحات الاقتصادية دور هام في معالجة الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها بعض الدول وذلك من خلال نوع البرامج التي تتضمنها والمبادئ التي تقوم عليها والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها.

المطلب الأول: ماهية الإصلاح الاقتصادي

يعتبر الإصلاح الاقتصادي أداة مهمة في الاقتصاد لذا فقد أسال حبر الكثير من الكتاب.

أولا: مفهوم الإصلاح الاقتصادي:

يشير مصطلح الإصلاح في اللغة العربية إلى جعل الشيء أكثر إصلاحا:

أما الإصلاح الاقتصادي من الناحية اللغوية يعني تعديل مفردات النسق الاقتصادي في الاتجاه المرغوب.

أما من الناحية الاقتصادية فقد تعددت تعاريفه نذكر منها:

1- الإصلاح الاقتصادي هو عملية اعادة توجيه للسياسات الاقتصادية بشكل يحقق الموائمة بين موارد الإنتاج المحدودة واحتياجات المجتمع اللامحدودة بما يضمن تصحيح التشوهات والاختلالات الداخلية والخارجية الكامنة في الاقتصاد واستعادة التوازن الاقتصادي العام.[1]

2- يمكن اعتبار سياسات الإصلاح الاقتصادي الإجراءات المتخذة من قبل مختلف السلطات الاقتصادية بقصد تحسين أداء النشاط الاقتصادي وفق قواعد معيارية مختارة مسبقا.[2]

3- الإصلاحات الاقتصادية وسيلة علاج لمشاكل الدول التي تعاني من إختلالات في توازناتها الداخلية والخارجية خاصة في إطار تحرير الاقتصاد وتحويله إلى اقتصاد حر.[3]

---

[1]-مولاي لخضر عبد الرزاق، **متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية –دراسة حالة الجزائر**–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتنمية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009-2010، ص146.

[2]- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 270.

[3]- ناصر دادي عدون، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص80.

4- يقصد بالإصلاح الاقتصادي البرامج التي طبقتها العديد من الدول لعلاج الاختلالات الهيكلية والتشوهات السعرية وانخفاض إنتاجية العمل ورأس المال وضعف كفاءة القطاع العام.[1]

ثانيا:إجراءات الإصلاح الاقتصادي:[2]

إن الاختلالات التي تعاني منها الدول النامية تعود لسبب رئيسي هو التشوهات الكثيرة في آلية عمل الأسواق في هذه البلدان وتحديد حجم القطاع العام الكبير وتدخلات الدولة الكثيرة بلوائحها التنظيمية للأسواق والخدمات، وأسواق العمل، وأسواق المال، وعليه فإن الإجراءات التي يطبقها صندوق النقد والبنك الدوليين يجري تنفيذها على مرحلتين هما:

المرحلة الأولى: وتتكون من الإجراءات التي ترمي إلى تحقيق التثبت الاقتصادي عن طريق معالجة الاختلالات الرئيسية على صعيد الاقتصاد الكلي وبشكل خاص معالجة العجز في الميزانية العامة والعجز في ميزان المدفوعات ويكون ذلك بشكل عام من خلال تقليص الطلب الكلي.

هذه الإجراءات مدتها قصيرة ويدعمها صندوق النقد الدولي.

المرحلة الثانية: تشمل الإجراءات التي تهدف إلى ارتفاع النمو على المدى الطويل من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد باتجاه تحرير المبادلات الداخلية والخارجية من القيود والتنظيمات المفروضة عليها (تحرير الأسعار في الأسواق وعوامل الإنتاج للعرض والطلب) من جهة وتقليص القطاع العام إلى الحدود الدنيا وتوسيع مشاركة القطاع الخاص (الخصخصة)من جهة ثانية و هذه الإجراءات يدعمها البنك الدولي.

وتختلف الإجراءات حسب ظروف البلد المعني لكنها تطبق في أغلب البرامج وهذه الإجراءات هي:

- خفض الإنفاق الحكومي.
- فرض الضرائب والرسوم وزيادة أسعار الخدمات العامة.
- إلغاء الرقابة على سعر صرف العملة الوطنية.
- إلغاء تحديد أسعار السلع والخدمات.
- تحرير التجارة الخارجية بإلغاء القيود الكمية وتخفيض الرسوم الجمركية تدريجيا.

[1]- حمدي عبد العظيم، **الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية**، دار الزهراء، الأردن، ص 167.

[2]- ستار شدهان شياع الزهيري، **الإصلاح الإقتصادي بين الإدارة الديمقراطية وإقتصاد السوق**، مجلة كلية التربية، العدد السابع، جامعة واسط، الكويت، ص09 ص10.

- إلغاء جميع أشكال الحماية للإنتاج الوطني.

- التوجه نحو تشجيع الصادرات.

- حرية رؤوس الأموال واتخاذ الإجراءات التشجيعية وإصدار التشريعات التي تشجع على دخول الاستثمارات الأجنبية إلى البلد.

- تقليص دور القطاع العام من خلال خصخصة المرافق والمنشآت الحكومية.

كان لتلك الإجراءات أثار سلبية لاسيما على الصعيد الاجتماعي أدت إلى زيادة البطالة والفقر وزيادة المشاكل الاقتصادية. مما انعكس سلبا على أوضاع البلدان المعنية بالإصلاح الاقتصادي. لذلك أدرك المسؤولون في صندوق النقد والبنك الدوليين الآثار السلبية لسياسات الإصلاح الاقتصادي السابقة وتم تغير سياسات الإصلاح الاقتصادي. عبر الاهتمام أولا بالصحة والتعليم وترك الخيار للدول في تطبيق سياساتها، بعد أن كان صندوق النقد الدولي يفرض إجراءات صعبة على الدول التي تريد تطبيق الإصلاح الاقتصادي والتي هي بأمس الحاجة إلى قروض من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لمعالجة مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية.[1]

المطلب الثاني: أنواع برامج الإصلاح الاقتصادي

للإصلاح الاقتصادي برامج متنوعة تختلف بحسب الدولة المتبنية لها والهيئات المشرفة عليها:

أولا: برامج التثبيت الاقتصادي

1-تعريف برامج التثبيت الاقتصادي:

هي برامج يصممها ويتابع تنفيذها صندوق النقد الدولي. وتتمثل قي مجموعة من السياسات التصحيحية التي تتم في مجال السياسات المالية والنقدية وسعر الصرف، ويتم تنفيذها في الآجل القصير سنة واحدة غالبا.[2]

2-سياسات وأدوات برامج التثبيت الاقتصادي:

أ-السياسة المالية: إن صياغة السياسة المالية تأتي في إطار معالجة الأوضاع الاقتصادية السائدة سواء كان ذلك في حالة الكساد أو التضخم أو الركود. وتأتي أهمية السياسة المالية في كونها تتعامل مع معطيات

[1]- ستار شدهان شياع الزهيري، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[2]- طارق فاروق الحصري، **الأثار الإجتماعية لبرامج الإصلاح الإقتصادي**، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، مصر، 2007، ص54.

حياتنا اليومية فهي تدخل في آلية فرض الضرائب والإنفاق الحكومي. ولعل أهم أهدافها هو الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، العمل على رفاهية المجتمع وإعادة توزيع الدخل بشكل عادل.[1]

ب-السياسة النقدية والائتمانية: السياسة النقدية تتمثل في الإجراءات الخاصة بالتأثير على مستوى الناتج والتوظيف عن طريق عرض النقود،[2] بمعنى آخر فهي عبارة عن آلية يستخدمها البنك المركزي من خلال مجموعة من الأدوات للتأثير والسيطرة على العرض النقدي في الدولة وذلك من خلال الرقابة الائتمانية على القطاع المصرفي في الدولة من حيث منح الائتمان والتسهيلات المصرفية وشروط المنح بهدف تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار والذي سينعكس إيجابا على مستوى الدخل والإنتاج والعمالة، بالإضافة إلى معالجة القضايا والاختلالات الاقتصادية كالتضخم والبطالة وغيرها.[3]

ج- سياسة تخفيض سعر صرف العملة: تمثل سياسة سعر صرف العملة أهم سياسات برامج التثبيت إذ يعتقد خبراء الصندوق أن عملات الدول النامية محددة إداريا بأعلى من قيمتها الحقيقية، ويعتبر أن تحديد سعر صرف واقعي هو شرط هام لنجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي بشقيه التثبيت والتكييف الهيكلي لإزالة التشوهات في الأسعار.

ثانيا: برامج التكييف الهيكلي

1- تعريف برامج التكييف الهيكلي: هي برامج يصممها ويتابع تنفيذها البنك الدولي، وهي عبارة عن مجموعة من السياسات التصحيحية والتي تتم على الهياكل الإنتاجية والسعرية وإعادة تخصيص الموارد بهدف رفع الكفاءة الإنتاجية في الاقتصاد القومي، ويتم تنفيذها في إطار زمني أكثر من ثلاثة سنوات.[4]

2- سياسات برامج التكيف الهيكلي: تتضمن برامج التكييف الهيكلي السياسات التالية:

أ- تحرير الأسعار: إن إبعاد الدولة عن التدخل في آليات العرض والطلب وانسحاب الدولة من الخدمات التي تقدمها لتخفيض الإنفاق الحكومي، كالدعم والصحة وخدمات الاتصال والأخذ بسياسة التحرير الاقتصادي كلها, إلغاء حماية السلع المحلية، وإقامة أسواق للعملات والأسهم.[5]

---

[1]– عدنان تاية النعيمي وآخرون، **الإدارة المالية النظرية والتطبيق**، الطبعة الرابعة، دار المسيرة، الأردن، 2011، ص59.

[2]– عامر يوسف العتوم، **التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2012، ص209.

[3]– سامر عبد الهادي وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، 2013، ص 253.

[4]–طارق فاروق الحصري، مرجع سبق ذكره، ص 57، ص58، ص62.

[5]– أمل عبد الفتاح شمس، **الفقر والتنمية بين الأوضاع الداخلية والنظام العالمي**، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، مصر، 2013، ص 146، ص147.

ب- نقل الملكية العامة للقطاع الخاص(الخصخصة): يعرفها البنك الدولي على أنها زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة ملكية الأنشطة والأصول التي تسيطر عليها الحكومة أو تمتلكها.

حيث أصبحت أغلب الدول تفكر بالتوجه نحو نظام السوق، وشمل هذا التوجه الدول الفقيرة والغنية معا, وكان الدافع بالنسبة للدول الفقيرة هو التخلص من المشروعات المتعثرة بينما الدول الغنية زيادة أكبر قدر من الربح، وفتح الأسواق وتوسيع الملكية وأصبح الناس يحملون مشكلات المجتمع الاقتصادية إلى تدهور القطاع العام وفشله.[1]

ج- تحرير التجارة الخارجية: تعد سياسية تحرير التجارة الخارجية عصب برنامج تعديل الهيكلي تمثل هذه السياسة في إزالة كافة القيود والعقابات المفروضة على حركة السلع والخدمات من دولة إلى أخرى ولكن هذا لا يعني بمجرد فتح باب التجارة بين الدول المختلفة فإن كل السلع والخدمات التي تنتج في دولة ما سوف تتدفق خارجها إلى دول أخرى.[2]

د- تشجيع القطاع الخاص: للقطاع الخاص دور هام في التنمية والنمو، وهذا الدور يعد من أبرز المتغيرات الإقتصادية، وتأتي أهمية دور القطاع في التنمية والنمو لما يتميز به من قدرة عالية وإدارية وفكرية هائلة، حيث أن هذا القطاع يقوم بدور رئيسي في الإستثمار من أجل بناء القاعدة الإنتاجية للمجتمع.[3]

و- إنشاء شبكات الأمان والصناديق الاجتماعية: بدأت برامج التكييف الهيكلي من عقد الثمانينات بالاهتمام بالآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي, وقد قامت وحدة الأبعاد الاجتماعية بتصميم وتنفيذ شبكات الأمان والتي هي عبارة عن آليات تهدف إلى الحد من الآثار السلبية على الجوانب الاجتماعية عند تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي وتمول هذه الشبكات دائما من مصادر دوليةّ، وتدار بأسلوب يقترب من القطاع الخاص وتعمل بعيدا عن إجراءات البيروقراطية الحكومية.[4]

[1]- حبش محمد حبش، **الخصخصة وأثارها على حقوق العاملين بالقطاع العام**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2011، ص21، ص30.

[2]- السيد محمد أحمد السريتي، محمد غرت محمد غزلان، **التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية**، دار التعليم الجامعي، مصر 2013، ص114.

[3]- نزيه عبد المقصود مبروك، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2006، ص105.

[4]- طارق فاروق الحصري، مرجع سبق ذكره، ص 67.

المطلب الثالث: أهداف الإصلاح الاقتصادي ومبادئه:

ترمي جملة الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها أغلب الدول النامية إلى تحقيق أهداف معينة وهذا إستنادا على بعض المبادئ الأساسية:

أولا: أهداف الإصلاح الاقتصادي:[1]

تنطوي سياسة الإصلاح الاقتصادي على مجموعة من الأهداف التي يراد تحقيقها، والتي نلمحها من خلال برامجه وهي كما يلي:

1- تحقيق التوازن المالي الداخلي: من خلال إجراء تخفيض جوهري في عجز الموازنة العامة للدولة مما يعيد التوازن المالي المحلي, بحيث يصل عجز الموازنة إلى نسبة صغيرة من الناتج المحلي الإجمالي.

2- الوصول إلى حالة معينة من استقرار الأسعار: ويكون في هذه الحالة تحقيق معدل منخفض ومقبول من التضخم هدفا هاما من أجل إزالة التشوهات السعرية والوصول إلى حالة معينة من الاستقرار الأسعار.

3- إعادة التوازن الخارجي وتحسين وضع ميزان المدفوعات: من خلال تحرير سعر الصرف وتحرير التجارة الخارجية وتنمية الصادرات في إطار العمل على إعادة هيكلة الاقتصاد القومي ومن ثم إعادة هيكلة الصادرات التي تؤدي بدورها إلى اتساع وتنويع المنتجات حيث يكون التصدير هو محرك الاقتصاد ويؤدي ذلك بالضرورة إلى تعزيز المنافسة الدولية للصناعات المحلية في إطار إتباع الاقتصاد القومي لسياسة الإنتاج من أجل التصدير.

4- زيادة معدل النمو الاقتصادي: من خلال سياسات الاستثمار، وتطبيق سياسة تخصيصية بالتحول من نظام يقوم بصفة أساسية على القطاع العام إلى قطاع يعطي الأولوية للقطاع الخاص، أي يكون القطاع الخاص هو القطاع القائد لعملية التنمية، وتحرير أسعار السلع والخدمات، على أن يتوافق ذلك مع المزيد من التحول إلى سياسة الإنتاج من أجل التصدير التي تؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصاديات ذات توجه خارجي.

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003، ص216 ، ص217.

ثانيا:مبادئ الإصلاح الاقتصادي:[1]

تقوم سياسة الإصلاح على مجموعة من المبادئ والتي تتجلى في النقاط التالي:

1- من الضروري في كل بلد مدين البدأ في إصلاح المالية العامة وفق معيارين:

تخفيض العبء الضريبي على الدخول الأكثر ارتفاعا لتحفيز الأغنياء على القيام بالاستثمار الإنتاجي وتوسيع القاعدة الضريبية، وبوضوح منع الإعفاءات الضريبية للأفقر من أجل زيادة مقدار الضريبة.

2- أسرع وأكمل تحرير ممكن للأسواق المالية.

3- ضمان المساواة في المعاملة بين الاستثمارات الأجنبية.

4- تصفية القطاع العام بقدر الإمكان وتخصيص المنشآت ا لتي تملكها الدولة أو هيئة شبيهة بالدولة.

5- أقصى حد من إلغاء الضوابط في اقتصاد بلد من أجل ضمان الفعل الحر للمنافسة بين مختلف القوى الاقتصادية الموجودة.

6- تعزيز حماية الملكية الخاصة.

7- تشجيع تحرير المبادلات بأسرع الوسائل الممكنة بهدف تخفيض الرسوم الجمركية 10% كل سنة.

8- لما كانت التجارة الحرة تتقدم بواسطة الصادرات فينبغي في المقام الأول تشجيع تنمية تلك القطاعات الاقتصادية القادرة على تصدير منتجاتها.

9- الحد من عجز الميزانية.

10- خلق شفافية الأسواق فينبغي أن تمنح معونات الدولة للعاملين الخاصين في كل مكان، وعلى الدول النامية التي تقدم دعم من أجل إبقاء أسعار الأغذية الجارية منخفضة أن تتخلى عن هذه السياسة.

أما عن مصروفات الدولة فينبغي أن تكون المصروفات منخفضة لتعزيز البنى الأساسية الأولية على غيرها.

[1]- عبد المجيد راشد، **سياسة الإصلاح الاقتصادي وفخ العولمة المتوحشة**، 19-02-2015، الساعة 11:36، www.iahewar.org

المبحث الثاني: متطلبات ونماذج الإصلاح الاقتصادي

تلجأ بعض الدول إلى تبني سياسة الإصلاح الاقتصادي وذلك بدعوى الحاجة إلى ذلك، حيث أنه لهذه السياسة متطلبات ونماذج تبنى عليها من أجل تحقيق أهداف هذه الدول في النهوض باقتصادياتها.

المطلب الأول: الحاجة الملحة لتبني سياسة الإصلاح الاقتصادي.[1]

تبرز الحاجة لتبني سياسة الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية في الحالات التي تعجز فيها السياسة الاقتصادية القائمة عن إنجاز الأهداف الاقتصادية الكلية، حيث تتخذ تلك الأهداف صورة المحافظة على التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات والقضاء على الاختلالات التي تطرأ عليه) أو التوازن الداخلي (تحقيق التوافق بين جانبي الطلب الكلي والعرض الكلي) وربما يكون الهدف هو تحقيق كلا النوعين معا، ومن بين مقومات هذه الحاجة نذكر.

أولا: تدهور مستوى الطاقة الإنتاجية

يرجع هذا التدهور إلى عوامل عديدة من أهمها الإنخفاض النسبي في مستوى إنتاجية عناصر الإنتاج خاصة عنصر العمل، وهو ما يعزي إلى أن مدخلات عنصر العمل لا يواكبها بدرجة مناسبة مدخلات عناصر الإنتاج الأخرى من رأس المال أو الخبرة التنظيمية...الخ.

ثانيا: إختلال علاقات النمو بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية.

تتسم الهياكل الاقتصادية في أغلب الدول النامية بتراجع الوزن النسبي لقطاعي الزراعة والصناعة، وذلك لحساب تزايد الأهمية النسيبة لقطاع الخدمات.

ثالثا: التخصص في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية:

يتصف هيكل الصادرات في عدد من الدول النامية بدرجات متفاوتة بعدم التنوع، إذ تنحصر معظم صادرات هذه الدول في المواد الأولية زراعية وإستخراجية، وربما كانت سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع.

[1]– سمير إبراهيم أيوب، **صندوق النقد الدولي**، مصر، 2000، ص23 ص24 ص25.

رابعا: تدهور مستوى المعيشة الحقيقي للسكان:

يتجه مستوى المعيشة الحقيقي للإنخفاض في غالبية الدول النامية مقارنا بالدول المتقدمة، وينعكس تدهور مستوى معيشية السكان كما ونوعا على عديد من المؤشرات، يتمثل أهمها في إنخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي وانتشار ظاهرة الفقر علاوة على تدهور المستوى الصحي والتعليمي.[1]

المطلب الثاني: متطلبات برامج الإصلاح الاقتصادي

إن برنامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي يستهدف أساسا تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ودعم آليات اقتصاد السوق وغزالة عوائق حركية رؤوس الأموال، من خلال تقلص تدخل الدولة في الحياة الاقتصاد والاجتماعية وذلك بإزالة كافة أشكال تدخل الدولة في جهاز الأسعار.

أولا: تخفيف عجز الميزانية العامة للدولة:[2]

يعتبر ذلك من أهم الأهداف التي تبناها صندوق النقد الدولي، حيث أنه يوصي بالتخفيف من هذا العجز والقضاء عليه من خلال:

1- الإلغاء التدريجي لكل أنواع الدعم.

2- ارتفاع أسعار المنتجات والخدمات حتى تصل إلى مستوى الأسعار العالمية.

3- التطهير الكلي للاقتصاد الوطني من المؤسسات العمومية المحققة للخسارة.

ثانيا: تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:[3]

إن المحور الأساسي للإصلاح الاقتصادي هو نظام ميزان المدفوعات، وهو سجل محاسبي منظم تدرج فيه كل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدولة الأخرى خلال فترة زمنية تكون عادة سنة واحدة، ويقوم إعداد ميزان المدفوعات على مبدأ القيد المزدوج مما يجعله بالضرورة متوازنا دائما، بمعنى أن تكون المديونية والدائنية متساوية في جميع الأحوال.

[1]– سميرإبراهيم أيوب، المرجع السابق، ص 27، ص28.

[2]– مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل**، الطبعة الأولى، دار حامد، الأردن، 2009، ص 42، ص 43.

[3]– هجير عدنان زكي أمين، **الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار إثراء، الأردن، 2010، ص 199.

ثالثا: دعم اقتصاد السوق وزيادة معدلات النمو الاقتصادي[1]

من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي التي تحتوي على برنامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي الذي طبقه صندوق النقد الدولي بالتعاون مع البنك الدولي على مجموعة من الدول النامية، اكتشف الصندوق أن الاختلالات التي تواجه هذه الدول لها جذور هيكلية يحتاج حلها إلى مدة أطول، فالسياسة المالية والنقدية وما يترتب عنها من تحقيق التوازن على المستوى الكلي جعل الصندوق يقوي من وجود القطاع الخاص وفتح المجالات التنافسية ومعنى ذلك دعم لاقتصاديات السوق ويظهر ذلك من خلال:

1- تقليص دور القطاع العام.

2- دعم تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

3- الخوصصة.

4- توفير فرص لكل من القطاع العام والقطاع الخاص.

المطلب الثالث: نماذج الإصلاح الاقتصادي:[2]

لقد خرجت جميع نماذج صندوق النقد الدولي من أفكار نموذج بولاك ثم بعده روبي تشيك، ومع تطوير هذه النماذج بمرور الوقت ظهرت نماذج أخرى.

أولا: نموذج جون جاك بولاك:

لجأ صندوق النقد الدولي إلى تطبيق هذا النموذج على الدول التي طلبت مساعدة ضمن التسهيلات التي يقدمها التعديل الهيكلي، حيث أن هذا النموذج يقوم على فروض هي:

1- وجود علاقة قوية بين كمية النقود والدخل النقدي.

2- المديونية الخارجية ظاهرة نقدية ترجع للإختلالات بين قاعدة عرض وطلب النقود.

3- الأخذ بميزان المدفوعات كل على حدى أي جانب الصادرات وجانب الواردات.

4- التوسع في منح الائتمان.

[1]– زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الدار الجامعية، مصر، ص 93.

[2]- مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل مرجع سبق ذكره، ص 99، ص 103، ص109.

ثانيا: نموذج صندوق النقد الدولي:

إن هذا النموذج يحتوي على خمس قطاعات رئيسية هامة وهي: القطاع الخاص والقطاع العام والقطاع الخارجي والقطاع المحلي (البنك المركزي) والاقتصاد الوطني مع الأخذ بعين الاعتبار أن القطاع الخاص له أهمية أكبر من القطاعات الأخرى ويملك جميع وسائل الإنتاج، حيث أنه من فروض هذا النموذج أن نجعل لكل قطاع قيد لميزانيته.

ثالثا: نموذج البنك الدولي:

كانت مهمة البنك الدولي تقديم قروض طويلة الأجل لتشجيع حركة الاستثمارات الدولية للدول الأعضاء والتي تساعدها في عملية التعمير والبناء لاقتصادياتها وتصحيح الاختلالات الهيكلية للبلدان النامية، وإعانة الدول الثقيلة بقيمة مديوناتها وزيادة كفاءة وفعالية القطاع العام، كما أن للبنك الدولي مجموعة نماذج منها:

1- نموذج البنك الدولي: RHSM

إن هذا النموذج هو عبارة عن نموذج يستخدمه البنك في تحديد الموارد المطلوبة لكل دولة على حدى، حيث يهدف إلى تقدير الاستثمارات والواردات والتمويل الخارجي المطلوب لتحقيق معدلات النمو في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، حيث يقوم على عدة إفتراضات منها:

أ- ثبات الأسعار بعد تطهيرها ورفعها إلى المستوى الدولي.

ت- الأخذ بالتغيرات في قيمة الصادرات.

ج - الأخذ بعين الاعتبار المدخرات المحلية والأجنبية أ- ثبات الأسعار بعد تطهيرها ورفعها إلى مستوى الدولي.

2- نموذج البنك الدولي المعدل:

إن تغير دور الإقراض للبنك الدولي وتحويله إلى تقديم مساعدات مالية وفنية مشروطة جعلت هذا الأخير يعدل من نموذجه الأول وذلك تماشيا مع تطور وظائفه الجديدة.[1]

[1] مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل مرجع سبق ذكره، ص103، ص109، ص113.

رابعا: نموذج خسروودوروديان:

يهتم هذا النموذج بجانب العرض حيث يهدف لدراسة الآثار المباشرة لبرنامج التكييف الاقتصادي على ثلاث محاور وهي: معدل نمو الناتج الحقيقي، معدل التضخم، ورصيد الحساب الجاري.[1]

1يعتمد هذا النموذج على ثلاث نماذج وهي:

- نموذج النمو الاقتصادي.

2- نموذج التضخم.

3- نموذج الحساب الجاري.

المبحث الثالث: الثنائية العالمية وسياسة الإصلاح الاقتصادي:

مما لا شك فيه أن تقييم سياسات النقد الدولي للإصلاح الاقتصادي يعد من الموضوعات الهامة التي شغلت بال متخذي القرارات وراسمي السياسات والباحثين، وذلك للآثار الاقتصادية والاجتماعية التي ترتبت عن هذه السياسات ولقد اتخذت المؤسسات النقدية الدولية مجموعة من التدابير ترمي إلى التغيير الجذري لبعض المناهج الاقتصادية وتحقيق مبدأ شمولية الاقتصاد العالمي.

المطلب الأول: صندوق النقد الدولي

نظرا لأهمية الدور الذي يقوم به الصندوق في إدارة النظام النقدي الدولي واعتبارا لأهمية المهام التي يقوم بها في مجال إعادة هيكلة اقتصاديات الدول النامية.

أولا:تعريف صندوق النقد الدولي و مهامه:

1-تعريف صندوق النقد الدولي:

هو عبارة مؤسسة تمثل الحكومات أنشئت بموجب معاهدة بريتن وودز تولى وضع مواردها ممثلوا عن 44 دولة اشتركوا في مؤتمر عقد بولاية نيوهامبشر في الو.م.أ عام 1944، للإشراف على عمل النظام النقدي الدولي الجديد.[2]

[1]- مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل,مرجع سبق ذكر، ص113، ص116,ص117,ص118

[2]– بسام الحجار، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية، لبنان، 2003، ص 176.

- حيث ذكر مجموعة من الخبراء بأن الدور الرئيسي لصندوق النقد الدولي هودور استراتيجي بالدرجة الأولى ويتعلق بالسياسة المالية والنقدية، والعمل على وضع القواعد والسياسات المالية للدول المتعثرة بما يكفل إعادة هيكلة إقتصادها وترتيب أولويتها.[1]

2- أهداف صندوق النقد الدولي: يعمل صندوق النقد الدولي على تحقيق الأهداف التالية:

أ- تشجيع التعاون النقدي الدولي عن طريق إيجاد مؤسسة دائمة تهيئ الوسائل المناسبة للتشاور والتعاون في حل مشاكل العالم النقدية.[2]

ب- تقديم المساعدات الائتمانية وتوفير حد أدنى من السيولة للدول الأعضاء من أجل تخفيض مشكلات الدفع الخارجي للدول التي تعاني عجز في ميزان مدفوعاتها.

ج- تحقيق الاستقرار النقدي الدولي إنطلاقا من عمليات ضبط مراقبة أسعار الصرف.[3]

د- العمل على إلغاء القيود على الصرف وتكوين نظام دولي متعدد الأطراف.[4] **ثانيا: وظائف صندوق النقد الدولي:**

1- اقتراح السياسات التصحيحية التي يجوز للدولة العضو إتباعها وتطبيقها لتحقيق التوازن الخارجي والمرتبط بتحقيق التوازن الداخلي.

2- التعاون مع البنك العالمي فيما يتعلق بعلاج الاختلالات الهيكلية.

3- توفير السيولة الدولية اللازمة لتسوية المدفوعات الدولية من خلال زيادة الاحتياطات الدولية.

4- تمويل العجز المؤقت في موازين مدفوعات الدول الأعضاء بإتاحة الموارد اللازمة لتمكينهم من تصحيح اختلال موازين المدفوعات دون اللجوء إلى إجراءات تقيدية، ويمنح في ذلك قروض قصيرة ومتوسطة الأجل.[5]

5-المحافظة على التدابير التي تنظم عمليات الصرف بين الدول الأعضاء.[6]

---

[1]- محمود مراد، **النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة**، دار الكتاب الحديث، الامارات، 2002، ص113.

[2]- نوري منير، **السياسات الاقتصادية في ظل العولمة**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2010، ص 106.

[3]- صالح طالبي، **ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي؟** مجلد دراسات إقتصادية، العدد الأول، جامعة ابن خلدون، الجزائر، 1999، ص 91.

[4]- الهادي خالدي، **المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، دار هومة، الجزائر، 1996، ص 50.

[5]- إكرام مياسي، **الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر** ، دار هومة، الجزائر، 2012، ص178.

[6]- فتحي أحمد ذياب عواد، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار الرضوان، الأردن، 2013، ص 238.

ثالثا: مصادر تمويل صندوق النقد الدولي:

يعد المصدر الرئيسي لموارد الصندوق هو اشتراكات الأعضاء التي تسددها عند طلب العضوية، وتدفع الدولة 25 % من اشتراكات حصصها بحقوق السحب الخاصة أو بأحد العملات الرئيسية، ويمكن للصندوق أن يطلب إتاحة المبلغ المتبقي بعملته الوطنية، لأغراض الاقتراض حسب الحاجة والهدف من الحصص هو بمثابة تحديد لحجم البلد العضو النسبي في الاقتصاد العالمي، فمع زيادة النمو الاقتصادي وتوسع التجارة الخارجية للعضو تزداد حصته في الصندوق وتزداد قوته التصويتية في اتخاذ القرار.[1]

– ويجوز للصندوق الاقتراض عند الضرورة من أجل تكميل الموارد المتاحة من حصصه، ولدى الصندوق مجموعتان من الاتفاقات للاقتراض الدائمة لاستخدامها عند الحاجة لمواجهة أي تهديد لنظام النقد الدولي.

– اتفاقات عامة للاقتراض تم إنشائها سنة 1962 ويشارك فيها أحد عشر مشتركا لحكومات مجموعة البلدان الصناعية العشرة وسويسرا.

– الاتفاقات الجديدة للاقتراض التي نم استحداثها عام 1997 ويشارك فيها 25 بلد ومؤسسة.

وبموجب مجموعتي الاتفاقات هاتين، يتاح لصندوق النقد الدولي اقتراض ما يصل الـــ 34 بليون وحدة حقوق السحب الخاصة أي حوالي 46 بليون دولار أمريكي.[2]

[1]– دريد كمال آل شيب، **المالية الدولية**، الطبعة الأولى، دار البازوري، الأردن، 2011، ص142.

[2]– نواز عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف، الشالي، **مقدمة في المالية الدولية**، الطبعة الأولى، دار المناهج، الأردن، 2007، ص200.

الشكل -1.1- البلدان الأعضاء صاحبة أكبر حصص في رأسمال صندوق النقد الدولي

الوحدة: حقوق السحب الخاصة

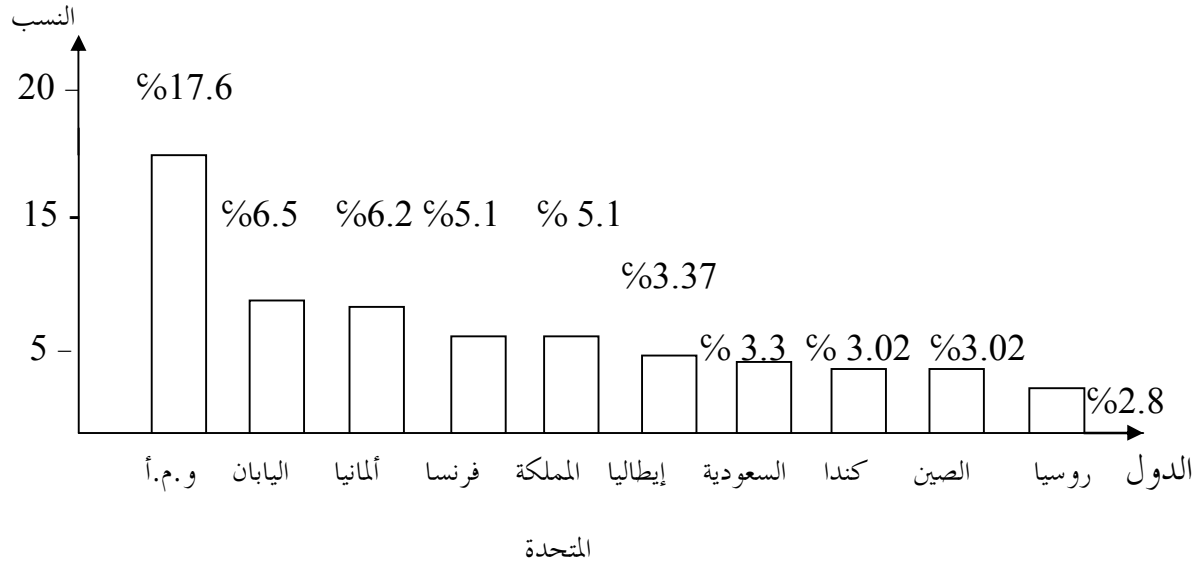

المصدر: دريد كمال آل شبيب، المالية الدولية، مرجع سبق ذكر، ص 145.

نلاحظ من خلال الشكل أن الو.م.ا لها اكبر حصة تقدرب17.6%، تليها اليابان بنسبة 6.5% وألمانيا بـــ 6.2% وفرنسا بـــ 5.1% ثم تليها كل من المملكة المتحدة، ايطاليا، المملكة العربية السعودية، كندا، الصين، روسيا بنسبة 5.1%، 3.37%، 3.02%، 3.02%، 2.8% على التوالي.

المطلب الثاني: البنك الدولي

أولا: تعريفه ومهامه

1-تعريف البنك الدولي:

أ- البنك الدولي مؤسسة إقراض غايتها مساعدة البلدان في دمج اقتصادياتها في الاقتصاد العالمي الأوسع نطاقا وتعزيز النمو الاقتصادي على المدى البعيد الذي يساعد في تخفيف حدة الفقر في البلدان النامية.[1]

ب-البنك الدولي هو أحد منظمات اتفاقية "بريتونوودز" والذي أنشئ من أجل إعادة بناء إقتصاديات الدول التي تم تدميرها خلال الحرب العالمية الثانية.[2]

[1]- محمد إبراهيم عبد الرحيم، **منظمات إقتصادية دولية في زمن العولمة**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008، ص13.

[2]- متولي عبد القادر، **الإقتصاد الدولي النظرية والسياسات**، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، 2011، ص 272.

2- مهام البنك الدولي:[1]

أ- تقديم المساعدات المالية لإعمار البنى التحتية التي دمرت خلال الحرب العالمية الثانية.

ب- دعم برامج التنمية في الدول النامية بما في ذلك تقديم المعونات الفنية والمشورات لرسم السياسات الاقتصادية والتي تكفل رفع معدلات النمو الاقتصادي.

ج- تشجيع حركة الاستثمارات الدولية من خلال تحفيز ودعم الاستثمارات الخاصة للمساهمة في تمويل المشاريع الإنتاجية.

د- العمل على تحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية من خلال دوره في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

و- مساعدة الدول النامية في تقليل الفقر وتوسيع عملية التنمية المستدامة.

ثانيا:مصادر أموال البنك الدولي :

يحصل البنك الدولي على الموارد المالية من مصادر أهمها:

1- رأس مال البنك:

تقوم المؤسسة على النطاق الدولي بأعمال البنك العادي، تمنح قروضا من رأسمالها، تقدمها الدول الأعضاء بحسب حصة كل منها في صندوق النقد الدولي.[2]

وينقسم رأس مال البنك إلى قسمين:

أ- ويكون 20% من رأس المال هو الرصيد الذي يقرض منه البنك ويكون خاضعا لطلب البنك من الدول الأعضاء في أي وقت.

ب-ويكون 80 % من رأس مال لا تدفع إلا إذا احتاج البنك.

2- الاقتراض: وهو أهم المصادر التي يحصل منها البنك على موارده، فوفقا للنظام الأساسي للبنك له أن يلجأ إلى الاقتراض بأي وسيلة وبصفة خاصة الالتجاء إلى أسواق الدول الأعضاء، شريطة الحصول على موافقة الدول الأعضاء التي يقترض من سوقها، والدول العضو التي يقدم القرض بعملتها، وفي الحالتين تتضمن الموافقة قابلية القرض للتحويل إلى أية عملة أخرى من عملات الدول الأعضاء.[3]

---

[1]–موسى سعيد مطر وآخرون، **التمويل الدولي**، الطبعة الأولى، دار صفاء، الأردن، 2008، ص 160.

[2]- طارق الحاج، **مبادئ التمويل، الطبعة الأولى**، دار صفاء، 2010، ص 190.

[3]– شقيري نوري موسى وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2012، ص 233.

3- موارد أخرى: تتجمع لدى البنك نتيجة لما يحصل عليه من عمولات وفوائد أو عوائد أمواله يضاف إلى ذلك المبالغ التي تسدد للبنك وتصبح متاحة للتوظيف من جديد وكذلك ما يحصل عليه البنك مقبل تحويل حقوقه إلى مؤسسات مالية أخرى مثل بيع أقساط الديون.[1]

المطلب الثالث: تقيم نماذج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي[2]

مما لاشك فيه أن تطبق أي برامج إلا وتكون له بعض المزايا وبعض العيوب وهذا ما يدعو إلى التقييم والتحقق من مدى فعالية هذه النماذج في التطبيق العملي على البلدان النامية سواء كانت من حيث الفروض التي اعتمد عليها أو من حيث آثارها المترتبة عن تلك الإجراءات الإصلاحية.

أولا: تقييم نماذج صندوق النقد الدولي:

نجد أن هذه النماذج التي فرضت على الدول النامية ميز فيها الصندوق بين نمطين مختلفين لاختلاف ميزان المدفوعات وهي اختلاف نتائج عدم التوازن, مدته لا تتعدى السنتين في جميع الأحوال وعدم التوازن ناتج عن تشوهات هيكلية أو عن ثقل المديونية الخارجية يجعل أخذ إستراتيجية طويلة المدى لاستعادة هذا التوازن.

1- من ناحية الفروض التي تقوم عليها هذه النماذج:

إن فرضية نموذج الصندوق بأن الاختلال في التوازن الخارجي يعبر عن الاختلال الداخلي بالاقتصاد لأن زيادة فائض الطلب المحلي هو نتيجة الاختلال الخارجي، وهي بذلك تتجاهل التغيرات العالمية التي تمس اقتصاديات العالم ويرجع إلى عدة أسباب منها على سبيل المثال:

أ- التغيير في معدلات التبادل التجاري العالمي.

ب- التغيير في معدلات أسعار الفائدة.

2- من ناحية الآثار المترتبة عن إجراءات الإصلاح:

أ- إعطاء أهمية للعرض النقدي، لأن خفض حجم الديون الخارجية يتحقق عند التعادل بين عرض النقود والطلب عليها.

[1]- شقيري نوري موسى وآخرون، المرجع السابق، ص 233.

[2]- مدني بن شهرة، **سياسة الاصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية**، دار هومة، الجزائر، 2008، ص102.

إن توازن الناتج القومي الإجمالي والاستثمار وحجم العمالة والطاقات الإنتاجية المشغلة عند مستوى مرتفع يؤدي إلى إعادة هيكلة الاقتصاد, ومنه القضاء على الإختلالات الرئيسية.

ج- صعوبة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية، وذلك لضعف الطلب على الصادرات للدول النامية.

د- تأثير السياسات الاستثمارية الانكماشية لبرنامج التكييف على حجم وهيكل الاستثمارات، بحيث فرض الضرائب المختلفة ورفع أسعار الفائدة على الائتمان يؤديان إلى تخفيض الاستثمارات.

ثانيا: تقييم نماذج البنك الدولي:[1]

لا تخلوا برامج البنك الدولي من بعض العيوب التي يمكن إدراجها فيما يلي:

1- عدم وضوح سياسات معينة لتحقيق نمو مرغوب أو توازن لميزان المدفوعات، كما أن النموذج لا يحتوي على أسعار.

2- إن عملية تخفيض قيمة العملة لن تؤدي إلى خفض تكلفة الصادرات أو الإنفاق على الواردات.

3- صعوبة الإحلال بين عوامل الإنتاج بالدول النامية وبالتالي نجد أن الواردات ضرورة لعملية الإنتاج وهي غالبا غير قابلة للتغيير.

4- نجد أن واردات السلع الرأسمالية مرتبطة بالاستثمار، وواردات السلع الغذائية مرتبطة بالاستهلاك الذاتي.

[1]- مدني بن شهرة، **سياسة الاصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية**، مرجع سبق ذكره،ص103، ص104، ص105، ص106.

خاتمة الفصل الأول:

يعبر الإصلاح الاقتصادي عن الإجراءات المتخذة من قبل مختلف السلطات الاقتصادية لعلاج مختلف الاختلالات والمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها معظم الدول النامية، حيث تحتوي هذه الإصلاحات على نوعين من البرامج هما: برامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي التي يتم دعمها من قبل المؤسسات المالية الدولية وهي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث تهدف هذه البرامج إلى تخفيف عجز الميزانية العامة للدولة، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ودعم آليات اقتصاد السوق وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

مقدمة الفصل:

كان الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال اقتصادا متخلفا ومنهارا، نظرا لما خلفه الاستعمار الفرنسي في بلادنا من مشاكل اقتصادية واجتماعية، مما دفع بالسلطات الجزائرية إلي البحث من اجل إيجاد حلول لمعالجة هذه المشاكل التي تمثلت أساسا في تراجع معدل النمو الاقتصادي، وانتشار ظاهرة البطالة، عجز ميزان المدفوعات وزيادة المديونية الخارجة ...الخ

وقد حاولنا في هذا الفصل التطرق إلي مختلف هذه الحلول والاستراتيجيات التي قامت بها الدولة بالإضافة إلي معالجة ظاهرة التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع، حيث أن هذا المشكل ينتشر بكثرة في الدول النامية مقارنة بغيرها، وهذا يرجع لعدة أسباب سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية وقد استخدمت الدول عدة أدوات بغية التقليل من حدة التفاوت في توزيع الدخل، وذلك في المباحث الثلاثة الآتية:

المبحث الأول: مرحلة الاقتصاد الموجه (1962-1989) .

المبحث الثاني: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والانتقال نحو اقتصاد السوق (1988- 1998).

المبحث الثالث: ماهية التفاوت في توزيع الدخل.

المبحث الأول: مرحلة الاقتصاد الموجه (1962– 1989):

ورثت الجزائر عن الاستعمار الفرنسي اقتصادا متخلفا ومنهارا كليا، مما دفع بها إلى إتباع سياسات تنموية تعتمد على التخطيط الاستراتيجي من خلال تبنيها لكل من المخطط الثلاثي والرباعي الأول والثاني وهذا كله من أجل علاج المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها من خلال وضع السلطات إجراءات تتماشي وطبيعة هذه المخططات.

المطلب الأول: وضعية الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال (1962– 1966):

كان واقع الاقتصاد الجزائري عشية الاستقلال على قدر كبير من التدهور والتردي، حيث ورثت الجزائر عن الاستعمار كثيرا من معالم التخلف نقتصر على ذكر أهمها:

–ازدواجية اقتصادية في كل القطاعات بمعنى وجود قطاعات اقتصادية تحت سيطرة الأجانب (فلاحة، صناعة، خدمات) متطورة تتميز بكل عناصر التقدم من يد عاملة مؤهلة وتكنولوجية عالية ومناطق نشاط مختارة بعناية فائقة، وبالمقابل قطاعات اقتصادية تقليدية متخلفة يتوزع عليها مختلف الجزائريين.

– سيطرت القطاع الفلاحي على النشاط الاقتصادي الوطني، إذا كان يستحوذ علي حوالي 80 % من اليد العاملة،[1] كذالك نقصت قيمة الإنتاج الحقيقي في السنة الأولي بعد، فتزلت في سنة 1963 بنسبة 35 % بالمقارنة إلي مستوي الإنتاج في سنة 1960.

صحيح إن المحصول الزراعي في سنة 1963 كان جيدا (26,5 مليون قنطار) من الحبوب بالقياس مع محصول سنة 1959 (17,5 مليون قنطار) وقد كان ذلك بفضل الحملة التي أعلنتها السلطات الجزائرية لتشجيع الفلاحة بفضل الأحوال الجوية الملائمة.[2]

وقد تأثر الإنتاج الدولي كثيرا في سنة 1963 برحيل الأوروبيين فانخفض محصول هذا القطاع بحوالي الثلث، وفي مقابل ذلك نجد أن إنتاج الموالح لم يتأثر برحيل المعمرين، فزاد المحصول في سنة 1963 بنسبة 9 % بالقياس إلي محصول سنة 1959، وأما ثروة البلد من الغنم والماعز فقد انخفض بنسبة 25 % في غضون هذه الفترة.

[1] – عبد الرحمان تومي ، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع و الآفاق** ،دار الخلدونية ،الجزائر ، 2001 ، ص 6.

[2] – سماعيل العربي، **التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب**، الشركة الوطنية ، الجزائر، الطبعة الثانية، ص110.

وفيما يتعلق بالإنتاج الصناعي فانخفضت قيمته من 152 مليون فرنك في سنة 1959 إلي 121 مليون فرنك في سنة 1963، على أن نشاط استخراج المعادن لم يتأثر بالتغير الذي طرأ علي الوضع السياسي ولا برحيل الأوروبيين لان إنتاج سنة 1963 من الحديد الخام والصلب كان يمثل 97 % من إنتاج البلد في سنة 1959، بينما القطاع الذي تأثر كثيرا خلال الفترة التي كانت الجزائر تدعم استقلالها هو قطاع البناء والأشغال العمومية، حيث هذين القطاعين كان يرتبطان ارتباطا وثيقا بمستوي الإيرادات الاستثمارية التي كان يأتي معظمها من القطاع العام.[1]

– التفاوت الجهوي بين مختلف مناطق البلاد، سواء كان ذلك في الشمال أم في الجنوب، وهذا يتضح من خلال التفاوت في الدخل الفردي إذ يتلقي ساكن الريف نصيبا سنويا من الدخل يعادل ما يتلقاه ساكن المدينة شهريا في المتوسط.

– التخصص الاقتصادي أو احتكار الإنتاج، حيث يستحوذ عليه كل من البترول والنبيذ بمعدل 80 % من مجموع الصادرات الجزائرية.[2]

المطلب الثاني: مرحلة الاقتصاد الإداري المخطط (1967– 1979):

كان الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة اقتصادا إداريا، ويخضع لنضام يعتمد على التخطيط الموجه وبقطاع عام مسيطر، ومنحت إستراتجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتبناة للدولة دورا مركزيا في جميع الميادين، حيث اتصفت هذه المرحلة بقيام الدولة الجزائرية بعدة مخططات تنموية وهي:

أولا: المخطط الثلاثي 1967– 1969:

يرتكز على الصناعة والأنشطة المرتبطة بالمحروقات بالدرجة الأولى، هذه الأفضلية سمحت لتخصيص 18,2 % من إجمالي الاستثمارات لسنة 1967 مقابل 13 % سنة 1963. [3]

حيث انه من ابرز نتائج هذا المخطط انخفاض مساهمة القطاع الفلاحي في الإنتاج الداخلي الخام وبداية الاعتماد على قطاع المحروقات، وهذا في حيث أن المنتج الوحيد في التمويل الاقتصادي يكون في عرضة دائمة للهزات الداخلية والخارجية، خاصة إذا كان مرتبط بالسوق الدولي.

[1] – إسماعيل العربي، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[2] – عبد الرحمان تومي، مرجع سبق ذكره، ص 7.

[3] – كربالي بغداد، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر، بسكرة جانفي2003، ص 23 .

بالمقابل سجل الرأس المال الخاص هروبا ملحوظا نحو الخارج إذ كان له اثر واضح على الدخل الصافي للعوامل الخارجية.[1]

جدول رقم (2 - 1) : تطور الدخل الصافي للعوامل الخارجية.

الوحدة : مليون دينار جزائري.

السنوات / بيان الرصيد	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969
الرصيد الصافي لليد العاملة المغتربة	450	450+	350+	589+	758+	625+	733+
الرصيد الصافي للرأسمال الخاص	282-	610-	881-	1266-	1244-	1196-	1306-

المصدر: عبد الرحمان تومي، مرجع سبق ذكره، ص 10 .

ثانيا: المخطط الرباعي الأول (1970– 1973):

حددت فيه اتجاهات التخطيط الجزائري الموجه نحو الصناعات الثقيلة والمحروقات، لقد أحدثت السلطات المركزية في هذا المخطط إصلاحات عميقة على شكل التمويل القديم، حيث أجبرت المؤسسات العمومية على فتح حسابيين : احدهما للاستغلال والآخر للاستثمار، وكان يتم تمويل نفقات الاستغلال بقروض قصيرة الأجل، أما نفقات الاستثمار فيتم تمويلها بقروض متوسطة أو طويلة الأجل من طرف البنوك التجارية أو الخزينة العامة بالإضافة إلى قروض الخارجية، إن أهم ما يميز هذه الإصلاحات هو أنها منعت المؤسسات العمومية من الاحتفاظ بالتدفقات الصافية لإعادة تشكيل رأسمالها وقيامها بعملية التمويل الذاتي، والهدف من ذالك هو مراقبة الموارد المالية للمؤسسة العمومية حيث فرضت عليها السلطات المركزية اقتطاعات مؤقتة أو دائمة من طرف الخزينة العامة، و ذلك من اجل منعها من عملية التمويل الذاتي، بالإضافة إلى كل ما سبق فان القروض مابين المؤسسات العمومية غير مسموح بها .

[1]- عبد الرحمان تومي، مرجع سبق ذكره، ص 9.

بقي أن نشير أن هذا النوع من التمويل منع المؤسسات من مواردها المالية التي يمكن استعمالها في توسيع المؤسسة ونموها، كما يمكن اعتبار هذا النوع من التمويل كسبب رئيسي في تدهور أوضاع المؤسسة الجزائرية.[1]

وكان هدف هذا المخطط هو تشييد القواعد الهيكلية للتنمية الاقتصادية لترجيح الاستثمار في الصناعة الثقيلة وفي تقويم المحروقات بترول و غاز.

ثم انطلقت في 1971 ثورة زراعية تهدف إلي إعادة تنظيم الزراعة وتحديد لملكية الأراضي وخلق التعاونيات في الإنتاج.

لكنها بذلك سمحت في نفس الوقت بتحرير اليد العاملة الضرورية للصناعات في طريق الانجاز لكن احتياجات الصناعة الناشئة كانت غير كافية لاستيعاب السكان الذين جلبتهم المدينة وقت الثورة الزراعية، و لم يكن ذالك التروح الريفي عبئا ملحوظا لاسيما في 1973 أين تضاعفت أسعار البترول بأربع مرات الشيء الذي أدى لرؤية متفائلة للمستقبل.[2]

لكن الضغط الذي أصبحت تتحمله المدن بصفة متصاعدة أدى بسرعة إلى ظهور أزمة في السكن وعزز النمو الديموغرافي تعاقد حركية السكان من الأرياف إلى المدن.

ثالثا: المخطط الرباعي الثاني: (1974 – 1977):[3]

هو ثالث مخطط أعدته الدولة منذ الاستقلال، وقد كان حجمه الاستثماري المرخص به حسب المادة 07 من الأمر رقم 74- 68 المتعلق به مقدار 110 مليار دينارات الجزائرية ويزيد هذا من حجم الاستثمار التقديري للمخطط الرباعي الأول بأربع مرات.

تتلخص أهم اتجاهات السياسة العامة للمخطط الرباعي الثاني في المحاور الرئيسية:

1_ تدعيم وتوسيع التغيرات الاجتماعية.

2_ تطوير القاعدة المادية للمجتمع .

---

[1] – مصطفي محمد العبد الله و آخرون، **الإصلاحات الاقتصادية والخوصصة في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولي لبنان، 1999، ص 356.

[2] – أحمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، لطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص26 .

[3] – محمد بلقاسم بهلول، **سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص257 .

3 _ اعتماد مبدأ اللامركزية لتحقيق التوازن الجهوي.

4_ تطوير علاقات التعاون الاقتصادي بين الدول النامية.

رابعا : المرحلة التكميلية (1978 – 1979):[1]

تعتبر هذه المرحلة بمثابة المرحلة الانتقالية التي يتم من خلالها إتمام ما تبقى من المخطط الرباعي الثاني، وقد تميزت هذه المرحلة ببرامج استثمارية تتصف ببعض الخصائص وهي:

1_ الحجم الكبير من الاستثمارات الباقي انجازها من المخطط الرباعي الثاني و المقدر بحوالي190,07 مليار دج

2_ تسجيل برامج استثمارية جديدة لمواجهة المتطلبات الجديدة للتنمية.

3_ اغلب البرامج أعدة تقييمها بسبب التغيرات التي طرأت على الأسعار والناتجة عن الأزمة الدولية.

إن مجموع الاستثمارات المسجلة و المعاد تقييمها خلال سنة 1978 قدرت بحوالي 5,63 مليار دينار جزائري ، أما سنة 1979 فكانت الانجازات المالية قد بلغت 74,78 مليار دينار جزائري من مجموع الترخيص المالي المقدر بـــ 64.77دج.

خامسا : النتائج الاقتصادية العامة لفترة التخطيط الاقتصادي (1967– 1979):[2]

لقد عرفت هذه الفترة بعض النتائج الإيجابية والأخرى سلبية يمكن إيجازها فيما يلي:

1 _ النتائج الايجابية:

_ إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني بالنحو الذي يضمن استقلال القرار السياسي والاقتصادي وبالتالي القضاء والتخفيف من القيود الموروثة عن الاستعمار.

_ استرجاع الأملاك الوطنية وخاصة الصناعية عن طريق حركة إعادة التأميم وبناء قاعدة صناعية للانطلاق في تنمية أوسع وأعمق.

[1] – درواسي مسعود، **السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990 – 2004**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر 2005 - 2006، ص 344.

[2] – بوختالة سمير، **دور و أهمية الصناعة في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية في الجزائر 2001 – 2009** ، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد و تنمية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2010 – 2011، ص 54 .

ـ تحرير الطبقة العاملة من الاستغلال وإعادة الاعتبار لها واشتراكها في عملية التسيير والإنتاج والتملك الجماعي عبر قانون التسيير الذاتي سنة 1963 وقانون التسيير الاشتراكي سنة 1971.

ـ تحسين المستوي المعيشي نسبيا والذي تمثل في ارتفاع الدخل الفردي إلى 1073دج سنة 1978 مع تحسين الخدمات الاجتماعية.

ـ التوسع في الاستثمارات من مخطط إلى آخر خاصة في القطاع الصناعي الذي حظيت بالأولوية على باقي القطاعات الأخرى.

ـ المساهمة القوية للقطاع الصناعي في تكوين الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة خاصة قطاع المحروقات.

ـ ارتفاع معدل التشغيل إذا انتقل العدد الإجمالي من 1,7 مليون سنة 1987.

ـ الاعتماد على القطاع العام .

2 ـ النتائج السلبية:[1]

ـ الاعتماد على القطاع العام وإهمال وتهميش القطاع الخاص وهو ما يعني شل جزء من القدرات الوطنية التي بإمكانها المساهمة في التنمية الاقتصادية.

ـ اللاتوازن الذي ميز توزيع الاستثمارات بين مختلف القطاعات بالتركيز على القطاع الصناعي مع التفاوت بين الفروع هذه الأخيرة بتقديم المحروقات على الصناعات الثقيلة وإهمال الصناعات المتوسطة والخفيفة.

ـ إهمال جانب التسيير لهذه المخططات وإعطاء الأولوية للجانب الاستثماري قصد إنشاء جهاز إنتاجي جديد وليس تنظيمه.

ـ التبعية للأسواق الخارجية وخاصة القطاع الصناعي الذي يعتمد بصورة كبيرة على الواردات.

ـ بقاء مستويات البطالة عند مستويات عالية وخاصة البطالة المقننة (فائض العمالة).

ـ منافسة الصناعة للزراعة باستعمال الأراضي الزراعة في بناء المشاريع وهذا ما زاد في تسرب اليد العاملة من الزراعة إلى الصناعة بغية الحصول على ما توفره من امتيازات.

وكل هذه الإختلالات أدت إلى حتمية إصلاح جديد وهو ما سوف نتطرق له في المبحث الموالى.

[1] – بوختالة سمير، مرجع سبق ذكره، ص 54، ص 55 .

المطلب الثالث: وضعية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1980 – 1989):

يري المحللون أن الجزائر خلال مرحلة الاقتصاد الموجه حققت الكثير من الايجابيات يفتخر بها الشعب، لكن في المقابل ظهرت نتائج سلبية ليست بسبب التوجه الإيديولوجي وإنما لهفوات التطبيق المعادين لهذا الأسلوب من التنمية ونقص التجربة، أضف إلى ذلك الاختلالات التوازنية التي عرفها نظام التسيير في هذه المرحلة، ويمكن تصنيف هذه الإختلالات التوازنية الكبرى إلى ثلاثة وهي:

ـ الخلل التوازني في تسيير التنمية: [1]

اتكأ سير التنمية في المرحلة الأولي من التخطيط من 1967 إلى سنة 1979 على الاستثمار واستخف بقواعد التسيير الاقتصادي لحساب قواعد التسيير الاجتماعي، أما في المرحلة الثانية من 1980 إلى غاية 1989 فارتكز على تحسين مستوي التسيير تحت شعار تثمين الطاقة مع إهمال واضح لحركة الاستثمار الأجنبي.

ـ الخلل التوازني في تسيير التجار الخارجية:

لقد كانت هيمنة المحروقات على الصادرات واضحة حتى أصبحت المورد المالي الخارجي الأحادي الجانب حيث بلغت نسبة المحروقات من الصادرات 97 % وتعبر هذه النسبة على عجز السياسة الاقتصادية عن تنويع الإنتاج الوطني أما فيما يخص الواردات فاستمرت تبعية التنمية للخارج بنسبة 80% من وسائل الاستثمار ومن المعرفة التقنية والتكنولوجيا.

ـ الخلل التوازني في استراتجيات التنمية المطبقة في مجال تعبئة الموارد الوطنية المتاحة سواء كانت مادية أو مالية أو بشرية وهذا راجع إلى سوء التقدير لأهمية القطاع الخاص الوطني المحلي والخارجي، إستراتجية تنموية أهملت إمكانيات القطاع الخاص واعتمدت كثيرا على إمكانيات القطاع العام.

ولقد صاحب هذه الاختلالات في التسيير أزمة اقتصادية خانقة تفاقمت منذ سنة 1986 عندما انهار سعر البترول الخام، حيث انخفض إلى 15 دولار للبرميل بعدما كان 30 دولار للبرميل أي ما يعادل نصف السعر السابق، ويعكس الأثر الكبير الذي أحدثه هذا الانخفاض سلبية الاعتماد على المحروقات في تحصيل العملة الصعبة، حيث انهارت إيرادات الجزائر المالية والخارجية من 12,270 مليار دولار إلى اقل من 7,26 مليار دولار أي بنسبة 43 % .

[1] – محمد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار الفجر، مصر، 2006، ص 296 .

ولتمويل هذا العجز استوجب اللجوء السنوي المتكرر للاقتراض الخارجي قصير الأجل وأدى حتما إلي تزايد المديونية الخارجية للبلاد التي بلغت في الفترة الأخيرة 26 مليار دولار.

وقد أدى ضعف الإنتاج نتيجة لسياسات نظام التخطيط مع ارتفاع معدلات نمو السكان من سنة لأخرى، وزيادة طفيفة في معدل النمو تتماشى وحاجيات المواطنين إلى تراكم في العجز الدائم في توفير الأمن الغذائي للمستهلكين، كما كان نتاجا لنظام المخططات اتساع التباين بين الريف والمدينة نظرا لانعدام فرص العمل أمام الفلاحين نتيجة لموسمية العمل والظروف المناخية المحيطة بالإنتاج الزراعي وتركيز الصناعة في أغلب مراحل هذه الفترة، وكلها عوامل أدت إلى إضعاف الاقتصاد الوطني.

ومن خلال تتبعنا للنتائج التي حققتها الجزائر إلي غاية التسعينيات نستنتج إن أهم هذه العوامل التي أضعفت الاقتصاد الجزائري هي التبعية الاقتصادية و تفاقم أزمة الديون الخارجية نتيجة الاستيراد المكثف لسلع الاستهلاك النهائي في بداية الثمانينات تحت شعار "من أجل حياة أفضل" بالإضافة إلي ضخامة الجهود الاستثمارية وخاصة الاستثمار في المجال الصناعي والاعتماد على الصناعات الثقيلة، ويعتبر الاعتماد المطلق على تصدير منتوج واحد وهو النفط الذي حصيلة إيراداته تمثل 97% من مجموع إيرادات الدولة من العوامل الرئيسية التي جعلت الاقتصاد الوطني يستجيب للصدمات الخارجية خاصة ما أفرزته الصدمة النفطية سنة 1986، وما كان لها من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني.[1]

أولا: المخطط الخماسي الأول والثاني:

1_ المخطط الخماسي الأول (1980 - 1984):[2]

لقد وضعت الجزائر مخططا خماسيا يمتد من سنة 1980 إلى نهاية 1984 تضمن هذا المخطط توجيهات، صدرت في المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني في جوان 1980.

لقد كان أساس هذه التوجيهات يرتكز على سياسة التنمية التي اتبعتها الجزائر في فترة ما بين 1967 – 1978 من جهة، وآفاق عشرية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تبنتها اللجنة المركزية للحزب في شكل توصيات أصدرت في دورة ديسمبر 1979 من جهة ثانية، يذكر واضعو هذا المخطط أنه يتميز بالتوازن والتنظيم بدرجة أكبر من المخططات السابقة، كما أنه يركز كثيرا على الاقتصاد في الموارد النادرة، خصوصا رأس المال.

[1] – محمد العربي ساكر، مرجع سبق ذكره، ص 297.

[2] – سعدون بوكبوس، **الاقتصاد الجزائري**، دار الكتاب الحديث ، مصر، 2013، ص 181.

كما أنه يركز على ضرورة تحسين الإنتاج والإنتاجية، ويسعي إلى تحقيق التوازن القطاعي بين الفلاحة والري والصناعة، والنشاطات المنتجة والمنشآت القاعدية من جهة والمردود الاقتصادي وتلبية الحاجيات الاجتماعية من جهة ثانية.

ولقد حدد المخطط أهداف أخري يمكن ذكرها فيما يلي:

ـ تدعيم الاستقلال الاقتصادي للجزائر عن طريق إعادة التوازنات العامة للاقتصاد الوطني والتوازنات الخارجية، تخفيض حجم الديون الخارجية وتدعيم الاندماج الاقتصادي فيما بين القطاعات.

ـ تجنيد فعال ومثمر للقدرات البشرية والمادية المتاحة.

ـ تكييف بنية الاستثمارات القطاعية بصفة تضمن تغطية مرضية للاحتياجات الاجتماعية الأساسية وامتصاص التأخرات الكبيرة المتراكمة في بعض القطاعات وتوفير شروط استعمال أحسن للقدرات الإنتاجية و تطويرها.

ـ تعميم أوسع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على كل التراب الوطن.

ـ تكييف شروط تنظيم وتسيير الاقتصاد الوطني المترابط بما يدعم التخطيط وتوزيع اكبر للمسؤوليات واستعمال أفضل للآليات الاقتصادية في ميدان تدخل وتأثير الدولة.

ـ إعداد شروط التنمية المستقبلية للاقتصاد الوطني.[1]

2 ـ المخطط الخماسي الثاني (1985 - 1989):[2]

يأتي هذا المخطط بعد أربعة مخططات تنموية للدولة منذ دخول الجزائر عهد التخطيط سنة 1967، حيث يتميز بميزتين: أنه تكملة لوظيفة المخطط الخماسي الأول من حيث الاهتمام القوي بالتسيير والثانية انه أعطي أولوية خاصة لتنمية الفلاحة والري.

فقد اعتمد هذا المخطط في تحليله للوضعية الاقتصادية العامة للبلاد ومتطلبات التنمية في الاقتصاد الجزائري من جهة وحالة الاقتصاد الدولي من جهة أخري.

ففيما يتعلق بالاقتصاد الوطني راعي المخطط الخماسي الثاني العلاقات التوازنية بين الظواهر الكبيرة مثل العرض والطلب في المنتجات الاستهلاكية، ومثل التكامل بين القطاعات الاقتصادية ومثل التوازن

[1] – سعدون بوكبوس، مرجع سبق ذكره، ص 181.

[2] – محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 138.

بين الأقاليم المختلفة في البلاد. أما ما يتعلق بالاقتصاد الدولي فلقد أخذ المخطط الخماسي الثاني في الاعتبار ظروف الأزمة الاقتصادية العالمية لان لها علاقات مباشرة برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد عن طريق انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال.

ويكفي أن نعرف بأن حجم المبادلات التجارية للجزائر مع الخارج قد بلغت سنة 1983 مقدار 110,5 مليار من الدينارات الجزائرية منها 60,7 مليار تمثل قيمة الصادرات و49,78 تمثل قيمة الواردات.

_ أما فيما يخص الاستثمارات خلال المخططين فهي موضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم: (2-2) الاستثمارات العمومية في المخططين الخماسيين.

الوحدة: مليار دينار جزائري.

	المخطط الخماسي الأول 80-84		المخطط الخماسي الثاني 85-89	
القطاعات	الاعتماد المالي	الاستثمارات الفعلية	الاعتماد المالي	الاستثمارات الفعلية
الزراعة و الري	59,4	46,10	79	42,301
الصناعة	213,21	155,46	174,2	85,512
البناء و الأشغال العمومية	25,00	20,00	19,00	15,255
القطاع الشبه المنتج	46,2	35,4	40,65	_
مجموع الاستثمارات الأساسية	216,29	143,64	237,154	202,970
مجموع الاستثمارات	550,5	400,60	550,00	346,038

المصدر: زيتون هوارية، **أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات، الاقتصاد الجزائري نموذجا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد وتنمية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2010-2011، ص144.

المبحث الثاني: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والانتقال نحو اقتصاد السوق (1989_1998).

بعد فشل الاستراتيجيات التنمية المنهجية خلال عقدي السبعينات والثمانيات والتي نتج عنها إختلالات اقتصادية واجتماعية بسبب طبيعة الملكية والتخطيط الموجه قامت الجزائر بالقيام بجملة من الإصلاحات الذاتية وإصلاحات أخرى بقيادة الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي تمثلت في كل من برامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي.

المطلب الأول: الإصلاحات الذاتية:[1]

عرفت سنة 1988 مجموع من الإصلاحات شملت عدة مجالات وذلك للحد من الآثار السلبية للازمة العالمية والتخلص من الاختلالات الاقتصادية الناتجة عن مرحلة النظام الاقتصادي الموجه وتمثلت أهم إجراءات الإصلاح في ما يلي:

أولا: نظام الأسعار:

ادخل تعديل على النظام السابق للأسعار الذي يتميز بعدم المرونة، وعرف النظام الجديد نوعين من الأسعار و هما:

1 _ نظام الأسعار المقننة: والذي ينقسم بدوره إلي ثلاثة أقسام تهدف في مجملها إلي ضمان الأسعار في مرحلة الإنتاج حتى لا تكون أسعار السلع مرتفعة تسقيف أسعار الهوامش والهوامش للسلع والخدمات الضرورية الواسعة الاستعمال، يسمح هذا النظام بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتجسيد السياسة الاقتصادية والاجتماعية،كما أنه يسمح بتجنب المغالاة في الأسعار.

2 _ نظام الأسعار الحرة: يسعي هذا النظام إلى مكافحة السوق الموازية والتهرب الضريبي، أي تمكين آليات السوق من تنظيم أسعار السلع والخدمات بواسطة قانون العرض والطلب، بشرط أن يتم التصريح والإعلان عن هذه الأسعار وتبرير مستواها.

ثانيا: استقلالية المؤسسات العمومية:[2]

استهدفت هذه السياسة رفع المردودية الاقتصادية والمالية للمؤسسات العمومية والتخلص من الوصاية المباشرة للإدارات المركزية، كما يسمح للمؤسسة باختيار شركائها الاقتصاديين وحرية إدارة مواردها البشرية كما تسمح هذه السياسة لهيئات الدولة بلعب دورها الرقابي بشكل فعال.

---

[1] – لحو موسي بوخاري، **سياسة الصرف الأجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية**، الطبعة الأولي، مكتبة الحسين العصرية، لبنان، 2010، ص222.

[2] – لحو موسي بوخاري ، مرجع السابق، ص 223 .

نظرا لما تعانيه هذه المؤسسات من عجز مالي ومن أجل تحقيق الاستقلالية لجأت الدولة إلي سياسة التطهير المالي (معالجة أوضاعها) بحل إشكالية المديونية الكبيرة لهذه المؤسسات اتجاه الخزينة العامة والمصارف التجارية.

بالإضافة إلي بعض الإجراءات الأخري التي تمثلت في:

1 _ قانون النقد والعرض (90 - 10) واستقلالية البنك المركزي .

2 _ إصدار قانون حول علاقات العمل.

3 _ التوجه التدريجي نحو إلغاء الدعم وتحرير الأسعار.

4 _ إعادة النظر في تنظيم ممارسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية.

المطلب الثاني: الإصلاحات بمساعدة كل من الصندوق النقد و البنك الدوليين.

بعد أن وصلت الجزائر إلى حافة الاختناق المالي نتيجة انهيار أسعار النفط وعدم الجدوى من الإصلاحات الذاتية، قامت باللجوء إلى صندوق النقد الدولي للحصول على التمويل اللازم فأبرمت عدة اتفاقيات عرفت بالتثبيت و التعديل الهيكلي.

أولا: الاستعداد الائتماني الأول (ماي 1989):[1]

وافق فيه الصندوق على تقديم 155,7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة نظرا لانخفاض أسعار البترول 1988، وارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق العالمية، وكان محتوى الاتفاق مقابل تقديم الدعم تحقيق الشروط التالية :

1 _ أتباع سياسة نقدية أكثر حذرا وتقيدا.

2 _ تقليص العجز الميزاني .

3 _ تعديل سعر الصرف.

4 _ إزالة التنظيم الإداري للأسعار.

[1]– أشواق بن قدور، **تطور نظام المالي و النمو الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار الراية، الأردن، 2013، ص 194.

أحدث هذا الاتفاق تغيرا جذريا على مستوي المنظومة التشريعية في المجال النقدي إذ بعد سنة تقريبا من تاريخ الاتفاق تم صدور قانون النقد والقرض (90 – 10) الذي أعاد الاعتبار للبنك المركزي بصفته مشرفا على السياسة النقدية وبدأت تتضح ملامح سياسة نقدية حقيقية.[1]

ثانيا: الاستعداد الائتماني الثاني (جوان 1991):[2]

تم التوقيع على هذا الاتفاق في 3 جوان 1991، وكانت مدة تنفيذه حسب شرط صندوق النقد الدولي على غير العادة عشر (10) الأشهر بدلا من إثني عشر (12) شهرا حيث تنتهي فترة تطبيق البرنامج في مارس 1992، ومن حيث التدابير المتخذة فكانت المشروطية مرتبطة بهذا الاتفاق تتضمن القيام بالإجراءات التالية:

1 _ تحرير التجارة الخارجية وتقليص تدخل الدولة.

2 _ مواصلة الإصلاح المالي والجبائي وذلك بمساعدة البنك الدولي، والفصل بين مؤسسة الإصدار النقدي (البنك المركزي) والخزينة العمومية.

3 _ دعم المتغيرات الاقتصادية وزيادة دورها وذلك عن طريق رفع معدل الفائدة وزيادة سرعة الانزلاق (تدني) الدينار خلال فترة تنفيذ البرنامج والعمل على تسريع تحرير الأسعار مع تخفيض الدعم.

ثالثا: الاستعداد الائتماني الثالث (أفريل 1994):[3]

هو برنامج قصير المدى (01 أفريل 1994 – مارس 1995) إن تنفيذ برنامج الإستقرار الاقتصادي يقتضي أساسا القيام بجملة من الأمور منها إيقاف تراجع النمو الاقتصادي، واحتواء وتيرة التضخم وتحديد التجارة الخارجية والتسيير الجيد للطلب المحلي بواسطة السياسات النقدية الصارمة، وتعميم الإصلاحات الهيكلية، مع تخفيف خدمات الديون الخارجية، ويتطلب هذا توفير الشروط التالية:

1 _ تسريع عملية تحرير الأسعار وتوسعها للموارد القاعدية (الأدوية، المياه الصالحة للشرب) مع استمرار الدعم خلال البرنامج لثلاث منتجات، الفرينة، السميد، الحليب.

---

[1] – لحو موسي البخاري، مرجع سبق ذكره، ص 224.

[2] – بلقيوس عبد القادر، **إحتياطات الصرف الأجنبي و تمويل التنمية في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد الدولي، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2007 – 2008، ص 136.

[3] – زوين إيمان، **دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في التنمية، دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مكملة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، فرع التحليل و الاستشراف الاقتصادي، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2010-2011، ص 91، ص 92 .

2 _ تخفيض سعر صرف الدينار في أفريل 1994 بنسبة 40,17 % (36 دينار مقابل دولار واحد) في انتظار الوصول إلي مرحلة التحول الكامل للدينار.

3 _ ضغط عجز ميزانية الي0,3 % من الناتج المحلي الخام خلال فترة البرنامج وهذا عن طريق ضغط نفقات التوظيف، تجميد الأجور، ضغط التحويلات الاجتماعية والإعانات الممنوحة للمؤسسات العمومية (التطهير المالي).

4 _ تحرير التجارة الخارجية.

لقد سمح هذا الاتفاق مع صندوق النقد الدولي بإعطاء مؤشرا إيجابيا للدائنين حيث تم الاتفاق علي إعادة جدولة الديون الرسمية المقدرة بحوالي 14,5 مليار دولار في إطار نادي باريس، لتتمكن الجزائر بعد ذلك من إبرام اتفاقيات ثنائية.[1]

1 _ الاتفاق مع نادي باريس: [2]

توجهت الحكومة الجزائرية عقب اعتماد خطاب النوايا مع صندوق النقد الدولي في عام 1994 إلى نادي باريس، حيث اجتمعت مع ممثلين في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمجموعة الاقتصادية الأوروبية، والممثلين في بعض بنوك التنمية الجهوية المعنية، واتفق ممثلو الدول الدائنة على تقديم مساعدات للجزائر نظرا للإجراءات الإصلاح المهمة التي تعهدت الجزائر اتخاذها، و محاولاتها المستمرة لتطوير السياسة النقدية والمالية، والتزامها بتعهدات اتجاه الجهات الدولية في ضوء الحدود الممكنة والجزائر في نظر الدائنين لها مصادر كبيرة وطاقة اقتصادية وبشرية معتبرة، وتمثل الديون القابلة لإعادة الجدولة لدي نادي باريس الديون العمومية المتوسطة وطويلة الأجل الممنوحة من طرف الدول أو المؤسسات الرسمية التابعة للحكومات والمؤسسات الدولية وتتعلق بما يلي:

أ _ أقساط الدين والفوائد المستحقة وغير المدفوعة قبل تاريخ 31 مارس 1994.

ب _ أقساط الدين التي تستحق خلال الفترة التي تمتد من 1 جوان 1994 إلى 31 ماي 1995.

ج _ الفوائد المستحقة خلال الفترة التي تمتد من 1 جوان 1994 إلى 31 اكتو بر 1994.

[1]– زوين إيمان، مرجع سبق ذكره، ص92.

[2]– بطاهر علي، **سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة شلف، الجزائر، ص 183، ص 184، ص 185.

وكانت طريقة تسديد الديون التي تمت جدولتها و التي تبناها الدائنون هي طريقة التسديد المختلط وتتضمن:

_ التسديد يكون على أساس إطالة فترة الاستحقاق إلى 16 سنة.

_ مدة العفو تقدر بـــ 4 سنوات على الأكثر.

_ التسديد يبدأ مع انتهاء فترة الإعفاء المقدرة بأربع سنوات أي ابتداء من 31 ماي 1988.

2 _ الاتفاق مع نادي لندن:[1]

إذا كانت إعادة جدولة الديون العمومية من صلاحيات نادي باريس، فإن الديون الخاصة (البنكية) تم معالجتها مع نادي لندن الذي يضم لجان تمثلية للدائنين الخواص (البنوك)، وفي هذا الإطار تقدمت الجزائر بصفة رسمية بطلب إعادة جدولة الديون الخاصة لدي هذا النادي.

وبعد مفاوضات شاقة تم الاتفاق على إعادة جدولة حوالي 3 مليار دولار من الديون الخاصة مع نادي لندن في جوان وجويلية من سنة 1996، وهذا المبلغ لم يحظ بمعالجة وحيدة لأن جزء منه يشمل الديون التي كانت موضوع إعادة تمويل سابقة ومن ثم كانت المعالجة كالآتي:

أ _ مبلغ 2,1 مليار دولار الذي لم يكن موضوع إعادة تمويل سابق، تمت إعادة الجدولة على أساس فترة استحقاق 15,3 سنة منها 6,5 فترة عفو .

ب _ كان مبلغ 1,1 مليار دولار كان موضوع إعادة تمويل القرض الليبي وقروض الإيجار مع اليابان، ومن ثم تمت إعادة جدولته بشروط أقل ملائمة مقارنة مع المبلغ الأول، حيث منحت فترة الاستحقاق بحوالي 12,5 سنة منه 6,5 سنة فترة عفو.

المطلب الثالث: اتفاق التصحيح الهيكلي ماي 1995 – ماي 1998: [2]

بعد انقضاء برامج الاستقرار وجهت السلطات الجزائرية رسالة نية في 30 مارس إلي المدير العام لصندوق النقد الدولي بغرض دعم السياسات التي تنوي في ماي 1995 مع صندوق النقد الدولي في برنامج التصحيح الهيكلي، وهذا لمدة 3 سنوات ماي 1995 – ماي 1998 في نطاق الميكانيزم الموسع للقرض.

[1] – بطاهر علي، مرجع سبق ذكره، ص 185.

[2] – بوختالة سمير، مرجع سبق ذكره، ص 75.

.بمقتضي هذا الاتفاق تم الحصول على مبلغ مالي يقدر بحوالي 1,169 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، أي ما يعادل 127,9 % من حصة الجزائر في الصندوق، وتبعا لمصادقة مجلس إدارة الصندوق على طلب الجزائر، فإنها ستطلب من الدول الأعضاء في نادي باريس ونادي لندن إعادة جدولة مستحقاتها المتعلقة بخدمة الدين الخارجي التي يحين سدادها خلال مدة الاتفاق وعلى هذا الأساس قامت الجزائر في جويلية 1995 بعقد اتفاق إضافي لإعادة جدولة الديون المستحقة السداد بين 1 جوان 1995 و31 ماي 1998، بالإضافة إلي الفوائد المستحقة السداد بين 1 جوان 1995و 31 ماي 1996، ومن المقرر سداد هذه المبالغ على 25 قسطا من الأقساط نصف السنوية الآخذة في الزيادة تدريجيا ابتداء من 30 نوفمبر 1999و تستمر إلى سنة 2011.

إن التعديل الهيكلي كان ضرورة حتمية لا مفر منها، من أجل تعميق الإصلاحات وبعث النمو الاقتصادي، مع العمل في الوقت نفسه على ضمان الحماية اللازمة للفئات المتضررة من هذه الإصلاحات.[1]

أولا: إجراءات برنامج التعديل الهيكلي:[2]

يحتوي برنامج التعديل الهيكلي على مجموعة من الإجراءات سنعرضها فيما يلي:

1 _ مواصلة رفع الدعم عن الأسعار للوصول إلى التحرير الكامل لها.

2 _ تحرير أسعار الفائدة بصفة نهائية سنة 1995.

3 _ إقامة سوق للصرف ما بين البنوك في نهاية 1995، وسوق صرف أخرى متصلة بالسوق النقدية.

4 _ التحكم في السيولة المصرفية من اجل مكافحة التضخم وجعله في مستوى معقول.

5 _ تخفيف الرسوم الجمركية من 60 % سنة 1994 إلى 45 % اعتبارا من أول جانفي 1997.

6_ العمل على إيقاف البطالة كمرحلة أولى، ثم العمل على امتصاصها كمرحلة لاحقة.

7_ إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، حيث انتقلت إلى الاستقلالية مع الانفتاح على السوق الدولي.

8_ إصدار قانون الخوصصة سنة 1995، ثم تعديله سنة 1997 لجعله أكثر مرونة.

9_ طلب عقد الشراكة مع الاتحاد الأوربي، وبدأ المفاوضات سنة 1995.

---

[1]_ بوختالة سمير، مرجع سبق ذكره، ص 75.

[2]- بن الحاج جلول ياسين ، **آثار الشراكة الأورومتوسطية على المؤسسات الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد و تنمية، جامعة ابن خلدون ، تيارت ، الجزائر، 2006 – 1007، ص 66 .

ثانيا : الأهداف العامة لبرنامج التعديل الهيكلي: [1]

يهدف هذا البرنامج إلي تحقيق جملة من الأهداف التي من خلالها يستطيع الاقتصاد الوطني تجاوز الاختلالات التي ظل يعاني منها منذ 1976 و التي لم تتمكن الإصلاحات الذاتية المنتهجة تحقيقها.

1 _ رفع معدلات النمو الاقتصادي لاحتواء تطور وتنامي القوة العاملة والخفض التدريجي للبطالة.

2 _ تحقيق تقارب بين معدل التضخم السائد في البلد وتلك المعدلات السائدة في البلدان الصناعية المتقدمة.

3 _ تخفيض التكاليف الاجتماعية للتصحيح الهيكلي على القطاعات السكانية المتضررة.

4 _ استعادة قوة ميزان المدفوعات وتحقيق مستوى ملائم من الاحتياطات.

[1] – صالح صالحي، ملخص محاضرات مقياس الاقتصاد الجزائري و العولمة، الفصل الرابع ، **محاولات النحول نحو اقتصاد السوق و تطبيق برنامج التعديل الهيكلي و نتائجه و آثاره**، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف (1) ، ص 03.

المبحث الثالث: ماهية التفاوت في توزيع الدخل:

يبدو للوهلة الأولى أن عملية توزيع الدخل في المجتمع أمرا سهلا، إلا انه يحمل في طياته الكثير من التعقيدات فتوزيع الدخل لا يتم بصورة آلية، بل هو وليد عملية معقدة تعكس التطور التاريخي والاجتماعي وكذلك التحويلات في عملية الإنتاج.

المطلب الأول: تعريف التفاوت في توزيع الدخل و مؤشرات قياسه:

أولا: مفهوم التفاوت في توزيع الدخل:

قبل التطرق لمفهوم التفاوت في توزيع الدخل ينبغي شرح بعض المصطلحات ذات الصلة بالموضوع:

1 _ تعريف الدخل:

يمكننا تعريف الدخل بأشكال شتى ولكن العنصر المشترك بين جميع تعريفات الدخل هو أن الدخل (التدفق) أي انه شيء يقاس عبر الزمن مثلا: فان تدفق الدخل بالنسبة للفرد يحسب عليه أساس الأموال التي يستلمها بين نقطتين من الزمن، ولكن يمكننا أن نتصور قياسه بما يحصل عليه من إشباع رغبات ضمن مدة من الزمن.[1]

الشكل (2 – 1) : التدفق الدائري للإنتاج و الدخل .

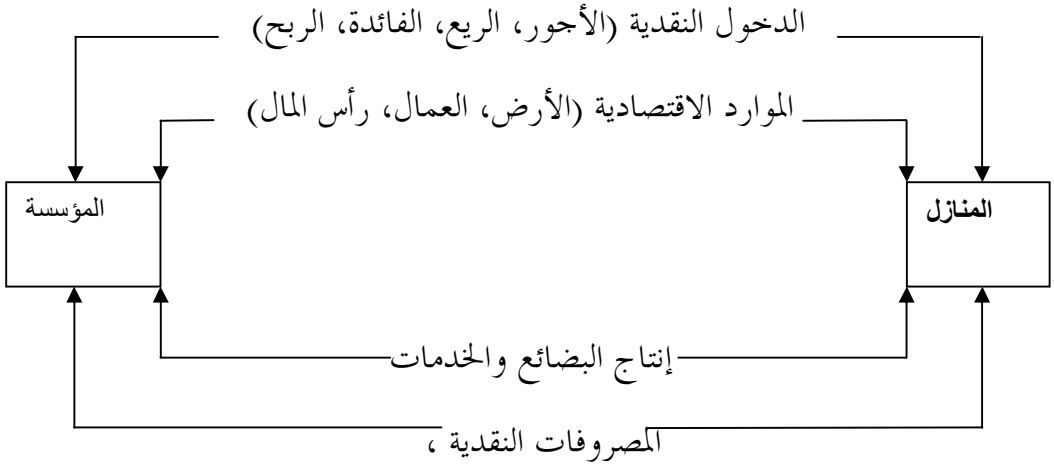

المصدر: والاس بيترسون ، ترجمة برهان دجاني ،مرجع سبق ذكره، ص 59.

[1] – والاس بيترسون ترجمة برهان دجاني، **الدخل والعدالة والنمو الاقتصادي**، الجزء الأول، المكتبة العصرية، لبنان، 1997، ص 59.

أ _ الدخل القومي: هو مجموع عوائد عوامل الإنتاج المختلفة في الاقتصاد القومي المتحصل خلال فترة معينة _عادة السنة_ نتيجة إسهامها في النشاط الإنتاجي للمجتمع خلال هذه الفترة،فالدخل القومي يمثل مجموع دخول عناصر الإنتاج، التي تساهم في العملية الإنتاجية سواء كان ذالك في داخل البلد أم في خارجها، ومن هنا فان الدخل القومي يتضمن كافة الدخول التي يتم اكتسابها، حتى الدخول التي تكتسب ولا تدفع لأصحابها مثل الأرباح غير موزعة.

ب _ الدخل الفردي: هو نصيب الفرد من الدخل القومي.

2 _ مفهوم توزيع الدخل:

تعني لفظة التوزيع في الاصطلاح الاقتصادي: "قسمة الدخل القومي والثروة على عناصر الإنتاج في المجتمع" أو "تقسيم الناتج الكلي بين أفراد المجتمع وقطاعاته.[1]

ولقد فرق الاقتصاديون بين نوعين من التوزيع: التوزيع الوظيفي والتوزيع الشخصي.

فالتوزيع الشخصي هو الذي يبين نصيب كل فرد من الدخل الوطني في السنة، دون النظر إلى وظيفته في العملية الإنتاجية، أما التوزيع الوظيفي فيهتم بتحديد أنصبة خدمات عناصر الإنتاج من الدخل الناشئ تبعاً لوظيفة كل خدمة في العملية الإنتاجية.

والملاحَظ أنّ الفكر الاقتصادي الرأسمالي أهمل موضوعات التوزيع الشخصي التي تخوض في مجال الملكية والعدالة الاجتماعية والبحث في أسباب تفاوت الدخول بين أفراد المجتمع، ولم يهتم إلا بالنتيجة النهائية للإنتاج، أي بالتوزيع الوظيفي، والدخل الذي يناله كل عنصر من عناصر الإنتاج، وهذه العناصر حسب التقسيم التقليدي أربعة وهي: الأرض، رأس المال، العمل، والتنظيم.[2]

3 _ تعريف التفاوت في توزيع الدخل:[3]

يعد التفاوت في توزيع الدخل من المواضيع التي شغلت بال الباحثين لأنها مرتبطة بالوضع الاقتصادي والمعيشي للأفراد. وذلك لان الأزمة الاقتصادية لسنة 1929 أظهرت أن نمو الأرباح (62 % ما بين 1923 - 1929) وكان أسرع بكثير من نمو الأجور(26 % خلال نفس الفترة).

---

[1]- نادية حسن محمد عقل ، **نظرية التوزيع في الاقتصاد الإسلامي** ، الطبعة الأولي ، دار النفائس ، الاردن ، 2011 ، ص 29 .

[2]- طاهر قانة، **الدور التوزيعي للملكية في الاقتصاد الإسلامي (دراسة مقارنة)**، مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر،2007/2006، ص 16.

[3]- عبد الكريم بريشي، **دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1988 – 2011)** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013– 2014، ص 39.

إن التفاوت هو عدم المساواة، وتتحقق المساواة حيث يكون الدخل موزعا بالتساوي بين الوحدات فقد تكون الوحدات أفرادا أو جماعات من الأفراد.و يمكن أن يحدث تفاوت الدخل في مستويات مختلفة من التجمعات، أي أن الدخل يمكن أن يتغير بين الأفراد وبين العائلات وبين الدول.

ثانيا: مؤشرات قياس التفاوت في توزيع الدخل:

المعايير المقترحة لقياس ظاهرة التفاوت في توزيع الدخل عديدة، وتتراوح بين البساطة ودرجة التعقيد، وسنتطرق هنا لأهم هذه المقاييس التي يتم استخدامها في الدراسات.

1_ المدى: (Range)[1]

أبسط المقاييس المقترحة لقياس التفاوت في توزيع الدخل هو المدى، و هو مصمم لقياس الفرق بين القيم المتطرفة، ويعرف المدى بأنه الفجوة بين أعلي مستوى للدخل مع أقل مستوى معبرا عنه كنسبة من متوسط الدخل $R = (\max yi - \min yi) / \mu$

حيث أن: y : هو دخل الفرد.

μ : هو متوسط الدخل.

$i : 1، 2، 3 \ldots\ldots (n)$

2 _ انحراف الوسط النسبي: (the relutive mean deriation):[2]

معظم مؤشرات التباين في توزيع الدخل تم بناؤها على أساس قياس الفرق بين توزيع معين وتوزيع مثالي متساوي، وأبسط بهذه المؤشرات يتم احتسابه من خلال أخذ متوسط الفروقات بين فئة الدخل (x) والوسط لدخل السكان، وقسمة ذلك على الوسط، أو بتعبير آخر مقارنة مستوى الدخل لكل فرد على متوسط الدخل، ثم أخذ مجموع القيم المطلقة لهذه الفروق، ثم النظر لهذا المجموع كنسبة من الدخل الإجمالي: $M= \sum | u - yi | / n$

وفي حالة التوزيع المتساوي للدخل فإن $M = 0$ وإذا كان الدخل يذهب لفرد واحد فإن:

$$M = 2 (2 - 1) / n$$

[1]- عبد الرزاق فارس، **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**، الطبعة الأولى، المركز دراسات الوحدة، لبنان، 2001، ص 100.

[2]- عبد الرزاق فارس، المرجع السابق، ص 101.

وعلى عكس المدى فان هذا المؤشر يأخذ بالاعتبار التوزيع الكلي المشكلة الأساسية لهذا المقياس هو أنه غير حساس للتحويل من شخص فقير إلى شخص غني إذا كان كلاهما يقع على الجهة ذاتها من متوسط الدخل:

3 _ التباين ومعامل التباين: (Variance & coiefficint of variathon):[1]

هذا المقياس يشبه المقياس السابق إلا أنه يلجأ إلى تربيع الفروق بين كل فئة من فئات الدخل والوسط، ثم إضافة ذلك للحصول على المجموع، و يتم حساب هذا المؤشر وفق الصيغة التالية:

$$V = \sum (\mu - yi)^2 / n$$

وقد يظهر أحد التوزيعات تباينا نسبيا أعظم من الآخر، ولكن مع ذلك يظهر تباينا أقل إذا كان مستوى متوسط الدخل الذي تؤخذ حوله البيانات أصغر من مستواه في التوزيع الآخر، وللتغلب على ذالك يمكن احتساب معامل التباين (C) والذي يرتكز على التباين النسبي والذي هو الجذر التربيعي للتباين مقسوما على الدخل حيث:

$$C = v / \mu$$

4 _ منحنى لورنز: (Lorenz curve):[2]

منحنى لورنز هو عبارة عن شكل مربع ترصد على المحور الأفقي للفئات مكتسب الدخل وشكل نسب مئوية متصلة وعلى المحور الرئيسي نسب الدخل المكسب من الرسم اللاحق بمنحنى لورنز الخط يقطع المربع بادئا من نقطة الأصل ليقسم المربع إلى مثلثين متساويين يعرف بخط المساواة حيث أن كل نقطة عليه تمثل حالة لتساوي نسب الدخل المكتسب مع نسب السكان مكتسبا لذلك الدخل.

[1] – عبد الرزاق فارس، مرجع سبق ذكره، ص 102.

[2] – عبلة عبد الحميد البخاري، التنمية والتخطيط، 2015/03/09، الساعة 09:00 www.kau.s//fils

الشكل (2–2): منحني لورنز

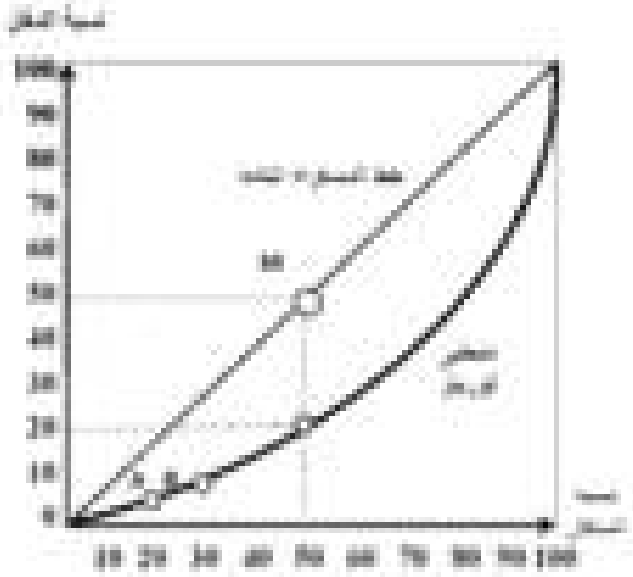

المصدر: عبلة عبد الحميد البخاري، التنمية والتخطيط، 2015/3/9، الساعة 9:00، www.kau.edu.sa/Files/0002132/Subjects/DP4.pps

_ النقطة على منتصف المربع على خط المساواة ولتكن النقطة (M) تعني أن 05 % من السكان يحصلون على 50 % من الدخل.

_ تشير النقطة (A) إلي أن أفقر 20 % من السكان يحصلون على 4 % من الدخل.

_ تدل (B) على أن أفقر 30 % من السكان يحصلون على 9 % من الدخل

_ تتضح عدم العدالة في التوزيع حيث أن 50 % من السكان يحصلون على أقل من 20 % من الدخل.

5 _ معامل جيني: (gini coefficient):[1]

بالاعتماد على منحني لورنز اقترح عالم الرياضيات الإيطالي (جيني) مقياسا جبريا لدرجة التفاوت في توزيع الدخل، والذي يمثل نسبة المساحة بين الخط (45) ومنحني لورنز، أي المساحة الكلية تحت خط (45)، ويعد معامل جيني من المعايير السائدة في الدراسة وقياس عدالة توزيع الدخل فهو الأكثر استخداما، وتوجد عدة صيغ لحساب هذا المعامل منها:

$$G = 1-\sum (Si + S_{i-1}) wi$$

[1]– يونس علي أحمد، **تحليل و قياس الرفاهية وعلاقاتها بإعادة توزيع الدخل في مدينة كركوك**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83، سنة 2010، ص 288، ص289 .

حيث أن S_i : التكرار النسبي المتراكم لدخل الفئة اللاحقة.

S_{i-1} : التكرار النسبي المتراكم لدخل الفئة السابقة.

wi : التكرار النسبي لفئة الأسر.

G : معامل جيني.

ويتم حساب معامل جيني من الناحية الهندسية بحساب نسبة المساحة المحصورة بين منحني لورنز والخط المرشد من الجهة الأخرى.

وهندسيا يعبر عن منحني جيني بالعلاقة التالية:

معامل جيني= المساحة بين منحني لورنز والخط المرشد/المساحة الإجمالية تحت الخط.

وكلما ارتفعت مساحة البسط ارتفع معامل جيني وزاد التفاوت في التوزيع حيث تتراوح قيم المعامل بين 0 الذي يمثل حالة العدالة التامة و1 وهو يعبر عن الحالة القصوى من سوء التوزيع للدخل.

الشكل: (2 – 3) : معامل جيني

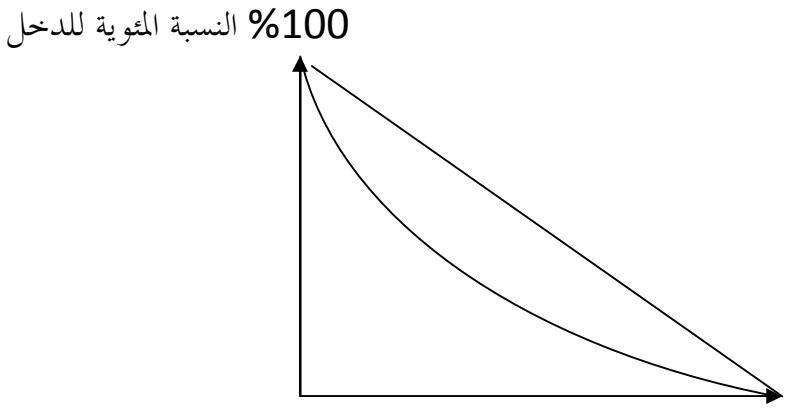

المصدر: يونس علي أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 288 .

ـ معامل كوزنتز: (kuzntetz): [1]

يوجد بجانب معامل جنس مقاييس أخرى لقياس شدة التباين في توزيع الدخول، ويستخدم أحد هذه المقاييس في حالة بيانات الدخل المنسوب حسب توزيع الأسر، يدعى معامل كوزنتز والقانون التبويب العشري هو: $D = \sum di - 10 / 180$

حيث: di نسبة مئوية الإنفاق المتحقق للفئة العشرية أو أن 10- di هي القيمة المطلقة.

ـــ عندما يكون توزيع الدخل متساويا فإن كل فئة عشرية تحصل على 10% من الإنفاق لأنها تتضمن 10% من الأسر وبالتالي فإن 10- di تكون صفر لكل الفئات، ونتيجة ذلك يكون معامل كوزنتز = صفر.

أما في حالة سوء توزيع الدخل فإن كل الدخل يذهب إلى الفئة العشرية الأخيرة أي أن قيمة

10 – di تكون صفرا لكل الفئات العشرية باستثناء الفئة الأخيرة حيث تكون 10، وبهذا فإن قيمة معامل كوزنتز تصير بين الصفر والواحد.

ـكلما كانت القيمة أكبر كان التباين أشد، فهو يشبه معامل جيني من حيث مدى قيمته.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على توزيع الدخل:

تتعدد العوامل التي تؤثر على توزيع الدخل في كل مستوى من مستويات التأثير وهي الأمة الإقليم الجغرافي أو الاقتصادي، العائلة والفرد.

أولا: العوامل المؤثرة على توزيع الدخل على مستوي الأمة.[2]

يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على توزيع الدخل على مستوى الأمة. وفيما يلي نحاول حصر أهم هذه العوامل:

1ـ مستوى النمو الاقتصادي:

لقد استنتج البعض وجود علاقة ارتباط حتمية بين مستوي النمو الاقتصادي ومستوى التفاوت في توزيع الدخل، وفي المراحل اللاحقة يؤدي النمو إلي تقليل هذا التفاوت في التوزيع وذلك على شكل حرف u كما يقول كوزنتز.

[1]- دوخي عبد الحميد الحنيطي ، **عدالة توزيع الدخل و الإنفاق بين الأسر الفقيرة و غير فقيرة** (دراسة ميدانية للمناطق النائية بجنوب الأردن) مجلة جامعة الملك سعود، العدد 17، جامعة المؤتة الأردن، 3 /9 / 2005 ، ص 68 .

[2]- طارق فاروق الحصري ، مرجع سبق ذكره ، ص 271 ، ص 272 .

ويوجد اتفاق في الرأي حول أهمية النمو الاقتصادي لتحسين توزيع الدخل، وإن كان النمو بمفرده لا يستطيع تحسين توزيع الدخل، وفي المقابل لا تستطيع الدولة أن تحقق تحسنا في مستوي المعيشة بدون تحقيق النمو الاقتصادي.

2 _ مدى تدخل الدولة في مجال الاقتصادي:

أظهرت نتائج العديد من الدراسات منها دراسة _ أدلمان وموريس _ أن التوسع في الأنشطة الاقتصادية للدولة يمثل عاملا مهما لتحسين مستوى توزيع الدخل وذالك بواسطة وسائل عديدة منها الإصلاح الزراعي و التأميم و التخطيط .

3 _ مرونة الحراك الاقتصادي:[1]

يعني الحراك الاجتماعي إمكانية الارتقاء في السلم الاجتماعي لكافة أفراد المجتمع بغير تميز بسبب الأصل والجنس أو الدين أو اللون. وذالك وفقا للملكات الطبيعية للأفراد، وتؤدي مرونة الحراك إلى تحسين ملموس في توزيع الدخل ترجع إلى تميز فئات معينة من السكان لسبب ما عن باقي السكان مما يؤدي إلى انعدام الحراك الاجتماعي وبالتالي تفاوت واضح في توزيع الدخل .

ولقد ظهر هذا سابقا في جنوب إفريقيا تمييز أقلية ذات الأصول البيضاء عن باقي السكان.

ثانيا: العوامل المؤثرة على توزيع الدخل في المستوي الإقليمي أو القطاع الاقتصادي:[2]

ترجع هذه العوامل إلي ظاهرة الازدواجية، التي يعاني منها معظم الدول النامية مثل مصر على المستوي الإقليمي أو على مستوي القطاعات الاقتصادية.

1 _ المستوي الإقليمي:

ينتج تفاوت في توزيع الدخل على المستوي الإقليمي بسبب الاختلافات الكبيرة بين المناطق الحضرية والريفية، حيث تتركز معظم الاستثمارات في المناطق الحضرية وخاصة العاصمة على باقي المدن، تنعكس هذه الاختلافات على ظاهرة توزيع الدخل، حيث يزيد الدخل في المناطق الحضرية على حساب الريف.

[1] – طارق فاروق الحصري، مرجع سبق ذكره، ص 273 .

[2] – طارق فاروق الحصري، المرجع السابق، ص 274.

2 ـ المستوي القطاعي:

ترجع ظاهرة الازدواجية على المستوى القطاعي إلى وجود قطاع انتاجي حديث إلي قطاع إنتاجي تقليدي، وبالطبع فإن مستوي الدخول في القطاع الحديث أكبر من القطاع التقليدي، كما أن المستوي التعليمي والتدريسي أعلى في القطاع الحديث من التقليدي، وداخل هذه القطاعات يبدو التوزيع أكثر عدالة في القطاع التقليدي بالمقارنة مع القطاع الحديث.

ثالثا: العوامل المؤثرة على توزيع الدخل على مستوي الأسرة:[1]

تعددت العوامل التي تؤثر على توزيع الدخل على مستوي الأسرة وسنتطرق إلي أهم هذه العوامل فيما يلي:

1 ـ ثروة العائلة: تعد الثروة مصدرا هاما لدخل بعض العائلات، وقد تكون هذه الثروة عقارية أو منقولة، حيث يؤدي تركز الثروة إلي تفاوت واضح في مستويات الدخول، وتلعب الملكية العقارية دورا كبيرا في ذالك.

2 ـ وظيفة رب الأسرة: كلما كان الشخص الذي يعيل العائلة له وظيفة دائمة تمكنه من الحصول على دخل بصفة منتظمة، فإن وضعيته تكون أفضل بكثير من العائلات التي يعيلها شخص ليس له دخل دائم أو بطال.

3 ـ حجم العائلة وعدد العاملين فيها: تعتمد العلاقة بين التفاوت و دخل الفرد علي علاقة كل منهما بحجم أسرة، حيث أنه يزيد دخل الأسرة مع زيادة حجمها لكون أن الأسرة الكبيرة يكون لها عمالة أكثر.

4 ـ جنس رب الأسرة: لقد أكدت العديد من الدراسات أن العائلات التي تعلها أنثي يقل دخلها عن العائلات التي يعيلها رجال سواء كانت هذه العائلة فقيرة أو غنية. ويرجع ذلك لغياب الفرص الاقتصادية المتاحة أمام النساء .

ثالثا : عوامل أخري مؤثرة على توزيع الدخل:[2]

1ـ الاختلاف في نوع وكميات الموارد التي يملكها الأفراد في المجتمع .

2 ـ الفرق بين الأشخاص في قيمة المواهب الكامنة أو المهارات التي تملكها كل منهم.

[1] – طارق فاروق الحصري، مرجع سبق ذكره، ص 274.

[2] – عبد الكريم بريشي، مرجع سبق ذكره، ص169.

3 _ تعدد المصادر من الدخل، أو الاقتصار على مصدر واحد.

4_ تباين الدخول بسبب تباين مصدر رأس المال المتاحة وهذا راجع لعدة أسباب منها (الإرث، المال الصدفة والحظ، والممتلكات الشخصية).

المطلب الثالث: أدوات إعادة توزيع الدخل:

تستخدم الدولة عدّة أدوات لإعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بغرض تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة وهذا من أجل القضاء على الفوارق والتقليل من حدّتها.

إن عملية إعادة توزيع الدخل من خلال السياسات الحكومية قد لا تكون عمودية فقط، أي بين الأغنياء والفقراء، بل يمكن أن تكون أفقية أيضا أي بين العائلات ذات الدخل المتشابه ولكن بتكوين مختلف وهذه الأخيرة في الكثير من الأحيان تكون لها فاعلية أكبر كآلية لإعادة توزيع.[1]

أولا: الضريبة:

تعتمد الدولة على الضريبة بشكل عام لإعادة توزيع الدخل القومي و الثروة بين أفراد المجتمع بغية القضاء على الطبقية.

1 _ تعريف الضريبة:

الضريبة هي اقتطاع إلزامي والنهائي من المال، محدد سلفا، دون مقابل يقع على كامل الذمة المالية لبعض الجماعات والأفراد من أجل تحقيق نفعا عاما.[2]

2 _ أثر الضريبة على توزيع الدخل:

اعتمدت الدولة في بداية الأمر الضريبة على التركات والضريبة الاستثنائية على رأس المال لإعادة توزيع الدخل ولكن سرعان ما تبين أن هذه الوسيلة بطيئة ولا تحدث التغيرات المطلوبة لذلك استخدمت انجلترا ضريبة الدخل منذ الحرب العالمية الثانية للتغيير في نسب الدخول.[3]

ومما هو جدير بالذكر، أن الطريقة التي تستخدم فيها الدولة الحصيلة الضريبية تؤثر على نمط التوزيع فإذا أنفقت الدولة هذه الحصيلة في شكل نفقات تحويلية، بمعنى تحويل الدخول من طبقات

[1] – عد الرزاق فارس، **الحكومة و الفقراء و الإنفاق العام**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1997، ص 168 .

[2] – بن اعمارى منصور، **الضرائب على الدخل الإجمالي** ، الطبعة الثانية ، دار هومة ، الجزائر ، 2011 ، ص 17.

[3] – جهاد سعيد خصاونة، **علم المالية العامة و التشريع الضريبي** ، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، ص 269، ص 270 .

اجتماعية معينة إلى طبقات أخرى دون أية زيادة في الدخل ،بحيث تستفيد منها الفئات الفقيرة ،فإن هذا يؤدي إلى تقليل التفاوت بين الدخول.[1]

ويمكن أن تكون مساهمة الضرائب في إعادة توزيع الدخل بالطرق التالية:

1 _ تغير الطلب على السلع الاستهلاكية وما يترتب عليه من تأثير في الأسعار وهو ما يعني التأثير في الدخول الحقيقية.

2 _ رفع أسعار بعض السلع عن طريق فرض الضرائب عليها.

3 _ التأثير في مستوى التشغيل والإنتاج، ومن ثم التأثير في عوائد عناصر الإنتاج وهذا ما يعرف بأثر الإنتاج الكيتري والذي يمثل أثر غير مباشر للضرائب في توزيع الدخل القومي.[2]

ثانيا: النفقات العامة:

انطلاقا من المفهوم الحديث للنفقات العامة فإن النفقة الحكومية ومهما كان تصنيفها، فإنها أداة مهمة في يد الدولة لإعادة توزيع الدخل بعدالة أكثر بين الأفراد.

1 _ تعريف النفقات العامة: [3]

تعرف النفقة العمة بأنها مبلغ يخرج من خزينة الدولة لتوفير حاجة عامة الغرض من ذلك تحقيق الرفاهية للمواطنين وحمايتهم.

ويمكن تعريفها أيضا بأنها استعمال مبلغ من النقود يصدر من قبل شخص عام الغاية منه تحقيق نفعا عاما.

[1] – محمد عباس محرزي ، **مدخل إلي الجباية و الضرائب** ، دار النشر TICIS ، الجزائر ، ص 140 .

[2] –فاطمة عبد الجواد ، **الضرائب و دورها في العملية الاقتصادية** ، 2015/3/12 على الساعة 14:20 .
http://www.sionline.org

[3] – قداري أحمد ، **فعالية النفقات العامة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2008** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية ، **تخصص اقتصاد والتنمية**، الجزائر، 2010 – 2011 ، ص 43 .

2 _ أقسام النفقات العامة:[1]

تنقسم النفقات العامة إلى صنفين وهما:

أ _ النفقات الحكومية التحويلية:

تعني عبارة منح الإعانات الحكومية للأفراد والمؤسسات سواء داخل البلد أو الخارج ـــ ومثل هذا النوع يتم في اتجاه واحد فقط من الحكومة للأفراد دون الحصول على أي مقابل.

ب _ النفقات الحكومية الحقيقية:

يقصد بها كافة المشتريات الحكومية الحقيقية من السلع أو الخدمات الإنتاجية اللازمة لتحقيق الهدف من تدخل الدولة فمع اتساع نطاق تدخل الدولة في النشاط، وزيادة الدور التوجيهي للنفقة في معالجة الخلل في توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

3 _ أثر النفقات العامة على توزيع الدخل:

لمعرفة أثر النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل يجب أن نفرق بين النفقات التحويلية والنفقات الحقيقية:

أ _ أثر النفقات التحويلية:[2]

تؤدي النفقات التحويلية الاجتماعية إلي إعادة توزيع الدخل في صورة رأسية تتمثل في زيادة دخول الأفراد ذوي الدخول المنخفضة على حساب الأفراد ذوي الدخول المرتفعة.

أما النفقات التحويلية الاقتصادية فتؤدي إلي إعادة توزيع الدخل في صورة عينية وليس نقدية، كما تؤدي إلي إعادة توزيع الدخل القومي أفقيا، ويتمثل ذلك في زيادة الدخل إلي بعض فروع الإنتاج والأقاليم المختلفة للدولة على حساب الآخر.

أما النفقات التحويلية المالية فتؤدي إلي إعادة توزيع الدخل القومي في صورة فوائد التي تستحق على القروض التي تعقدها السلطات العامة، إلا أن إعادة التوزيع تتم بالنسبة لهذا النوع من الإنفاق رأسيا ومن ذوي الدخول المنخفضة إلي ذوي الدخول المرتفعة.

[1]– حامد عبد المجيد دراز، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعي، مصر، 2003، ص 283 ص 297.

[2]- زينب حسين عوض الله، **أساسيات المالية العامة**، دار الجامعية الجديدة، مصر، 2006، ص 86 ص 87.

أما فوائد الدين العام الخارجي فإنها تؤدي إلي إعادة توزيع الدخل لصالح الخارج على حساب الداخل.

ب – أثر النفقات الحقيقية: [1]

النفقات الحقيقة تؤدي بطريقة مباشرة إلي زيادة الدخل القومي، أي إيجاد دخول جديدة ومعني ذالك أن النفقات الحقيقية تساهم في التوزيع الأولي للإنفاق العام.

النفقات الحقيقية تؤدي إلى إعادة التوزيع بطرق ثلاثة:

1 _ النفقات الحقيقية التي تهدف إلى تحقيق أغراض اجتماعية مثل النفقات التعليمية والثقافية، إضافة إلى ما تؤدي إليه من زيادة الدخل القومي، ومن توزيع الدخول الجديدة إلى إعادة الدخل القومي، وذلك إذا ما قامت الدولة بتوزيع الخدمات المترتبة عليها مجانا أو بأثمان منخفضة جدا وهذه النفقات تساهم في إعادة توزيع الدخل.

2 _ النفقات الحقيقية قد تشمل الأجور والمرتبات التي تمنحها الدولة على نفقة تحويلية في جزء منها وذلك إذا ما تعدت هذه الأجور والمرتبات قيمة الخدمات المدفوعة مقابلها، وهذا يستلزم معرفة القيمة السوقية للخدمات المدفوعة مقابل هذه النفقات.

3 _ قد تؤدي النفقات العامة الحقيقية والتحويلية إلى رفع المستوى العام للأسعار، وهذا يعتمد على مرونة الجهاز الإنتاجي، وما يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل القومي ولصالح الدخول الجديدة على حساب الدخول الثانية أو التي تزيد ببطء.

[1]- محمود حسين الوادي ، **مبادئ المالية العامة** ، الطبعة الأولي، دار المسيرة ، الأردن ، 2007، ص 136 .

خاتمة الفصل الثاني:

تبنت الجزائر بعد الاستقلال عدة إستراتجيات تنموية من أجل النهوض باقتصاد البلاد والتحول به من حالة الركود إلي حالة النمو والتقدم، فكان أول ما قامت به هو إتباع سياسة التخطيط أو ما يعرف بالاقتصاد الموجه (1962 – 1989) حيث تميزت هذه المرحلة بظهور المخطط الثلاثي والرباعي الأول والثاني والمخطط الخماسي الأول والثاني، ولكن لم تنجح هذه السياسة في تحقيق الأهداف المرجوة، مما دفع بالسلطات بالقيام بجملة من الإصلاحات الذاتية في سنة 1988 شملت عدة مجالات من أجل التخلص من الاختلالات الاقتصادية الناتجة عن مرحلة الاقتصاد الموجه، لكن بالرغم من المجهودات الكبيرة التي بذلتها السلطات في هذه المرحلة إلا أنها فشلت في ذالك، مما أدي إلي زيادة المديونية الخارجية وبالتالي لم يبقي أمام السلطات الجزائرية سوى التوجه نحو المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) من أجل مساعدتها وتوجيهها للقيام بالإصلاحات، فعقدت معها عدة اتفاقيات كانت أولها في أوت 1989 أما الاستعداد الائتماني الثاني فكان في جوان 1991، أما الاستعداد الائتماني الثالث فامتد من 1994 إلى غاية 1995، حيث استطاعت الجزائر بموجب هذا الاتفاق اللجوء إلى كل من نادي باريس ونادي لندن لإعادة جدولت ديونها، بالإضافة إلي برنامج التعديل الهيكلي في 1995 والذي دام ثلاثة سنوات، فكانت له آثار اقتصادية واجتماعية كبيرة.

مقدمة الفصل:

بعد فشل الإصلاحات الاقتصادية السابقة في تحقيق الأهداف المرجوة، تبنت الجزائر مجموعة من البرامج التنموية الاقتصادية والتي خصصت لها مبالغ ضخمة، من أجل تدارك التأخر في كل مجالات وقطاعات التنمية والتقليل من حدة الفقر والبطالة والتفاوت في توزيع الدخل وهذا ما سيتم تناوله من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: البرامج التنمية الاقتصادية 2001-2014.

المبحث الثاني: توزيع الدخل في الجزائر.

المبحث الثالث: أثار برنامج التعديل الهيكلي والبرامج التنموية الاقتصادية على التفاوت في توزيع الدخل.

المبحث الأول: البرامج التنموية الاقتصادية2001-2014.

بعد إظهار الجزائر شكلا مقبول في تطبيق برامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي بدعم من المؤسسات المالية الدولية، وتحقيق بعض النتائج المرضية في مجال التوازنات الاقتصادية الخارجية إلا أنه لم يستجيب لطموح الجزائريين المتمثلة في تحسين الظروف الاجتماعية وخلق مناصب شغل إضافية.

المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

قبل التطرق إلى مختلف جوانب البرنامج لابد من تحديد مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي والغاية منها والوسائل الواجب توفيرها من أجل إنتهاجها.

أولا: ماهية سياسة الإنعاش الاقتصادي:

1- مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي:

من بين المبادئ الهامة في الاقتصاد الكلي أن هناك إمكانية استخدام سياسة المالية بصفة عامة لتعزيز الطلب الكلي وتحريك اقتصاد ما في حالة ركود وتعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل السياسة المالية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب.[1]

2- أهداف سياسة الإنعاش الاقتصادي:

وفقا للوثيقة الرسمية التي أصدرتها الحكومة المتعلقة بمضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي فإن هذه السياسة تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

أ- تنشيط الطلب الكلي.

ب- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل، عن طريق رفع مستوى الأشغال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة.

ج- تهيئة وانجاز الهياكل القاعدية التي تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

[1] - نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية سياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في فترة 2000-2010**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثاني عشر ديسمبر 2012، جامعة شلف – الجزائر، ص 251 ص 252.

3 _دوافع سياسة الإنعاش الاقتصادي:[1]

أ- ضعف معدل النمو الاقتصادي: أثرت الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر ابتداء من سنة 1986 عن معدلات النمو الاقتصاد التي سجلت نسبة نمو متدنية إذ بلغ متوسط النمو الناتج المحلي الإجمالي خلال 1987-1994 (0.5%) وهو ما دفع بالحكومة إلى تطبيق برامج وسياسات إصلاحية لتحسين الأوضاع الاقتصادية وتحقيق التوازنات والقضاء على الاختلالات.

ب- ارتفاع معدل البطالة: تعد مشكلة البطالة من بين أخطر وأعقد المشاكل التي تعاني منها الجزائر بالنظر لما خلفته وأثار اقتصادية واجتماعية لذلك حاولت الحكومة محاربة هذه الظاهرة عن طريق تنفيذ برامج وسياسات حيث بلغت النسبة 9.7% سنة 1985 لتصل 29.8% سنة 2000 خلال هذه السنة وصلت البطالة إلى أعلى معدل لها منذ 1966[2].

ثانيا: برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:[3] اعتمد هذا البرنامج سنة 2001، والذي عرف ببرنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، حيث رصد له غلاف مالي قدره 525 مليار دينار والتي وزعت حسب القطاعات التالية:

[1]- محمد مسعى، **سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر واشرها على النمو** ، مجلة الباحث، العدد العاشر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص 148.

[2]- نبيل بوفليح، مرجع سبق ذكره، ص 244 ص246.

[3]- سفيان دلفوف، عبد السلام حططاش، **أثر السلوك الاستثماري العمومي على البطالة في الجزائر**، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، الجزء الثاني، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 12/11 مارس 2013. ص59.

الجدول رقم (3-1): التخصص القطاعي لإعتمادات برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

الوحدة: مليار دينار

	2001	2002	2003	2004	المجموع المطلق	المجموع النسبي
الأشغال الكبرى	100.7	70.2	37.6	2	210.5	%40.09
التنمية المحلية البشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	%38.89
الفلاحة والصيد البحري	10.5	20.3	22.5	12	65.3	%12.44
دعم الإصلاحات الاقتصادية	30	15	00	00	45	%8.58
المجموع المطلق	213	178.3	113.2	20.5	525	%100

المصدر: سفيان دلفوف، عبد السلام حططاش، مرجع سبق ذكره، ص59.

الشكل رقم: (1-3) التخصص القطاعي لإعتمادات برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

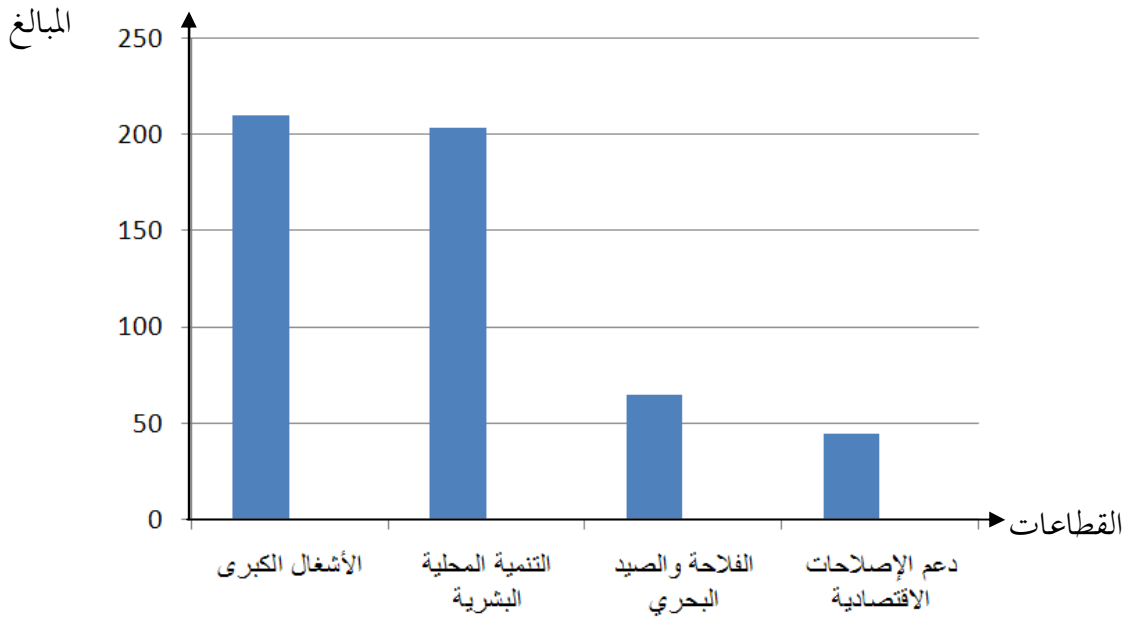

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الجدول السابق.

من خلال التحليل الزمني للمعطيات المدرجة في الجدول والشكل أعلاه، نلاحظ أن وتيرة استهلاك الاعتمادات المخصصة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي كانت سريعة مقارنة بمدة المخطط المتوقعة، حيث تم تنفيذ ما قيمته 213 مليار دج في العام الأول من البرنامج، وهذا بتجسيد ما نسبته

40.5% من الغلاف الإجمالي للبرنامج، ويعزى ذلك إلى حرص السلطات القائمة على هذه البرامج على ضمان إنجاز وتجسيد المشاريع المقررة في إطار المبالغ المعتمدة وفي أحسن الآجال تطبيقا للمقاربة العمومية في تسيير مشاريع الدولة التي تستدعي ضرورة الإنجاز والتجسيد بأفضل الطرق وفي أقل الأزمنة.

وبتحليل المعطيات أعلاه قطاعيا، نجد أن أهم قطاع خص باعتمادات معتبرة ضمن هذا البرنامج هو قطاع الأشغال العمومية، حيث خصص له غلافا ماليا قدره 210.5 مليار دج أي بنسبة 40.09% من قيمة الغلاف الإجمالي للفترة 2001-2004 وهذا لتدارك التأخر في التنمية الموروث عن الأزمة الاقتصادية والأمنية للفترة التي مرت بها الجزائر خلال العشرية السوداء والتي تنتج عنها دمار العديد من هياكل الدولة القاعدية وتلف العديد من المنشآت وتضررها، الأمر الذي تطلب ضرورة إعادة الاعتبار للبنى التحتية للدولة والمتمثلة أساسا في المدارس والجامعات والطرق السريعة من أجل مواصلة سياسة البناء والتشييد، وإعادة بعث حركية الاستثمار والنمو من جديد في قطاعات الأشغال العمومية والبناء والفلاحة والصيد البحري.[1]

كما حضي قطاع التنمية المحلية والبشرية بأهمية بالغة، أين خصصت له الدولة مبالغ هامة في حدود 204.2 مليار دج، وهذا في إطار مخططات تنمية الجماعات المحلية من خلال المخططات البلدية وصندوق الجماعات المحلية لتمويل التنمية، فهي مخصصات مالية لتمويل مشاريع الجماعات المحلية ودعم النمو الاقتصادي والاجتماعي فيها، إضافة إلى هذا لم تغفل الدولة الجانب البشري في مجال التنمية المحلية نظرا لما يكتسبه هذا الجانب من أهمية كبيرة في تحسين الظروف الاجتماعية وتدعيم سبل التنمية الاقتصادية طالما أن المورد البشري عصب أي تنمية محلية كانت أم وطنية.

كما خصص اعتماد لا يقل أهمية عن القطاعين السابقين لدفع عجلة التنمية الريفية في مجال الفلاحة والصيد البحري بغلاف مالي قدره 65.3 مليار دج، وذلك في إطار سعي الدولة إلى الاستغلال الأمثل لمواردها المائية والطبيعية في مجال الفلاحة وتربية المائيات والأسماك لتحقيق الاكتفاء الغذائي.

ولقد تخللت هذه الاعتمادات تخصيصات خاصة لإحداث إصلاحات اقتصادية شاملة.

[1] – سفيان دلفوف، عبد السلام حططاش، أثر السلوك الاستثماري العمومي على البطالة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص60.

1- أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).[1]

هناك عدة أهداف يمكن حصرها في النقاط التالية:

- تحديث البنية الأساسية للاقتصاد الوطني وبالتالي توفير المناخ الاستثماري الملائم أو بعبارة أخرى توفير الشروط المناسبة لجلب الاستثمار الأجنبي خاصة.
- توفير المزيد من مناصب العمل للتخفيف من ظاهرة البطالة التي بلغت مستويات حرجة.
- التخفيف من ظاهرة الفقر.

2- نتائج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004[2]

تميزت السنوات 2001 إلى 2004 بانتعاش مكثف للتنمية الاقتصادية رافق ذلك الاستفادة عبر ربوع الوطن، وتجسيد الانتعاش من خلال نتائج كثيرة وهامة نذكر منها ما يلي:

– استثمار إجمالي يقدر بـــ 46 مليار دولار أي حوالي 3700 مليار دينار منها حوالي 30 مليار دولار أي 2350 مليار دينار من الإنفاق العمومي.

– نمو مستمر يساوي في المتوسط 3.8% طول السنوات الخمس بنسبة 6.8% سنة 2003.

– تراجع في معدلات البطالة من 29% إلى 24%.

– انجازات من المنشآت القاعدية وكذا بناء وتسليم الآلاف من المنازل الجاهزة.

ولقد خرجت الجزائر بسلام من هذه التجربة إذ أن التوازنات الاقتصادية الكلية قد استرجعت.

وحققت الجزائر سنة 2003 نسبة نمو قدرت بـــ6.8% واحتياطي صرف قدر بـــ32.9 مليار دولار وفي المقابل فإن ديون الجزائر الخارجية عرفت انخفاضا من 28.3 مليار دولار إلى 22مليار دولار كما انخفضت الديون العمومية الداخلية للدولة من 1056مليار دينار في سنة 1999 الـــ 911 مليار دينار في سنة 2003.

[1]– روابح عبد الباقي، **المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية مقارنة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2005-2006، ص251 ص252.

[2]– زرمان كريم، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004**، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية العدد السابع المركز الجامعي خنشلة، جوان 2010، ص 205 ص204.

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005– 2009:

لقد فكرت الحكومة الجزائرية انطلاقا من المبادرة الأولى التي قام بها رئيس الجمهورية في إعداد برنامج وطني لدعم النمو، وهو برنامج تكملي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي ويكون في مستوى التحديات التي كان لابد للجزائر من رفعها وحصص لهذا البرنامج مبلغ إجمالي يقدر بـــ 4200 مليار دينار من النفقات العمومية التنموية وأعطت الأولوية فيه لمكافحة البطالة ثم السكن وقطاع النقل وإمداد الأرياف بالكهرباء والغاز وتطوير الزراعة ودعمها وتحليت مياه البحر.[1]

أولا: ظروف انطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005– 2009:

هناك عددت عوامل شجعت السلطات العمومية على طرح البرنامج التكميلي ,وهو برنامج غير مسبوق في تاريخ الجزائر من حيث الاعتمادات المالية المخصصة له من أهم هذه العوامل التحسن المريح للوضعية المالية بعد الارتفاع الكبير الذي سجلته العائدات النفطية من جراء ارتفاع أسعار النفط والانعكاسات الايجابية لذلك على عدة مجالات كاحتياطيات الصرف وتسديد المديونية الخارجية.

الجدول رقم (3-2) بعض المؤشرات التي ساعدت على إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو.

السنة	متوسط أسعار النفط (دولار)	الصادرات النفطية (مليار دولار)	احتياطيات الصرف (مليار دولار)*	الديون الخارجية (مليار دولار)
2000	28.50	21.6	11.90	25.261
2001	24.85	18.53	17.96	22.571
2002	25.24	18.11	23.11	22.642
2003	23.03	23.99	32.94	23.353
2004	38.66	31.55	43.11	21.821
2005	54.64	45.59	56.18	17.191

المصدر: باشوش حميد، **المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية حالة الطريق شرق غرب**، مذكرة المقدمة ضمن متطلبات الحصول شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية, تخصص التحليل الاقتصادي جامعة الجزائر 3، ص59.

[1] -كمال عاشي ,**التجربة الجزائرية في الفكر التنموي الجديد** ،23-04-2015,الساعة 10:45،digtawibrary.univ.batna.dz.

* - إحتياطات الصرف خارج الذهب.

نلاحظ من خلال الجدول أن متوسط أسعار النفط رغم انخفاضها بين السنتين 2000 إلى 2001 بحوالي 4 دولارات إلا انه عرفت ارتفاعا طيلة فترة 2001-2005 وهذا ما انعكس إيجابا على قيمة الصادرات النفطية التي ارتفعت من حوالي 21 مليار دولار سنة 2000 إلى أكثر من 45 مليار دولار سنة 2005 وسمح هذا بانتقال احتياطيات الصرف من 11.90 مليار دولار لأكثر من 56 مليار دولار, كما سمح ارتفاع العائدات النفطية من تخفيض المديونية إلى حوالي 17 مليار دولار سنة 2005 وهذه المعطيات هي التي شجعت السلطات العمومية على إطلاق برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.

ثانيا: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو: يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامج غير مسبوق في تاريخ الجزائر الاقتصادي من حيث قيمته والتي بلغت في شكله الأصلي 4203 مليار دينار (55 مليار دولار) حيث أضيف له بعد إقرار برنامجين خاصين ,احدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دينار وآخر في مناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دينار ,زيادة الموارد المتبقية من المخطط السابق والمقدر ب1071 مليار دج.

وقد اشتمل في مضمونه خمسة محاور رئيسية كما يبرزه الجدول التالي:

الجدول (3-3) مضمون البرنامج التكملي لدعم النمو 2005-2009

الوحدة: مليار دج

القطاعات	المبالغ	النسب
تحسين الضروف المعيشية	1908.5	45.5
تطوير المنشات الاساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمات العمومية	203.9	4.8
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	1.1
المجموع	4202.7	100

المصدر: حططاش عبد الحكيم ,زيتوني هند ,مدى ملائمة نظام الصفقات العمومية في الجزائر لتجسيد برنامج الاستثمارات العامة, أبحاث المؤتمر الدولي تقيم أثار برنامج الاستثمارات العامة وانعكاسات على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 -2014 ,جامعة سطيف 1،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 11/12/مارس 2013 ،ص 644.

الشكل رقم (3-2): التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

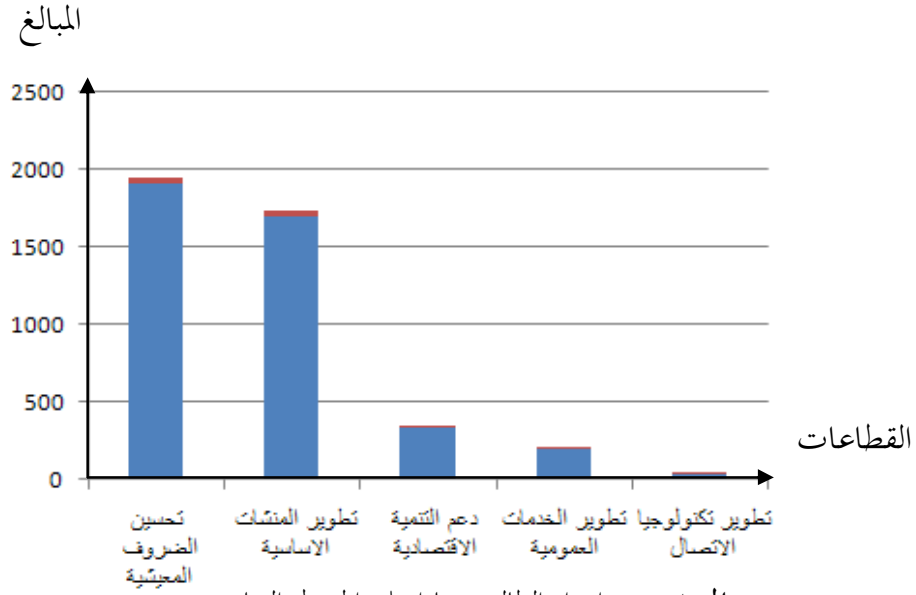

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الجدول السابق

أ-تحسين ظروف معيشة السكان:

يمثل محور تحسين ظروف معيشة السكان النسبة الأكبر من قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو بـــ 44.5% (1908.5 مليار دج) وهو يعتبر تكملة لما جاء به مخطط الإنعاش الاقتصادي في برنامج التنمية المحلية والبشرية، ويعتبر تحسين ظروف معيشة السكان عامل مهم في تطوير الأداء الاقتصادي من خلال انعكاساته على أداء عنصر العمل ومن ثم على حركية النشاط الاقتصادي.[1]

[1] - صالحي نجية، مختاش فتيحة، **أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي ابحاث المؤتمر الدولي تقيم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعاساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي** خلال الفترة 2001-2001 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم الاتسير12/11مارس 2013، جامعة سطيف 1، ص 60.

ووزعت هذه الحصة على عدة قطاعات كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-4) التوزيع القطاعي لتحسين ظروف معيشة السكان

الوحدة: مليار دج

القطاعات	المبالغ	%.
قطاع السكن	555	62.64
قطاع التربية الوطنية	200	22.57
قطاع التعليم العالي	141	15.91

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على صالحي نجية، مرجع سبق ذكره، ص60.

الشكل رقم (3-3) التوزيع القطاعي لتحسين ظروف معيشة السكان.

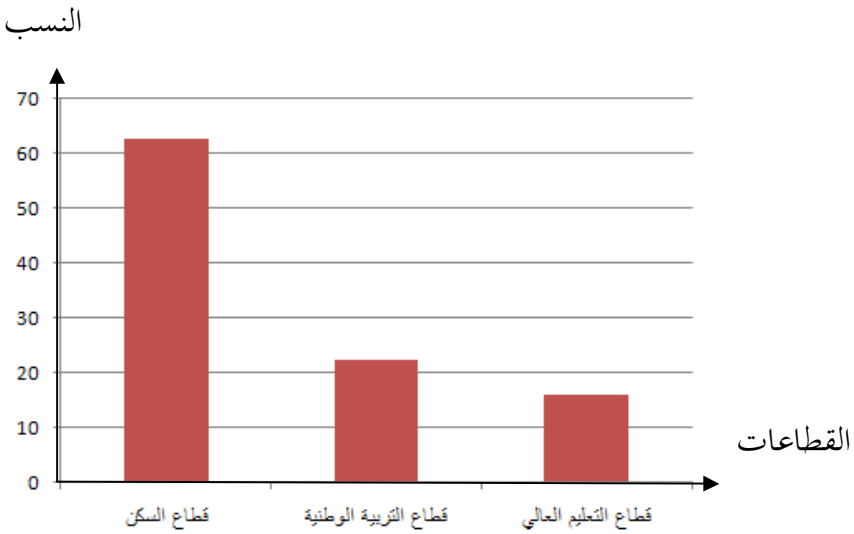

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه كان النصيب الأكبر في هذه الحصة لقطاع السكن (555 مليار دج) ويليه قطاع التربية الوطنية (200 مليار دج) في شكل إنشاء المزيد من الأقسام والمطاعم المدرسية قصد تحسين ظروف التمدرس وتأهيل المرافق التربوية والمنشآت الرياضية والثقافية ثم يأتي قطاع التعليم العالي (141 مليار دج) لتوفير أفضل ظروف التحصيل المعرفي على مستوى الجامعة الجزائرية.[1]

[1]- صلحي نجية، مختاش فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 148.

أ- تطوير المنشآت الأساسية:[1]

احتل المرتبة الثانية بنسبة 40.5% من إجمالي قيمة البرنامج لدعم النمو، وهذه النسبة تعكس الأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنى التحتية والمنشآت الأساسية حيث وزعت هذه القيمة (1703.1 مليار دج) على أربع قطاعات فرعية كما يلي:

الجدول رقم (3-5) التوزيع القطاعي لتطوير المنشآت الأساسية.

الوحدة : مليار دج

القطاعات	المبالغ	%.
قطاع النقل	700	41.10
قطاع الأشغال العمومية	600	35.22
قطاع الماء (سدود وتحويلات)	393	23.07
- تهيئة الإقليم	10.15	0.59

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على صالحي نجية، مختاش فتيحة، ص 148.

الشكل رقم (3-4) التوزيع القطاعي لتطوير المنشآت الأساسية

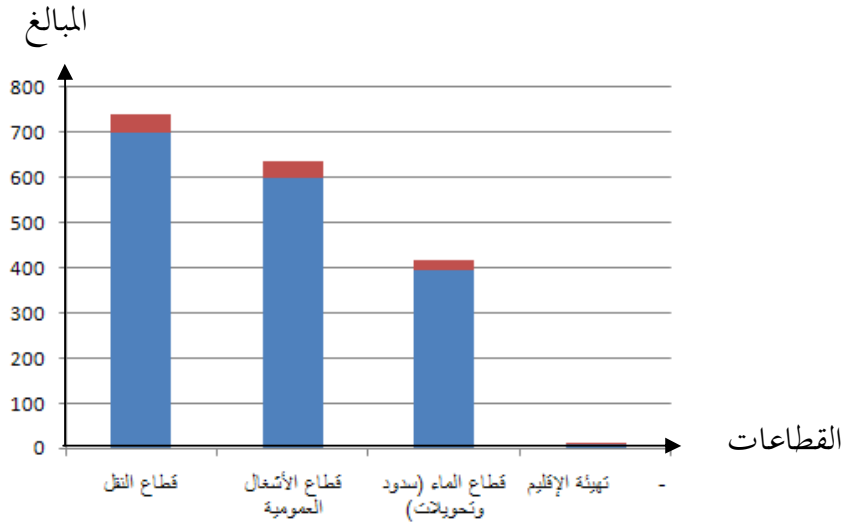

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الجدول السابق .

[1]- صالحي نجية، مختاش فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 148.

نلاحظ بأن قطاع النقل يتصدر قائمة إهتمامات برنامج تطوير المنشآت الأساسية ولا يقل قطاع الأشغال العمومية أهمية عن قطاع النقل في هذا البرنامج.

ج- دعم التنمية الاقتصادية:

_الفلاحة: يتضمن هذا البرنامج دعم التنمية الاقتصادية في خمسة قطاعات رئيسية هي:

*الفلاحة والتنمية الريفية: حيث خصص له ما قيمته 300 مليار دج وهو بذلك يعكس مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، حيث يعتبر أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي خارج المحروقات بعد قطاع الخدمات.

*الصناعة: حيث لهذا القطاع 13.5 مليار دج وذلك قصد تحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية وكذا تطوير الملكية الصناعية.

*ترقية الاستثمار: حيث خصص له ما يقارب 4.5 مليار دج قصد توفير أوفر السبل وتهيئة المناخ لجلب الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية.

- الصيد البحري: حيث خصص له ما قيمته 12 مليار دج بهدف القيام بعمليات دعم الصيد البحري.
- السياحة: خصص له ما قيمته 3.2 مليار دج بهدف إنشاء 42 منطقة توسع سياحي.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية: إذ أنه ونظرا للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ازدهار النشاط الاقتصادي من خلال الخلق المباشر للقيمة المضافة ومناصب العمل، وكذا الأهمية التي تحوزها الصناعة التقليدية في المجتمع الجزائري خصصت الدولة له ما قيمته 4 مليار دج.

د- تطوير الخدمة العمومية: الهدف من ذلك هو تحسين الخدمة العمومية وجعلها في مستوى التطلعات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية الجارية قصد تدارك التأخر المسجل في هذا الإطار نتيجة الظروف الخاصة التي مرت بها الجزائر في فترة التسعينيات، وخصص في هذا الإطار 203.9 مليار دج موزعة على القطاعات البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال العدالة، الداخلية، التجارة والمالية.[1]

[1]- صالحي نجية، مختاش فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 148، ص149.

ثالثا: أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي :[1]

لقد كان هذا البرنامج يهدف إلى تحقيق النقاط التالية:

- ضمان الحفاظ على نسبة النمو الاقتصادي لا تقل عن 5% طوال فترة البرنامج.
- إنشاء 100.000 مؤسسة اقتصادية جديدة.
- توفير مليوني منصب شغل.
- إنشاء 150 ألف محل تجاري، بمعدل متوسط 100 محل في كل بلدية عبر التراب الوطني.
- توفير مليون متر مكعب يوميا من المياه الصالحة للشرب عن طريق التحلية، يضاف إلى ذلك أصناف التعبئة الأخرى للمياه.
- توفير الشروط الضرورية لاستقبال مليون طالب في الجامعة مع نهاية البرنامج.
- انجاز الآلاف من المنشآت الجديدة في مجالات التربوية، الاجتماعية، الثقافية، الطاقة والهياكل القاعدية.

المطلب الثالث: البرنامج الخماسي (2010-2014):

جاء هذا البرنامج بعد انتهاء مدة البرنامج الخماسي السابق (2005-2009) وتبلغ تكلفته الإجمالية ما يناهز 286 مليار دولار أمريكي، ويهدف إلى إتمام المشاريع الكبرى التي تم الشروع في إنجازها وخاصة في مجال الطرق والسكة الحديدية والمياه، الغلاف المالي لإتمام هذه المشروعات يقدر بـــ 130 مليار دولار وكذا إطلاق مشروعات جديدة بقيمة 156 مليار دولار.[2]

[1]- عبد الرحمان تومي، **الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق**، مرجع سبق ذكره، ص 245، ص 246.

[2]- بن دعاس زهير، كتاف شافية، **سياسات الاستثمار العمومي بين جدلية دعم النمو الاقتصادي ومخاطر تفشي الضغوط التضخمية**، أبحاث المؤتمر الدولي تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاستها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير ,جامعة سطيف1، 12/11 مارس 2013، ص525.

أولا: مضمون البرنامج الخماسي (2010-2014)

لقد تم تقسيم المخصصات المالية لهذا البرنامج وفق خمس مجالات كما يلي:

جدول رقم (3-6) البرنامج الخماسي (2010-2014) : الوحدة: مليار دج

القطاعات	المبالغ	%.
- التنمية البشرية	9386.6	54.07
- الخدمة العمومية	379	2.18
- المنشآت القاعدية	6447	37.14
- الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية	أكثر من895	5.15
- البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال	250	1.44

المصدر: بوحصان لامية، عثماني أنيسة، دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي تقييم آثار برامج الاستثمارت العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001- 2014،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , جامعة سطيف 1، 12/11 مارس 2013، ص 416.

الشكل رقم (3-5) التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2010-2014).

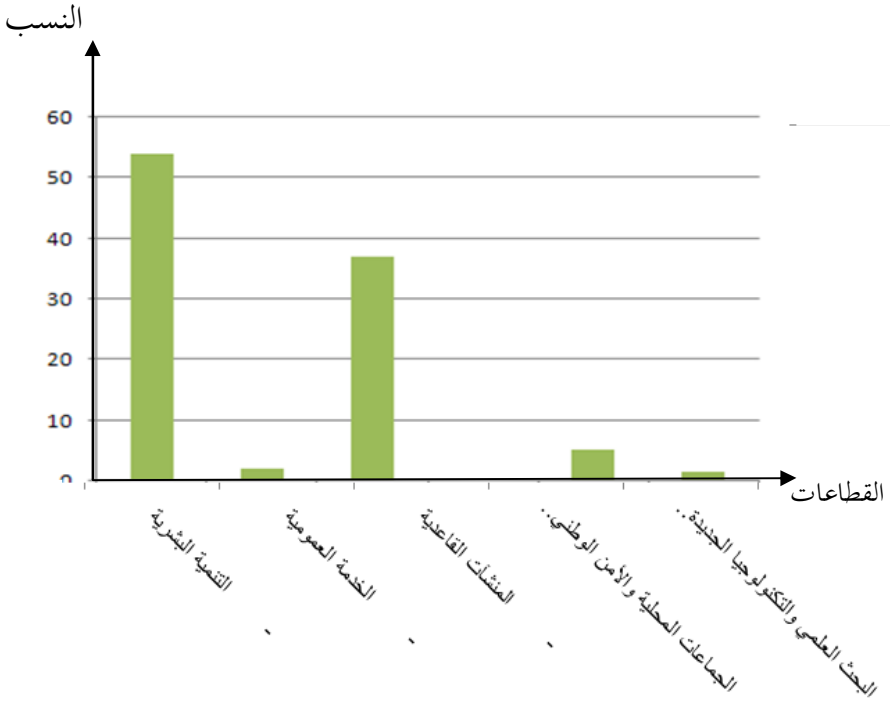

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الجدول السابق

يخصص هذا البرنامج أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك عل الخصوص من خلال تحسين التعليم في مختلف أطوراه، التكفل الطبي النوعي وتحسين ظروف السكن والتزويد بالمياه والموارد الطاقوية، كما تم الاهتمام أيضا بقطاعات الشبيبة والرياضة، الثقافة والاتصال، الشؤون الدينية التضامن الوطني والمجاهدين.[1]

خصص هذا البرنامج ما يقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية، كما ركز على ضرورة دعم التنمية الفلاحية والريفية، ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تخصيص ما يزيد عن 1500 مليار دج، فيما يتعلق بالتنمية الصناعية فقد خصصت الدولة أكثر من 2000 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكميائية وتحديث المؤسسات العمومية.

وفي مجال الشغل خصصت الجزائر 350 مليار دج من البرنامج الخماسي لمراجعة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة وتمويل آليات إنشاء مناصب شغل جديدة.

على صعيد آخر يخصص البرنامج مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية.

ثالثا: أهداف البرنامج الخماسي.[1]

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية:

- القضاء على البطالة من خلال خلق 3 ملايين منصب عمل.
- دعم التنمية البشرية وذلك بتزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة وضرورية لتنميتها الاقتصادية.
- تحسين ظروف العيش في العالم الريفي.
- ترقية اقتصاد المعرفة وهو هدف أدرج ضمن مسعى متعدد من خلال تجنيد منظومة التعليم الوطنية وتعبئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودعم تطوير البحث العلمي.

[1]– بوحصان لامية، عثماني أنيسة، مرجع سبق ذكره، ص416.

[1]– بوعشة مبارك، **الاقتصاد الجزائري من تقيم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية**، أبحاث المؤتمر الدولي تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة سطيف 1، 12/11مارس 2013، ص16، ص17.

- تحسين إطار الاستثمار ومحيطه.
- تطوير المحيط الإداري والقانوني والقضائي للمؤسسة.
- تحسين المحيط المالي للمؤسسة ومواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي.
- تثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية، وتثمين الموارد الطاقوية والمنجمية.

المبحث الثاني: توزيع الدخل في الجزائر

يتحدد توزيع الدخل في كل مجتمع بالشكل السائد لملكية وسائل الإنتاج حيث يذهب التوزيع بالدرجة الأولى لصالح أولئك الذين يملكون وسائل الإنتاج، أي أن عملية توزيع الدخل تتأثر بتوزيع ملكية عوامل الإنتاج وقد لا يكون توزيع الدخل بين الأفراد عادلا من وجهة نظر المجتمع وهذا ما يظهر من خلال تفاقم ظاهرة الفقر والبطالة في المجتمع الجزائري.

المطلب الأول: واقع الفقر في الجزائر[1]

إن ظاهرة الفقر في الجزائر ليست حديثة بل تمتد إلى العهد الاستعماري، لكن وضعية الفقراء تحسنت بعد الاستقلال وحتى مطلع التسعينيات، وهذا ليس معناه القضاء على الفقر خلال تلك الفترة بل ظل معدل الفقر يسير ببطئ حتى بداية التسعينات.

أولا: الفقر في الجزائر:

1- تعريف الفقر: الفقر مشتق من فقر ضد استغنى، وأفقر ضد أغناه، وافتقر إليه أي احتاج إليه، وجمع الفقر فقراء، ومنه فإن الفقر ضد الغنى، أي أن يصبح الإنسان محتاجا أو ليس له ما يكفيه.

كما يعرف الفقر أيضا على أنه عدم القدرة على الحصول على الاحتياجات الضرورية نتيجة عدم توفر الملكية التي يمكن الاستعانة بها في عملية الانتاج والحصول على عائد ونتيجة قلة الدخل أو انعدامه بصورة شبه دائمة.

[1]– حفصي بونبعو ياسين، **مكافحة الفقر كعامل إجتماعي في ظل التنمية المستدامة حالة صندوق الزكاة في الجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2010 -2011، ص42.

2- واقع الفقر في الجزائر:

أمام اكتساح ظاهرة العولمة فإن عدد الفقراء في تزايد مستمر، فقد أخذت هذه الفئات في تزايد مستمر في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1961 و1979، ثم واصلت تلك الفئات توسعها بوتيرة عالية ابتداءا من بداية الثمانينات.

كما ساهمت الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر منتصف الثمانينات في زيادة مظاهر الفقر فقد تميزت سنة 1986 بتهور كبير في الاقتصاد الوطني، حيث ورغم تطبيق جملة من الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية إلا أنها لم تأتي بالنتائج المرجوة، بل على العكس من ذلك، فلقد زادت من حدة الفقر وانتشاره. حيث بلغت نسبة الفقر سنة 1995 22%، وانخفضت إلى 17% سنة 1999، في حين حققت الجزائر تحسنا في معدلات الفقر خلال الفترة 2008-2013 كما بينه الجدول التالي:[1]

الجدول رقم (3-7) معدلات الفقر في الجزائر (2008-2013)

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل الفقر	%11.1	%9.8	%6.2	%5.55	%5.2	%5.03

المصدر: حاج قويد قورين، مرجع سبق ذكره، بتاريخ /2015/04، الساعة 10:55، www.univ-chlef.dz

[1]- حاج قويد قورين، **ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية البطالة والتضخم 09/04/2015**، الساعة 10:55، www.univ-chelf.dz.

الشكل رقم (3-6) معدلات الفقر في الجزائر (2008-2013)

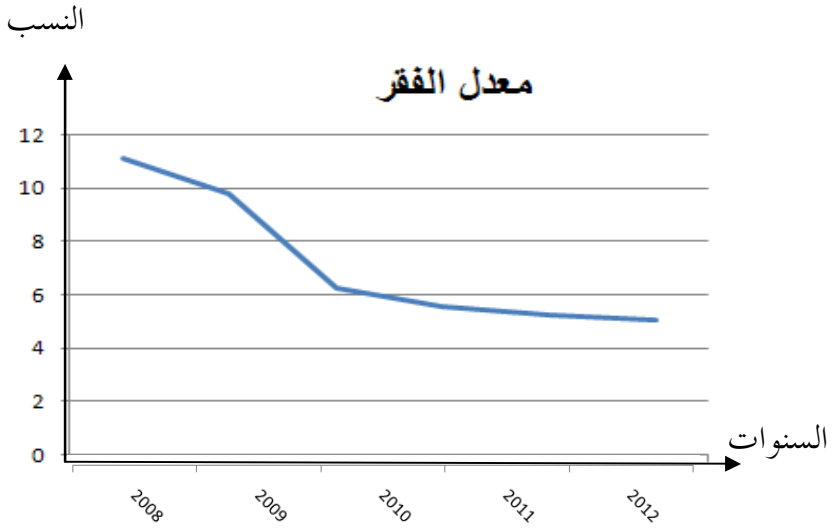

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على الجدول السابق

كما أن خريطة الفقر المنشورة عام 2001 بينت البلديات الفقيرة من حيث المداخيل ومستوى التنمية البشرية للسكان، حيث أن 177 بلدية تضم ما مجموعه 1.569.637 ساكن صنفت فقيرة و46 من بين هذه البلديات تضم 410407 ساكن تجمع مواصفات الأشد فقرا، وحسب خريطة الفقر فإن البلديات الفقيرة تشترك في مواصفات التالية: تتواجد في مناطق نائية وجبلية وفي الحدود،حجم هذه البلديات صغيرة لديها مداخيل ذاتية قليلة، لا تتوفر على أي إمكانية لبعث مشاريع سكنية، قلة تمدرس الأطفال وتفشي ظاهرة الأمنية في أوساط سكانها، وهذا ما استدعى السلطات إلى بعث برامج الإنعاش الاقتصادي السابقة الذكر وبرنامج الدعم الفلاحي.[1]

3- أسباب وعوامل تفشي ظاهرة الفقر في الجزائر:[2]

من بين أهم الأسباب والعوامل التي أدت إلى ظهور وتفشي الفقر في الجزائر نذكر ما يلي:

أ- التصحيح الهيكلي: تعتبر برامج التعديل أو التصحيح الهيكلي التي قامت بها الجزائر واحدة من أهم الأسباب التي أدت إلى تنامي الفقر وازدياد معدلاته، حيث أن تحرير الأسعار ورفع الدعم عن المواد الغذائية والخوصصة أدى إلى انتشار ظاهرة البطالة التي شكلت العنصر الأساسي للفقر.

[1]- منصوري الزين، **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار الراية، الأردن، 2013، ص 316.

[2]- مرغاد لخضر ،حاجي فاطيمة، **إشكالية الفقر في الجزائر في ظل الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد13، الجزائر جوان 2013، ص165.

ب- سوء توزيع الدخول والثروات: إن غياب التوزيع العادل للدخل القومي والثروات يؤدي إلى غناء البعض وإفقار البعض الآخر، إذ نجد أن جيوب الفقر ما فتئت تتنامى في المجتمع الجزائري، حيث أنه بالرغم من ارتفاع نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام من 1496 دولار سنة 7000 سنة 2010، إلا أن المجتمع الجزائري يشهد فروقات اقتصادية واجتماعية كبيرة، بحيث تؤكد الإحصائيات الرسمية أن 10% الأكثر غنى يستهلكون 32% من الدخل الوطني في حين أن 40% الآخرين يستهلكون 6% فقط من الدخل الوطني.

ج – الاعتماد على المحروقات في الصادرات: اعتماد الجزائر في صادراتها على المحروقات وغياب المساهمة الفعالة للقطاعات الأخرى كالصناعة والزراعة والسياحة، حيث يبقى هذا القطاع المورد الأساسي الذي تعتمد عليه الجزائر في اقتصادها حيث تبلغ حصة القطاع تقريبا 95% من الصادرات الإجمالية، وقد أدى الاعتماد على مورد واحد للاقتصاد وعدم التنوع الاقتصادي إلى تقليص إمكانيات التشغيل للفقراء خاصة عند تدهور الأسعار في الأسواق العالمية، وبالتالي إلى تقليص إمكانية زيادة مداخلهم في حين زيادة أسعار المواد الغذائية، وهذا يؤثر سلبا على ظروفهم المعيشية.

د- الأزمة الأمنية (الإرهاب): تميزت فترة التسعينات من القرض الماضي بظهور الإرهاب الذي بطريقة غير مباشرة على زيادة الفقر، فبسبب الوضعية الأمنية المتردية غادر الكثير من سكان الريف والقرى باتجاه المدن، تاركين بيوتهم وممتلكاتهم بحثا عن الأمان وإنقاذ أنفسهم وأهاليهم وأهاليهم من الموت، فوجدوا أنفسهم في وضعية مزرية بسبب نقص الشغل وغلاء الإيجار.[1]

وقد ساهم الإرهاب في زيادة نسبة النزوح الريفي نحو المدن وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-8) تطور التوزيع الجغرافي للسكان في الجزائر 1987-2001

السنوات	1987	1998	2001
سكان المدن	49.67	58.3	60.8
سكان الأرياف	50.33	41.7	39.2

المصدر: حفصي بونبغو ياسين، مرجع سبق ذكره، ص49-50.

[1]- حفصي بونبغو ياسين، مرجع سبق ذكره، ص49، ص50.

الشكل رقم (3-7) تطور التوزيع الجغرافي للسكان في الجزائر

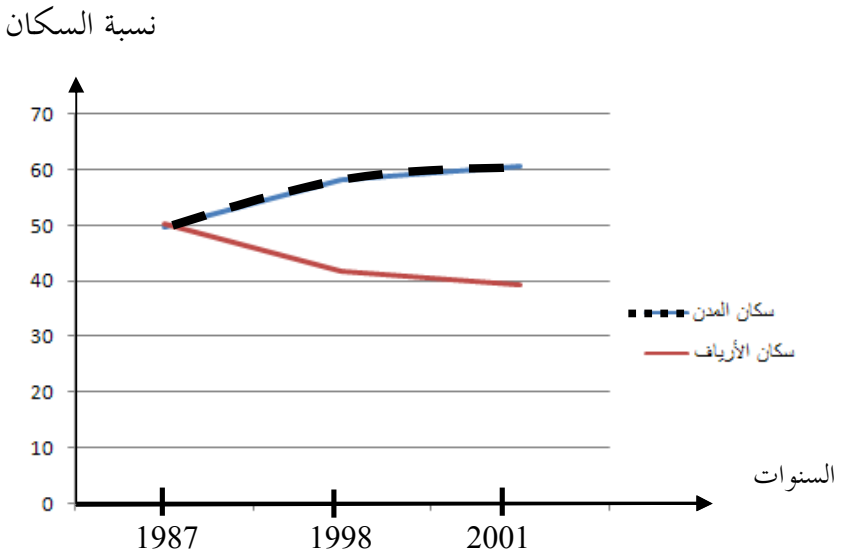

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماد على الجدول السابق.

ومن آثار الإرهاب تخصيص جزء كبير من ميزانية الدولة للتسلح وذلك على حساب الخدمات الضرورية الأخرى، مثل الصحة والتعليم وهذا من شأنه أن يزيد من تفاقم ظاهرة الفقر لفترات طويلة.

المطلب الثاني: واقع البطالة في الجزائر

تعد البطالة من بين أهم التحديات التي يبج الرفع من مواجهتها في الظروف الراهنة وفي المستقبل، فهذه الظاهرة تمس عددا معتبرا من فئات الشعب الجزائري بمختلف شرائحه، فالبطالة في الجزائر تعد السبب الأول لتفشي ظاهرة الفقر وما ينجر عنها من آفات إجتماعية خطيرة تهدد أمن المجتمع.

أولا: تعريف البطالة وأسبابها

1- تعريف البطالة:[1] تعرف البطالة على أنها التعطل –التوقف- الجبري لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما، بالرغم القدرة والرغبة في العمل والانتاج، وتقاس البطالة في العادة بما يسمى بمعدل البطالة، وهي نسبة غير المشتغلين –المتعطلين- من القوة العاملة إلى إجمالي قوة العمل.

[1]- خالد واصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة التاسعة، دار وائل، الأردن، 2008، ص26.

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين في العمل}}{\text{إجمالي القوة العاملة}} \times 100$$

2- أسباب تفاقم ظاهرة البطالة في الجزائر:

يرجع معظم المختصين أسباب تفاقم ظاهرة البطالة في الجزائر إلى الأسباب التالية:

أ- التوزيع الجغرافي للسكان: تعاني الجزائر من اختلال في توزيع السكان وكثافتهم في المناطق المختلفة، حيث تقدر الكثافة حيث أنه كلما اتجهنا من الساحل إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب تناقص الكثافة الفعلية، إن هذا التباين أدى إلى ظهور نسبة البطالة في التجمعات السكانية الكثيفة مما أدى الطلب المتزايد على الخدمات الاجتماعية كما خلق ضغوط على المنشآت الإنتاجية ومن ثم خلل في سوق العمل الجزائري.[2]

ب- ضعف القطاعات الاقتصادية: التي تحتاج إلى يد عاملة كثيفة وعلى رأسها قطاع الصناعات التحويلية نتيجة لضعف تنافسية أمام المنافسة الأجنبية

إن أول مشكلة تعاني منها الجزائر فيما يتعلق بسوق العمل هو عدم قدرة القطاع الصناعي على خلق مناصب شغل وذلك نتيجة التدني الشديد في معدلات نموه حيث انخفض معدل نمو قطاع الصناعة بنسبة 4% وبنسبة 2% في قطاع التجارة وبنسبة 7% في قطاع الري مما انعكس سلبا على القدرة على خلق مناصب شغل وأدى بذلك إلى فقدان البعض منها.

ج- تزايد ظاهرة تسريح العمال نتيجة سياسة إعادة هيكلة القطاع الاقتصادي العام تحت ضغط ما يسمى بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي فرضه كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي حيث تم تسريح حوالي 450000 عامل خلال الفترة الممتدة بين 1995 و 1998.

ثانيا: مميزات البطالة في الجزائر

1- تمس الفئات الشابة، حيث أن معدل 83% من معدل البطالة تمس الفئات التي تقل أعمارهم عن 30 سنة حوالي 1.671 مليون شخص.

[2]– ماضي بلقاسم، امال خدادمية، **أسباب مشكلة البطالة في الجزائر وتقييم سياسات علاجها**، ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة باجي مختار عنابة، 2011/09/20، ص10-11.

2- حوالي 68% من البطالين من الفئة المقصين من النظام المدرسي أي أن البطالة تمس من ليس لديهم مؤهل دراسي كافي يسمح لهم بالالتحاق بمناصب الشغل المطروحة.

3- تمس البطالة الرجال أكثر من النساء تمثل النساء التي تعاني من البطالة حوالي 20.4% من مجموع الأفراد الطالبين لمناصب عمل.

4- البطالة الموجودة في المناطق الحضرية كما هي موجودة في المناطق الريفية حيث بلغت نسبة البطالين القاطنين في الأرياف سنة 2006 حوالي 37.4% بعدما كانت 42.4% في نهاية سنة 2005 .[1]

ثالثا: إجراءات مكافحة البطالة في الجزائر.[2]

لقد حاولت الحكومات المتعاقبة، تحقيق أهدافها في تنمية المجتمع، والتنمية البشرية والحد من مشكلة البطالة بشكل خاص، من خلال سياسات متعددة قامت بها من بينها:

1- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية: لقد بدأت الدولة الاهتمام بالقطاع الزراعي مرة أخرى بعدما ساهم الزحف الحضري على الأراضي الزراعية بغرض السكن والطرق والمصانع وغيرها من المشروعات الأخرى في التهام مساحات كبيرة من الأراضي الخصبة، وذلك بهدف توفير فرص عمل منتجة، بالإضافة إلى إشباع الحاجات الأساسية من الغذاء، ولقد وضعت الدولة إستراتيجية للتنمية الزراعية بهدف التوسع الزراعي في مختلف الأنشطة الزراعية والريفية كثيفة العمالة وأيضا الاهتمام بمشروعات الشباب الخرجين، فقد سجل قطاع الفلاحة منذ بداية تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية إنشاء منصب عمل.

2- برنامج لدعم الإنعاش الاقتصادي: من أجل التصدي الصارم لمكافحة البطالة والتهميش ومعالجة الأوضاع المتردية للمجتمع والنهوض بالاقتصاد الوطني وجعله مسايرا مع الاقتصاد العالمي، ارتأى السيد رئيس الجمهورية إلى وضع للإنعاش الاقتصادي بداية بالبرنامج الإنعاش 2001-2004 تهدف إلى دعم الأنشطة الخالقة لمناصب العمل، خاصة من خلال ترقية الاستثمار الفلاحي والمؤسسة المحلية كما قد تطرقنا لهم بالتفصيل في المبحث السابق.

---

[1]- بقة شريف، العايب عبد الرحمان، **العمل والبطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة حالة الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع, جامعة محمد حيضر بسكرة ,ديسمبر 2008، ص 108 ص109ص 110.

[2]- حري مختارية، **مكانة وأهمية المؤسسة الصغيرة في القضاء على البطالة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، جامعة ابن خلدون، تيارت، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، 2007/2006، ص49 ص50.

3- برنامج تشغيل الشباب: هو أول برنامج شرع في تطبيقه سنة 1989، وهو موجه لفئة الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 16 و27 سنة، ويتعلق بمنح المستفيدين عملا مؤقتا في ورشات ذات منفعة عامة، يمول صندوق تشغيل الشباب من طرف الدولة عن طريق "صندوق مساعدة تشغيل الشباب" التي تم إنشاؤه وخصيصا لذلك.[1]

ونتجت عدة نقائص في هذا البرامج (إدارية ومالية) مما جعل السلطات تقترح برنامجا آخر هو "جهاز الإدماج المهني للشباب" سنة 1990.

4- عقود ما قبل التشغيل: وجه هذا الجهاز الذي أنشأ سنة 1998 إلى فئة حاملي الشهادات التعليم العالي وخريجي معاهد التكوين الذين لهم مستوى تقني سامي على الأقل، ويهدف من خلال توظيف حاملي الشهادات الجدد في المؤسسات والإدارات ومن خلال التكفل بأجورهم من الخزينة العمومية إلى إكتساب خبرة مهنية أولية قد تسهل إدماجهم النهائي، وتمول أجور وأعباء المستفيدين من هذا الجهاز من طرف الصندوق الوطني لدعم الشباب، أما بالنسبة للتسيير فتقوم به الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

5- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة: عبارة في مؤسسة تنشط في إطار الضمان الإجتماعي، أنشئت في 1994، وتتمثل مهامها الأساسية في منح تعويضات للعمال الذين تم تسريحهم لأسباب إقتصادية، وكذا في تحويل فترة البطالة (سواء كانت طويلة أو قصيرة) إلى فرصة لإعادة التكوين والتأهيل. قام الصندوق الوطني للتأمينات على البطالة بوضع إجراءات للمساعدة والدعم وخلق النشاط، وذلك بإنشاء مراكز البحث عن العمل.[2]

المطلب الثالث: ظاهرة توزيع الدخل في الجزائر

لقد عرف توزيع الدخل في الجزائر تباينا من مرحلة إلى أخرى حيث أن الدخل الفردي شهد تراجعا خلال السنوات السابقة لكن مع مرور الزمن كان هناك ارتفاعا محسوس.

[1]- سمير العايب، زهية عباز، **ظاهر البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات**، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة باتنة، الجزائر، 2012، ص79.
[2]- سمير العايب، زهية عباز، المرجع السابق ، ص80.

أولا: توزيع الدخل قبل الإصلاحات.[1]

فقد أدى مباشرة الحكومة للمشاريع التنموية ذات التوجه التصنيعي الضخم إلى إرتفاع الدخل الفردي لعقد الستينات والذي انتقل من 190 دولار إلى 330 دولار فقد انتقل نصيب الفرد من الدخل الإجمالي من 350 دولار إلى 1720 دولار، أما في فترة الثمانينات فقد عرف ارتفاع محسوس حيث انتقل من 2060 إلى 2600 دولار وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

[1]– كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012، ص 220.

الجدول رقم (3-9): تطور الدخل الفردي (1962- 1988)

الوحدة (الدولار)

السنوات	الدخل الفردي
1962	190
1963	240
1964	250
1965	260
1966	240
1967	270
1968	300
1969	330
1970	350
1971	330
1972	460
1973	560
1974	740
1975	950
1976	1090
1977	1180
1978	1390
1979	1720
1980	2060
1981	2280
1982	2340
1983	2260
1984	2310
1985	2440
1986	2640
1987	2870
1988	2820

المصدر: كبداني سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 219.

إن التذبذب الواضح في الدخل الفردي انعكس على عدالة توزيعه بين الأفراد إذ وابتداء من سنة 1980 عرفت مؤشرات قياس تفاوت الدخل ارتفاعا محسوسا بالرغم من تغليب السلطات الحكومية للسياسة الاجتماعية وتدعيم الأسعار على حساب الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية للمشاريع التنموية، حيث أن سياسة التوظيف لم تكن قائمة على الاحتجاجات الحقيقية للمشاريع من اليد العاملة، مما جعل من مسألة العدالة التوزيعية تأخذ نصيبها ضمن نصيبها ضمن اهتمامات الحكومة.[1]

ونظرا لتوفر إحصائيات ومعلومات عن توزيع الدخل في الجزائر لسنة 1978 إرتأينا أن ندرس التفاوت في التوزيع الدخل لهذه السنة من خلال معدلات الأجور لبعض الفئات في بعض المؤسسات.

توزيع الدخل لسنة 1978:

لقد اتسمت هذه السنة بتفاوت كبير في توزيع الدخل بين مختلف الفئات لمختلف العمال، وهذا ما إن دل فإنه يدل على أن الجزائر في مرحلة الاقتصاد المخطط لو تعطي أهمية كبيرة للجانب الاجتماعي ولتوزيع الدخل بالأخص مما زاد من حدة التفاوت وهذا راجع أيضا إلى النظام السائد في هذه الفترة هو النظام الإشتراكي، ويظهر هذا التفاوت بوضوح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-10) معدلات الأجور لبعض المؤسسات لسنة 1978.

الفئات	أدنى أجر دج	%	أعلى أجر دج	%
العمالة غير المؤهلة	1062	9.59	2630	10.49
العمالة المتخصصة	1315	11.88	3041	12.13
العمالة المؤهلة	1457	13.66	3525	14.06
عمال تقنيون وعمالة عالية التأهيل	1667	15.06	4527	18.06
عمال تقنيون وعمالة عالية التخصص	2167	19.57	4615	18.41
إطارات وتقنيون عامون	3400	30.71	6720	26.81

المصدر: سليمان الرياشي، **الأزمة الجزائرية**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1999، ص346.

[1]– كبداني سيدي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص219 ص 220.

الشكل رقم (3-8) معدلات الأجور في بعض المؤسسات لسنة 1978

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول انه هناك تفاوت في التوزيع يختلف من فئة إلى أخرى وهذا نظرا للتباين الموجود بين مستوى كل فئة حيث نلاحظ أن العامل الغير المؤهل يحصل على مبلغ أدنى يقدر بنسبة 9.95% في حين نجد أن الإطار أو التقني العام يحصل على مبلغ أدنى يقدر بنسبة 30.71% من إجمالي الأجر الأدنى أي ما يعادل أربع مرات تقريب ما يحصل عليه العامل غير المؤهل في الشهر حيث المبلغ الأدنى الذي يحصل عليه في الشهر يعادل المبلغ الذي يحصل عليه العامل غير المؤهل في أربعة أشعر تقريبا أما فيما يخص العامل المتخصص فإنه يحصل على مبلغ يقدر بـــ 1315دج أي ما بنسبته 11.88 من إجمالي الأجر الأدنى والعامل التقني العام أو الإطار فهو يحصل على مبلغ يقدر بـــ 3400دج ما نسبته 30.71% أي ما يعادل 3 مرات تقريبا ما يحصل عليه العامل المتخصص، وهذا ما يدل على أنه هناك تفاوت كبير بين هذه الفئات وهذا راجع إلى التسيير المخطط المتبع في تلك السنة والذي كان يخلق الطبقية بين كل فئة من العمال وفئة أخرى بناءا على المستوى ومتجاهلا الخبرة والجهد المبذول اللذان لهما دور كبير في تنمية الاقتصاد.

ثانيا: توزيع الدخل بعد الإصلاحات

لقد عرف نصيب الفرد من الدخل الوطني تراجعا واضحا خلال فترة الإصلاحات (1989-2000)، إذ كان نموه سالبا بسبب الصعوبات التي عرفها الاقتصاد الوطني، حيث بلغ متوسط معدل نمو 4.42% كما يوضحه الجدول التالي:[1]

الجدول رقم (3-11) تطور الدخل الفردي (1989-1999)

الوحدة :دولار

السنوات	الدخل الفردي
1989	2600
1990	2420
1991	2040
1992	1940
1993	1760
1994	1650
1995	1580
1996	1540
1997	1530
1998	1570
1999	1560

المصدر: كبداني سيدي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 239.

[1]– كبداني سيدي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص239.

الشكل رقم (3-09) تطور الدخل الفردي (1989-1999)

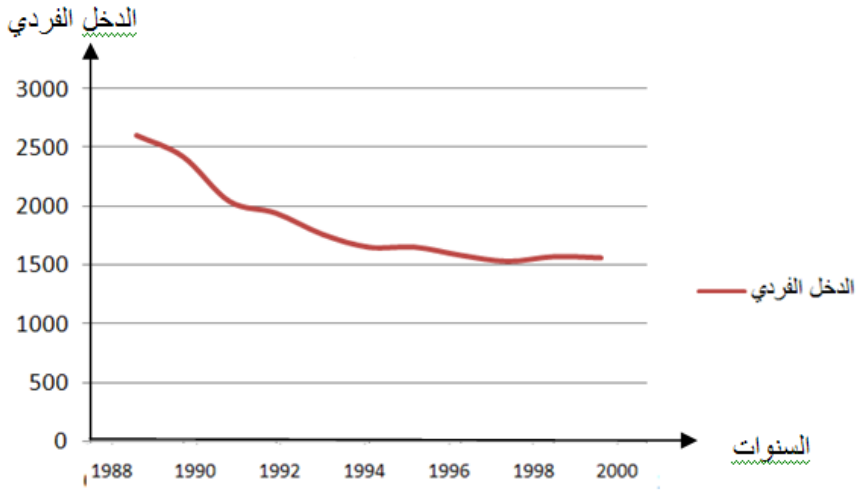

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الجدول السابق

نلاحظ إستمرار الدخل الفردي إذا انتقل من 2600 دولار سنة 1989 إلى 1560 دولار سنة 1999.

لكن قد عرف الدخل الفردي ارتفاعا مع بداية الألفية الثالثة بعد التراجع الكبير المسجل في فترة التسعينات كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-12) تطور الدخل الفردي للفترة (2000-2009)

الوحدة :الدولار

السنوات	الدخل الفردي
2000	1610
2001	1680
2002	1750
2003	1950
2004	2290
2005	2720
2006	3120
2007	3630
2008	4260
2009	4420

المصدر: كبداني سيدي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 268.

الشكل رقم (3-10) تطور الدخل الفردي للفترة (2000-2009)

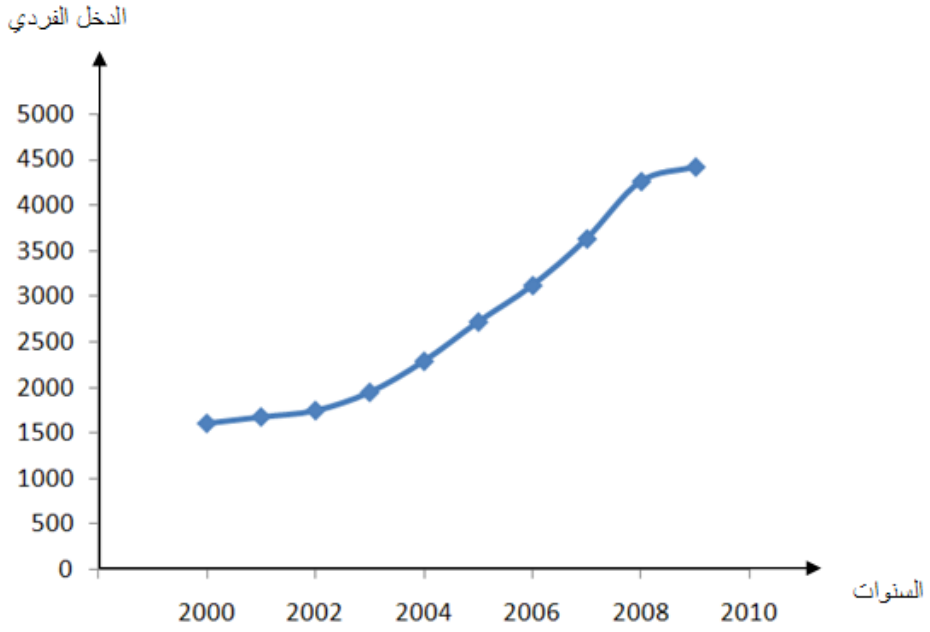

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الجدول السابق

نلاحظ استمرار ارتفاع متوسط الدخل الفردي، إذ انتقل بأكثر من ضعفين أي من 1610 دولار سنة 2000 إلى 4420 دولار سنة 2009.

لقد كان هناك أيضا تطور في الأجر الوطني الأدنى المضمون حيث انتقل من 8000 دج سنة 2001 إلى 18000 دج سنة 2012 وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-13) تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون.

الوحدة: دج

السنة	الأجر الوطني الأدنى المضمون
2001	8000
2004	10000
2007	12000
2010	15000
2012	18000

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz

الشكل رقم (3-11) تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون

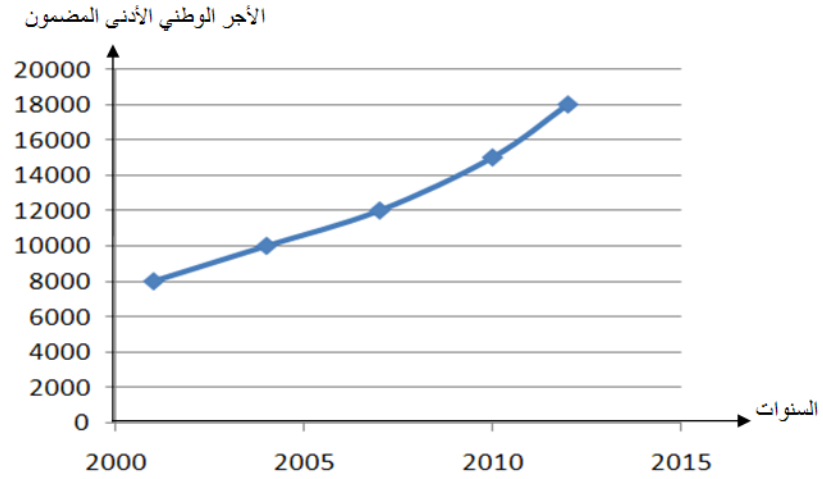

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك زيادة مستمرة في الأجر الوطني الأدنى المضمون الذي إنتقل من مبلغ 8000دج سنة 2000 إلى 12000 سنة 2007 ليصل إلى 18000دج سنة 2012 وهذا نظرا للسياسة التي اتبعتها الدولة خلال هذه السنوات.

المبحث الثالث: آثار برنامج التعديل الهيكلي والبرامج التنموية الاقتصادية على التفاوت في توزيع الدخل.

إن برامج الإصلاح التي قامت بها الجزائر كانت لها آثار على التفاوت في توزيع الدخل خصوصا برنامج التعديل الهيكلي الذي زاد من حدة التفاوت في التوزيع من خلال الإجراءات التي قامت بها الدولة في غضون تطبيق هذا البرنامج.

المطلب الأول: آثار برنامج التعديل الهيكلي على توزيع الدخل.

يبدو سوء التفاوت في توزيع الدخل كأحد آثار لأخذ بسياسات التكييف الهيكلي وثيق الصلة بإزدياد نسبة الفقر، فإضافة إلى دور تلك السياسات في تعميق الفقر وزيادة نسبته، فإنها (سياسات التكييف الهيكلي) تعمل من جهة أخرى على تعزيز وضع فئات أخرى هي الفئات العليا في المجتمع غالبا، من خلال عدد من إجراءاتها التي تنعكس بشكل إيجابي على وضع تلك الفئات، وتتمثل هذه العوامل أو الإجراءات أساسا في تخفيض قيمة العملة الوطنية ورفع أسعار الفائدة محليا، إضافة إلى عملية الخصخصة.

ويظهر الأثر الإيجابي لتخفيض قيمة العملة الوطنية على الفئات العليا على اعتبار أن هذه الفئات غالبا ما تحتفظ بجزء لا يستهان به من مدخراتها بالعملة الأجنبية (وفي الخارج غالبا). أما في حالة المدخرات بالعملة الوطنية فإن هذه الفئات تستفيد بشكل واضح وكبير من خلال الزيادة الشديدة في أسعار الفائدة المحلية ومن ثم يمكن لهذه الفئات تفويض خسائرها من تخفيض قيمة العملة من خلال الفوائد التي تجنيها على مدخراتها باعتبار أن هذه الفئة من كبار المدخرين بالإضافة إلى ذلك فقد عرفت هذه المرحلة من الإصلاحات ارتفاعا في قيمة الادخار الوطني الصافي على المستوى الكلي ارتفاعا محسوسا، حيث ارتفع بما يوازي 2.2 مرة لسنة 1997 مقارنة بـــ 1994 على الرغم من ارتفاع قيمة الاستهلاك النهائي للإدارات، الأسر والأفراد.[1]

وتزداد الصورة قتامة من خلال تعميق الفجوة بين الفئات العليا في المجتمع وبين غيرها من الفئات من خلال عملية الخصخصة (التحول إلى القطاع الخاص) التي تهدف إلى بيع مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص، ومن البديهي أن القدرة على شراء مثل هذه المؤسسات إنما تتوافر لأبناء من المجتمع، وبالتالي فإن سياسات التكييف الهيكلي التي تعمل على تقليص القيمة الحقيقية للأجور، تعمل في المقابل

[1] – مهمائي سعاد، **تأثير برنامج التعديل الهيكلي على الأسرة الجزائرية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص الديمغرافيا، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009/2008، ص17.

على زيادة الدخول المتمثلة في الأرباح، ومن ثم يظهر الأثر السلبي لعملية الخصخصة من خلال تعميقها للتفاوت في توزيع الدخل، بين أولئك الذين يجنون الأرباح (الفئات العليا) وبين الذين يحصلون على أجور ورواتب (وهؤلاء يمثلون الجزء الأكبر من أبناء الطبقة الوسطى وأبناء الطبقة الدنيا) بالإضافة إلى الآثار السابقة الذكر، فقد أثر هذا البرنامج على الأسر من خلال انخفاض نصيب الفرد من الدخل كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (3-14): تطور متوسط الدخل الفردي في الجزائر (1989-1998)

الوحدة: مليار دج

السنوات	الدخل الوطني	قيمة الدولار بالنسبة للدينار الجزائر	عدد السكان بالمليون	متوسط الدخل الفردي
1989	424954.3	7.6100	24397	2260.8
1990	543473.6	8.9600	25012	2425
1991	812210.6	18.4700	25643	1714.9
1992	1023831.5	21.8200	26894	1786
1993	1007132.3	23.3500	27496	1603.1
1994	1403690.1	35.600	26271	1453.2
1995	1869109.4	47.6500	28059	1397
1996	2358240.7	60.23	28463	1375.6
1997	2561748.6	60.71	28868	1461.7
1998	2568467.3	60.26	29272	1432.3

المصدر: مهمائي سعاد، مرجع سبق ذكره، ص45

الشكل (3-12): تطور متوسط الدخل الفردي في الجزائر (1989-1998)

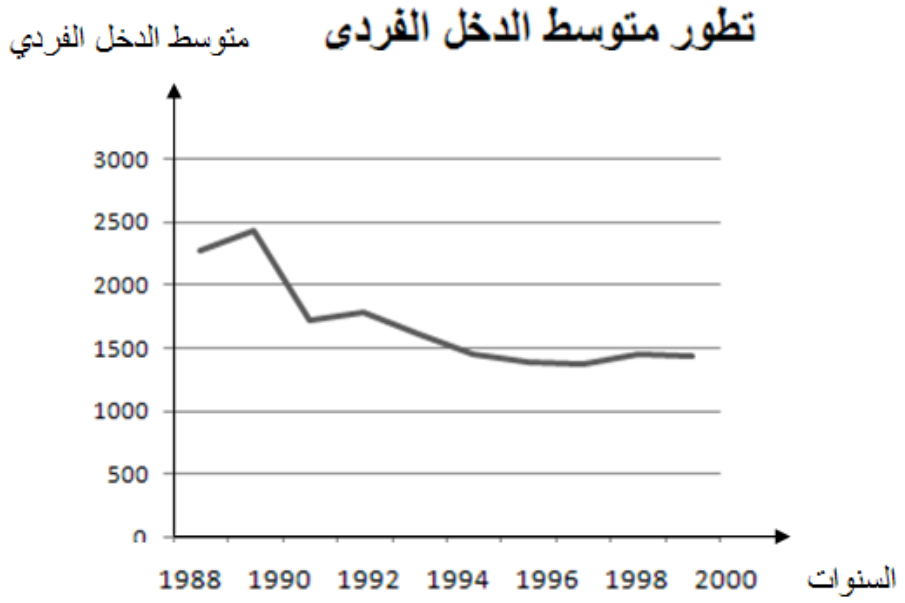

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول أعلاه

نلاحظ أن متوسط الدخل الفردي شهد تراجعا منذ بداية 1990 حيث انتقل من 2425 إلى 1432.3 سنة 1998 هذا خلال فترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي قامت به الجزائر خلال هذه الفترة.

المطلب الثاني: أثر البرامج التنموية الاقتصادية (2001-2014) على التفاوت في توزيع الدخل الجزائري.

أولا: أثر البرامج التنموية الاقتصادية على الدخل:

إن السياسات الاتفاقية المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية ساعدت على تطور الدخل الوطني بصفة إيجابية ونلاحظ من خلال بعض مكونات الدخل الكلي المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-15): تطور الدخل الوطني

السنوات	الإنفاق الجاري	إجمالي الاستثمار الحكومي والخاص	الاستهلاك العام	الاستهلاك الخاص	إجمالي الاستهلاك
2000	1447	12884	7444	22774	30222
2001	12479	15072	8083	23914	31998
2002	13776	17399	8789	24963	33752
2003	14507	20590	10046	27473	37591
2004	17362	28403	11753	32903	44656
2005	16992	32654	11803	34801	46605
2006	19793	35567	13144	37106	50250
2007	24157	46420	15321	42495	57816
2008	34488	63722	22678	49351	72029

المصدر: بن عيسى كمال الدين، **أثر الإنفاق العام على الدخل والتوظيف وتوزيع الدخل ومستوى الأسعار في الجزائر**، أبحاث المؤتمر الدولي تقييم أثار برنامج الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، جامعة سطيف1، 12/11 مارس 2013، ص33ص34.

نلاحظ أن الإنفاق العام يؤثر على الاستثمار والاستهلاك بصفة إيجابية فكلما زاد حجم الإنفاق العام زاد حجم مكونات الدخل أو لا ننسى أن الإنفاق العام هو مكون من مكونات الدخل وبتالي كان الإنفاق العام أثر معنوي وجد إيجابي على تطور الدخل الوطني، لكن الملاحظ أن في مكونات الدخل الوطني هو أن إجمالي الاستهلاك هو المستحوذ على النصيب الأكبر من الدخل وبالتالي نلاحظ ضعف الجهاز الإنتاجي والاستثماري في الاقتصاد الجزائري.[1]

إن تطور الدخل بصفة إيجابية لكن نسبية لأن الدخل المتأتي من عائدات البترول خاصة وعائدات المحروقات عامة يساهم بشكل كبير في الدخل الإجمالي الوطني، ويبقى دخل المنشئات الإنتاجية ضئيلا بسبب ضعف الهيكل الإنتاجي الجزائري وكذا طبيعة النفقات العامة الموجهة عادة للاستهلاك على حساب الاستثمار وهذا ما يظهره الجدول السابق.

[1]- بن عيسى كمال، مرجع سبق ذكره، ص 37 ص38.

ثانيا: أثر برامج الإنفاق العام على توزيع الدخل

لم يكن هناك أثر واضح لبرامج الإنفاق العام على توزيع الدخل في الجزائر حيث نلاحظ تخفيض نسب الضرائب بل عدم فرضها على جهات كثيرة من المؤسسات، أما التحويلات الاجتماعية فمست فئة معينة من المجتمع دون الأخرى، وهو أمر عادي بإعتبار أن فئة كبيرة من المجتمع عاطلة عن العمل ولا تساهم في العملية الإنتاجية وبالتالي لا تستفيد من الدخل لأنها لا تشارك في خلق القيمة المضافة التي تسهم في تطور الدخل.

المطلب الثالث: أثر برنامج التعديل الهيكلي والبرامج التنموية الاقتصادية على البطالة.

أولا: أثر برنامج التعديل الهيكلي على البطالة.

إذا كان البرنامج التعديل الهيكلي قد وفق في إعادة التوازن الاقتصادي الكلي والموازنة العامة إلا أن على صعيد التشغيل فإن الحالة العامة تقهقرت نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة في ظل تطبيق السياسة العامة وأهداف البرنامج، مما دفع هذه المؤسسات إلى التسريح الجماعي للعمال إما نتيجة لإعادة هيكلة المؤسسات أو غلقها لعدم إيجاد مصادر التمويل مما أدى إلى تفاقم البطالة وانتقلت من 23.2% سنة 1992 إلى أكثر من 29% سنة 1997.

كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-16): تطور نسبة البطالة (1992-1997)

السنوات	1992	1995	1996	1997
نسبة البطالة	23.2	28.1	25.9	29.41

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz

الشكل رقم (3-13) تطور نسبة البطالة

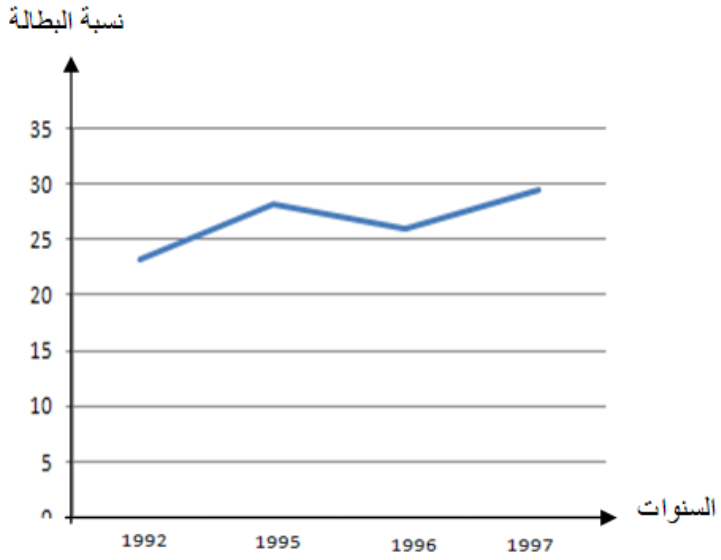

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الجدول السابق.

حيث نجد أن مصدر البطالة تكمن في 52% مصدرها القطاع العمومي و48% من القطاع الخاص وإن البطالة المقدرة بحوالي 2.3 مليون شخص مست فئة الشباب بحيث أكثر من 80% من البطالين لا يتجاوز 30سنة 75%منهم يتقدمون لأول مرة بطلبات العمل ومست كذالك حرجي الجامعات 80000 سنة 1996. [1]

ثانيا: أثر البرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) على البطالة

عرفت نسبة البطالة انخفاضا مستمرا طيلة فترة البرنامج، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-17) تطور نسبة البطالة (2001-2004)

السنوات	2001	2003	2004
نسبة البطالة	27.3	23.7	17.7

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz

[1]- مداني بن شهرة، **سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر برنامج وأثار**، 2015/03/10 ،ساعة 11:00
http://www.aleklil.com

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة البطالة قد انخفضت بشكل مستمر خلال هذه الفترة حيث انخفضت من 27,3% سنة 2001 إلى 17,7% سنة 2004 وهذا نتيجة للسياسة التنموية التي اتبعتها الدولة للتقليص من حدة البطالة التي عرفة ارتفاعا كبيرا خلال فترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي

الشكل رقم (3-14) تطور نسبة البطالة 2001-2004

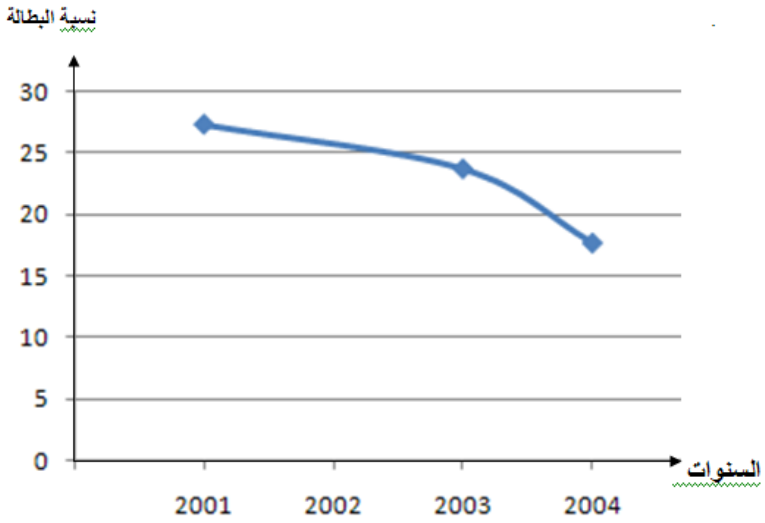

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الجدول السابق.

ثالثا: أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو على البطالة

لقد ساهم البرنامج في انخفاض معدلات البطالة بصفة مستمرة وعلى طول فترة البرنامج حيث انخفضت من 15.3 سنة 2005 إلى 10.2 سنة 2009، وهذا ما يبرز في وضوح البيانات الإحصائية في الجدول الموالي: الجدول (3-18) تطور نسبة البطالة (2005-2009)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
نسبة البطالة	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz

الشكل رقم (3-15) تطور نسبة البطالة 2005-2009

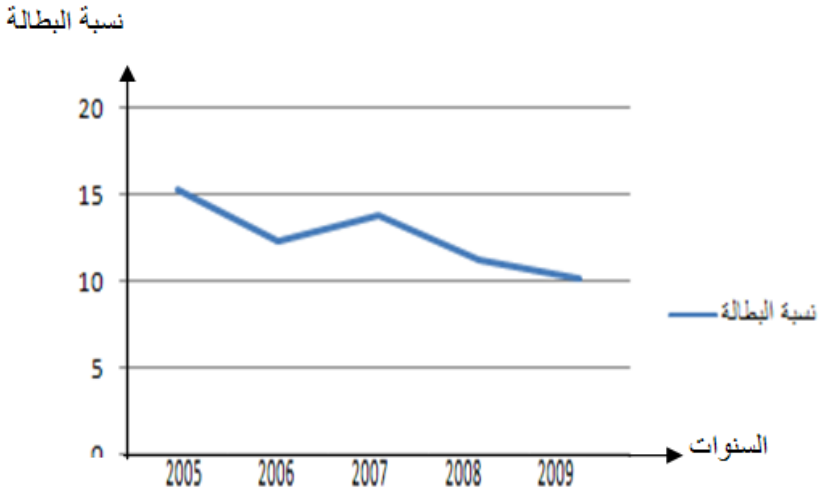

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة البطالة قد انخفضت من 15.3% سنة 2005 إلى 12.3% سنة 2006 إلى 13.8% سنة 2007 وتعود لتنخفض سنة 2008 إلى 11.3% لتصل في نهاية البرنامج أي في 2009 إلى 10.2% وهذا نتيجة التأثير الإيجابي للبرنامج في عودة الانتعاش الاقتصادي .

إن هذا الانخفاض راجع إلى الانتعاش الاقتصادي الذي عرفه قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية التي بلغت فيهما نسبة التشغيل 37.2% سنة 2009 حيث أن نسبة التشغيل كانت تزداد فيهما على طول فترة البرنامج وهذا يوضح لنا الجدول الموالي:

الجدول (3-19) تطور نسبة التشغيل (2005-2009)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
البناء والأشغال العمومية	15.07	14.15	17.73	17.22	18.14
الخدمات والإدارة	54.61	53.42	56.69	56.61	56.14

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معلومات الديوان الوطني للإحصاء.

نلاحظ أن هذين القطاعين كان لهما دور في تخفيض نسبة البطالة من خلال نسبة التشغيل التي بلغ، كانت تزداد كل سنة من سنوات البرنامج في كلتا القطاعين حيث بلغت في قطاع البناء والأشغال

العمومية نسبة 18.14% وفي قطاع الخدمات والإدارة بلغت نسبة 56.14% في نهاية البرنامج أي خلال سنة 2009.

رابع: أثر البرنامج الخماسي (2010-2014) على البطالة:[1]

تتمة لأهداف ومساعي برامج الفترة الممتدة من 2001 إلى 2009 خصصت الدولة الجزائرية اعتمادات مالية جد معتبرة خلال الفترة 2010-2014 لبرنامج الاستثمارات العمومية بغلاف مالي إجمالي قدره 286 مليار دولار لتطوير وتحسين مجالات التنمية المحلية والبشرية وقطاع الأشغال العمومية وهذا بغية إحداث قفزة نوعية ودفع عجلة التنمية الشاملة في شتى المجالات من جهة، وخلق مناصب عمل والقضاء على البطالة من جهة أخرى، وفيما يلي تطور معدل البطالة 2010-2013.

الجدول (3-20) تطور معدل البطالة والاستثمار العمومي (2010-2013)

البيان	2010	2011	2012	2013	2014
الاستثمار العمومية بالمليار دج	9.375	9.977	10.224	10.478	
معدل البطالة	10	9.27	9.75	9.432	10.6

المصدر: سفيان دلفوف، عبد السلام حططاش، مرجع سبق ذكره، ص73.

يبين الجدول أعلاه أن الزيادة الأفقية لقيمة الإستثمار العمومي التي تم إنفاقها في برنامج توطيد النمو الإقتصادي للفترة 2010-2014 رافقته زيادة تناسبية مع حجم العمالة أين لا حظنا أن نسبة البطالة المقدرة في تناقص مستمر مقارنة بقيمة الإستثمار العمومي في هذه المرحلة، أين انخفضت نسبتها من 10% سنة 2010 إلى 9% سنة 2013 حيث تم تخفيض نسبة البطالة بـــ 1% فقط في ظل التزايد المستمر لعدد السكان.

من خلال ما سبق فإن هذا البرنامج ساهم في القضاء على البطالة واستحداث مناصب شغل، إلا أنها كانت مزيجا بين المناصب المؤقتة والدائمة، كما أن نسبة 1% ضعيفا جدا إذا ما قورنا بحجم المبالغ الضخمة المرصودة لهذا البرنامج والمقدر بـــ 350 مليار دج لمكافحة البطالة.

[1]- سفيان دلفوف، عبد السلام حططاش، مرجع سبق ذكره، ص72 ص74.

خاتمة الفصل الثالث:

تعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل السياسة المالية التي تستخدمها الدولة الجزائرية للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب، والتي تهدف إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي، تقليص معدلات البطالة وذلك من خلال البرامج التي تضمنتها هذه السياسة كبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004، والذي خصص له مبلغ 525 مليار دينار أي ما يعادل 7 مليار دولار، وبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) والذي خصص له هو الآخر مبلغ 4202.7 مليار دينار، والبرنامج الخماسي (2010-2014) والذي يعد أضخم برنامج بمبلغ 21.214 مليار دينار أي ما يعادل 286مليار دولار.

إن هذه البرامج وبرامج التعديل الهيكلي التي قامت بها الدولة الجزائرية سابقا كانت لها آثار كبيرة على توزيع الدخل في الجزائر وذلك من خلال إجراءات ما قامت به الدولة من إجراءات خلال تطبيق هذا البرنامج والمتمثلة في الخوصصة، تخفيض قيمة العملة، زيادة أسعار الفائدة لقد أدى كل ذلك إلى التفاوت في توزيع الدخل بين مختلف فئات المجتمع.

الخاتمة العامة

مر الإصلاح الاقتصادي في الجزائر بعدة مراحل بداية بمرحلة التخطيط المركزي والتي أتبعت من خلالها الدولة سياسة التخطيط لتوجيه الاقتصاد من خلال المخططات الاقتصادية محاولة بذلك النهوض بالاقتصاد والخروج من دائرة التخلف والانهيار التي خلفها الاستعمار لكن هذه السياسة كانت لها أثار سلبية حيث بدأ اعتماد الجزائر على الواردات الخارجية في كل المجالات وبعدها ارتفعت فاتورة إستراد السلع ذات الاستهلاك النهائي على حساب الاستثمار والتشغيل, ومع انخفاض أسعار النفط في بداية الثمانينات واجهت الجزائر مشاكل اقتصادية، مما أضطرها إلى القيام بجملة من الإصلاحات الذاتية لكنها لم تحقق الأهداف المرجوة، فأصبح من الضروري وجود هيئة تشرف على حسن سير الإصلاحات، فتوجهت الجزائر إلى المؤسسات المالية الدولية أين تبنت كل من برنامج الاستقرار الاقتصادي وبرنامج التعديل الهيكلي حيث استطاعت تحقيق نتائج اقتصادية إيجابية لكن في المقابل كانت هناك نتائج اجتماعية سلبية حيث أدى هذا البرنامج إلى زيادة معدلات الفقر والبطالة وانخفاض في نصيب الفرد من الدخل وزيادة التفاوت في توزيع الدخل مما أدى في نهاية المطاف إلى إتباع الجزائر لسياسة الإنعاش من خلال البرامج التنموية الاقتصادية والتي تمثلت في كل من برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامج الخماسي والتي هدفت من خلالها إلى إنعاش الاقتصاد والتقليص من معدلات البطالة إضافة إلى زيادة مناصب الشغل ومعدلات النمو الاقتصادي.

اختبار الفرضيات:

- تحقق الفرضية الأولى بأن الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة من طرف الجزائر من شأنها إنعاش الاقتصاد إنعاشا حقيقيا وذلك باستعادة التوازنات الكلية لاسيما تقليص التضخم، زيادة احتياطي الصرف.

- أما الفرضية الثانية فقد نجحت البرامج التنموية الاقتصادية في تحقيق نتائج إيجابية خاصة من الناحية الاجتماعية على عكس برنامج التعديل الهيكلي الذي كانت له أثار اجتماعية سلبية.

- أما الفرضية الثالثة فإن ارتفاع معدلات البطالة خلال فترة التسعينات راجع إلى الأوضاع السائدة في الجزائر والتي أدت إلى عدم نجاح برنامج التعديل الهيكلي.

– أما فيما يخص الفرضية الرابعة فإنه هناك تفاوت في توزيع الدخل في الجزائر وهذا ما تبين من خلال الآثار الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي والتي من بينها زيادة التفاوت في توزيع الدخل من خلال الإجراءات المصاحبة لهذا البرنامج.

النتائج:

– لقد أدت الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر إلى تحقيق نتائج اقتصادية إيجابية ,لكن في المقابل كانت هناك تكلفة اجتماعية كبيرة.

– تهدف البرامج التنموية الاقتصادية إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي والتقليص من معدلات البطالة.

– أثر برنامج التعديل الهيكلي على التفاوت في توزيع الدخل من خلال إجراءات الخوصصة وتخفيض قيمة العملة وزيادة أسعار الفائدة التي أدت إلى زيادة الدخل بالنسبة للفئات العليا في المجتمع مما زاد من حدة التفاوت في توزيع الدخل.

– لقد اتبعت السلطات الجزائرية سياسة البرامج التنموية ,برنامج تشغيل الشباب ,عقود ما قبل التشغيل, المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية, الصندوق الوطني للتأمين على البطالة كآليات لمكافحة البطالة.

التوصيات:

يجب مراعاة كلا الجانبين الاقتصادي والاجتماعي عند تطبيق أي سياسة إصلاحية.

– تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة الغير مشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.

– يجب الحرص على ضرورة إعطاء حيوية جديدة لجهاز الإنتاج الوطني الذي يعتبر هدفا اقتصاديا من أجل مساعدة الدولة في نطاق مكافحة البطالة.

– يجب وضع شروط كفيلة باستعمال أمثل للموارد المتوفرة من أجل تأمين استقرار الإطار الاقتصادي وضمان استقرار ميزان المدفوعات.

– أفاق البحث:

بما أن الإصلاح الاقتصادي والتفاوت في توزيع المداخيل كان ولا يزال موضوع بحث وحوار, فإن للبحث أفاق منها:

-تأثير السياسات الاجتماعية والاقتصادية على حصص مداخيل الفئات الاجتماعية.

– أثار البرامج التنموية الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري.

– الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على النمو الاقتصادي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع

الكتب

1- أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، لطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

2- إكرام مياسي، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2012.

3- السيد محمد أحمد السريتي، محمد غرت محمد غزلان، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، دار التعليم الجامعي، مصر 2013.

4- الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996.

5- أمل عبد الفتاح شمس، الفقر والتنمية بين الأوضاع الداخلية والنظام العالمي، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، مصر، 2013.

6- بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية، لبنان، 2003،

7- جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة الأولي، دار وائل، الأردن.

8- حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعي، مصر، 2003.

9- حبش محمد حبش، الخصخصة وأثارها على حقوق العاملين بالقطاع العام، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2011.

10- حمدي عبد العظيم، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية، دار الزهراء، الأردن.

11- دريد كمال آل شيب، مالية الدولية، الطبعة الأولى، دار البازوري، الأردن، 2011.

12- زينب حسين عوض الله ، أساسيات المالية العامة، دار الجامعية الجديدة، مصر، 2006.

13- سامر عبد الهادي وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.

14- سماعيل العربي، التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب، الشركة الوطنية ، الجزائر، الطبعة الثانية.

15- شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2012.

16- طارق فاروق الحصري، الأثار الإجتماعية لبرامج الإصلاح الإقتصادي، المكتبة العصرية، مصر، ط 1، 2007.

17- امر يوسف العتوم، التوازن الكلي في الإقتصاد الإسلامي، عالم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.
18- عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع و الآفاق، دار الخلدونية، الجزائر، 2001 .
19- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
20- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الإقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، مصر، الطبعة الأولى، 2003.
21- عدنان تاية النعيمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، دار المسيرة، الأردن، الطبعة الرابعة، 2011.
22- فتحي أحمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الرضوان، الأردن، 2013.
23- متولي عبد القادر، الإقتصاد الدولي النظرية والسياسات، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، 2011.
24- محمد إبراهيم عبد الرحيم، منظمات اقتصادية دولية في زمن العولمة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008.
25- محمد بلقاسم بهلول، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
26- محمود مراد، النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة، دار الكتاب الحديث، الإمارات، 2002.
27- مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، الطبعة الأولى، دار حامد، الأردن، 2009.
28- مصطفي محمد العبد الله و آخرون، الإصلاحات الاقتصادية والخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولي لبنان، 1999.
29- منصوري الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الراية، الأردن، 2013.
30- ناصر دادي عدون، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

31- نزيه عبد المقصود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2006.
32- نواز عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
33- نوري منير، السياسات الاقتصادية في ظل العولمة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2010.
34- هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار إثراء، الأردن، 2010.
35- أشواق بن قدور، تطور نظام المالي والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الراية، الأردن، 2013.
36- -بن اعمارى منصور، الضرائب على الدخل الإجمالي، الطبعة الثانية، دار هومة، الجزائر، 2011.
37- خالد واصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة التاسعة، دار وائل، الأردن، 2008.
38- سعدون بوكبوس، الاقتصاد الجزائري، دار الكتاب الحديث ، مصر، 2013.
39- عبد الرزاق فارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة، لبنان، 2001، ص 100.
40- عبد الرزاق فارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1997.
41- لحو موسي بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، الطبعة الأولى، مكتبة الحسين العصرية، لبنان، 2010.
42- محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الفجر، مصر، 2006..
43- محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
44- محمد عباس محرزي، مدخل إلي الجباية والضرائب، دار النشر TICIS، الجزائر.
45- محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2007.
46- مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي والمؤسسات المالية الدولية، دار هومة الجزائر، 2008.
47- موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار صفاء، الأردن، 2008.

48- نادية حسن محمد عقل، نظرية التوزيع في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولي، دار النفائس، الأردن، 2011.

49- والاس بتروس، ترجمة برهان دجاني، الدخل والعدالة والنمو الاقتصادي، الجزء الأول، المكتبة العصرية، لبنان، 1997.

أطروحات الدكتوراه ورسائل جامعية:

1- بلقيوس عبد القادر، إحتياطات الصرف الأجنبي وتمويل التنمية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد الدولي، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، 2007 – 2008.

2- بن الحاج جلول ياسين ، آثار الشراكة الأورو متوسطية على المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد وتنمية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2006 – 1007.

3- بوختالة سمير، دور وأهمية الصناعة في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية في الجزائر 2001 - 2009، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد وتنمية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2010 – 2011.

4- حري مختارية، مكانة وأهمية المؤسسة الصغيرة في القضاء على البطالة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، جامعة ابن خلدون، تيارت، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، 2007/2006.

5- حفصي بونبعو ياسين، مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ظل التنمية المستدامة حالة صندوق الزكاة في الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر3، الجزائر: 2011/2010.

6- درواسي مسعود، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990 - 2004، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر 2005 – 2006.

7- روابح عبد الباقي، المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2005-2006.

8- سمير العايب، زهية عباز، ظاهر البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة باتنة، الجزائر، 2012.

9- طاهر قانة، الدور التوزيعي للملكية في الاقتصاد الإسلامي (دراسة مقارنة)، مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر،2007/2006.

10- عبد الكريم بريشي، دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1988 – 2011) ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013– 2014.

11- قداري أحمد، فعالية النفقات العامة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2008، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد والتنمية، الجزائر، 2010 – 2011.

12- مهمائي سعاد، تأثير برنامج التعديل الهيكلي على الأسرة الجزائرية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجسيتير، تخصص الديمغرافيا، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009/2008.

13- مولاي لخضر عبد الرزاق، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية –دراسة حالة الجزائر–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتنمية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009-2010.

14- زوين إيمان، دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في التنمية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مكملة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع التحليل والاستشراف الاقتصادي، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2010-2011.

المقالات العلمية:

1- بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة شلف، الجزائر.

2- بقة شريف، العايب عبد الرحمان، العمل والبطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة حالة الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع، جامعة محمد حيضر بسكرة، ديسمبر 2008.

3- دوخي عبد الحميد الحنيطي، عدالة توزيع الدخل والإنفاق بين الأسر الفقيرة وغير فقيرة (دراسة ميدانية للمناطق النائية بجنوب الأردن) مجلة جامعة الملك سعود ، العدد 17، جامعة المؤتة الأردن، 3 – 9 – 2005.

4- زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية العدد السابع المركز الجامعي خنشلة، جوان2010.

5- ستار شدهان شياع الزهيري، الإصلاح الاقتصادي بين الإدارة الديمقراطية واقتصاد السوق، مجلة كلية التربية، العدد السابع، جامعة واسط، الكويت.

6- صالح صالحي، ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي؟ مجلد دراسات اقتصادية، العدد الأول، جامعة ابن خلدون، الجزائر، 1999.

7- كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر، بسكرة جانفي2003.

8- محمد مسعى، سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر واثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد العاشر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

9- نبيل بوفليح، دراسة تقيمية سياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في فترة 2000-2010، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثاني عشر ديسمبر 2012، جامعة شلف – الجزائر.

- يونس علي أحمد ، تحليل وقياس الرفاهية وعلاقاتها بإعادة توزيع الدخل في مدينة كركوك، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83، سنة 2010 .

- مرغاد لخضر حاجي فاطيمة، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد13، الجزائر جوان 2013.

الملتقيات والمؤتمرات:

1- بن دعاس زهير، كتاف شافية، سياسات الاستثمار العمومي بين جدلية دعم النمو الاقتصادي ومخاطر تفشي الضغوط التضخمية، أبحاث المؤتمر الدولي تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاستها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة سطيف1، 12/11 مارس 2013.

2- بوحصان لامية، عثماني أنيسة، دراسة قياسية لأثر الإستثمارات العامة على نمو الاقتصادي في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة سطيف 1، 12/11مارس 2013.

3- بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية، أبحاث المؤتمر الدولي تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة سطيف 1، 12/11 مارس 2013.

4- حططاش عبد الحكيم، زيتوني هند، مدى ملائمة نظام الصفقات العمومية في الجزائر لتجسيد برامج الاستثمارات العامة، أبحاث المؤتمر الدولي تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة سطيف 1، 12/11مارس 2013.

5- سفيان دلفوف وعبد السلام حططاش، أثر السلوك الاستثماري العمومي على البطالة في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة سطيف 1، 12/11مارس 2013.

6- صالح صالحي، ملخص محاضرات مقياس الاقتصاد الجزائري والعولمة، الفصل الرابع ، محاولات النحول نحو اقتصاد السوق وتطبيق برنامج التعديل الهيكلي ونتائجه وآثاره، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف (1).

7- صالحي نجية، مختاش فتيحة، أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي أبحاث المؤتمر الدولي تقيم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2001 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 12/11 مارس 2013، جامعة سطيف 1.

8- ماضي بلقاسم، أمال خدادمية، أسباب مشكلة البطالة في الجزائر وتقييم سياسات علاجها، ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة باجي مختار عنابة، 2011/09/20.

مواقع الأنترنيت

1- الهيئة العامة لتشجيع الإستثمار وشؤون الخصخصة بالمنطقة العربية، تاريخ الإطلاح 2015/02/16 على الساعة 16:00، الإصلاح الإقتصادي: المفهوم، السياسات، الأهداف، https://www.facebok.com/permalink.php?story.

2- حاج قويد قورين، ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية البطالة والتضخم 2015/04/09، الساعة 10:55، www.univ-chef.dz.

3- عبد المجيد راشد، سياسة الإصلاح الاقتصادي وفخ العولمة المتوحشة، 19-02-2015، الساعة 11:36، www.iahewar.org.

4- عبلة عبد الحميد البخاري، التنمية والتخطيط، 2015/03/09، الساعة 09:00 www.kau.edu.sa/Files/0002132/Subjects/DP4.pps.

5- فاطمة عبد الجواد ، **الضرائب و دورها في العملية الاقتصادية** ، 2015/3/12 على الساعة 14:20 . http://www.sionline.org.

6- كمال عاشي ,**التجربة الجزائرية في الفكر التنموي الجديد** ،23-04-2015,الساعة 10:45، digtawibrary.univ.batna.dz.

7- مداني بن شهرة, سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر برنامج وأثار, 2015/03/10 ساعة 11:00 http://www.aleklil.com/vp/showthread.php

الملخص :

الاصلاح الاقتصادي يعتبر منهجية متكاملة للعمل الاقتصادي يهدف لمواجهة أوضاع قائمة مثقلة بمشاكل ومعضلات وطنية كبرى، ومعالجة اختلالات متراكمة في الاقتصاد الكلي وبين القطاعات الاقتصادية على أسس متناسقة، وهي تنبع من واقع التطور في البلد الذي تعتمد فيه والجزائر واحدة من الدول التي اعتمدت هذا الاصلاح والذي اثر عليها سلبا وايجابيا، حيث أدى إلى ارتفاع في بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وفي المقابل كان هناك تأثير سلبي على التفاوت في توزيع الدخل.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح الاقتصادي, التفاوت في توزيع الدخل، البطالة، الفقر، البرامج التنموية الاقتصادية.

Abstract

Economic reform is an integrated methodology for economic work aims to Cope with conditions List burdened with the problems of major dilemmas national, and address the accumulated macroeconomic imbalances and between economic sectors on the basis of consistent, which stems from the reality of development in the country, which depends where, Algeria, one of the countries that have adopted this reform, which has impacted it positively and negatively, where led to a rise in some macroeconomic indicators in contrast, there was a negative impact on the disparity in income distribution.

Keywords: economic reform, the disparity in income distribution, unemployment, poverty, economic development programs.